جامعة الدول العربية
منظمة العمل العربية
ARAB LABOR ORGANIZATION
1965

مؤتمر العمل العربي

الدورة الخمسون

بغداد، جمهورية العراق | 27 أبريل / نيسان - 4 مايو / آيار 2024

البند الأول

تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي

القسم الثاني وملاحقه

تقرير عن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية

خلال عام 2023

و.م.ع.ع.د.50 / 1
القسم الثاني

تقديـــم

يتنـاول القســـم الثـاني من البند الأول المدرج على جدول أعمال الدورة (50) لمؤتمر العمل العربي (27 إبريل / نيســان 2024) تقريراً عن نشـــاطات وإنجازات منظمة العمل العربية خلال الفترة من ينـاير / كـانون الثـاني 2023 وحتى نهـاية ديســـمبر / كانون الأول 2023، ويأتي هذا التقرير ليتضمن الأنشطة التي أنجزتها المنظمة (مكتب العمل العربي والمعاهد والمراكز التابعة له) من واقع خطة عملها المعتمدة لعام 2022.

لقد جاء تنفيذ منظمة العمل العربية لهذه الأنشـطة في إطار اسـتنادها لعدة أسـس منها الأهداف والغايات التي نص عليها دســـتور المنظمة والميثاق العربي للعمل، وتلبية لاحتياجات وتطلعات أطراف الإنتاج الثلاثة للقضـايا والمجالات التي يرون أهمية تناولها ودراسـتها من خلال الأنشـطة النوعية التي تنفذها المنظمة، بالإضـافة إلى التوجهات والسـياسـات العامة التي تضـمنتها قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤتمر العام ومجلس الإدارة وذلك إلى جانب ما تتضمنه الوثائق والأدبيات والاستراتيجيات الصادرة عن منظمة العمل العربية من توجهات للاسترشاد بها في تنفيذ نشاطاتها وفعالياتها.

وتهدف المنظمة من خلال تنفيذ هذه الأنشـطة إلى توطيد أواصـر التعاون والتنسـيق مع أطراف الإنتـاج الثلاثـة وتفعيل التعـاون وتوثيق العلاقات مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وبشـــكل خاص مجلس الجامعة العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي وذلك بالإضـــافة إلى تفعيل العلاقات مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك وفي ضوء اتفاقيات التعاون الموقعة معهم.

ويمكن تلخيص أهم مجالات العمل المنفذة كما يلي:

<u>أولا</u>: محور الحماية الاجتماعية:

- مجال علاقات العمل.
- مجال شؤون عمل المرأة العربية.
- مجال عمل الأطفال.
- مجال التأمينات الاجتماعية.
- مجال الصحة والسلامة المهنية.
- مجال الثقافة العمالية وبحوث العمل.

ثانيا: محور التنمية البشرية والتشغيل:

- مجال التشغيل وسوق العمل.
- مجال التصنيف العربي المعياري للمهن.
- مجال التنقل والهجرة.
- مجال تنمية الموارد البشرية.
- مجال إدارة العمل والتشغيل.

ثالثا: محور العلاقات العربية والدولية.

- مجال العلاقات العربية والدولية.
- مجال التعاون الفني.

رابعا: محور الإعلام والتوثيق والمعلومات:

- مجال الإعلام والنشر.
- مجال التوثيق والمعلومات.
- مجال الإصدارات والدراسات والترجمة.

خامسا: محور الاجتماعات الدستورية والنظامية.

وإنني إذ أعرض هذا التقرير، فإنني أتطلع أن ينال من مؤتمركم الموقر الاهتمام والعناية آملاً تزويدنا بملاحظاتكم ومرئياتكم التي ستكون عونا لمنظمة العمل العربية في تنفيذ برامجها وأنشطتها المستقبلية على نحو أفضل بما يلبي تطلعات أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي، في إطار تحقيق الأهداف القومية التي نص عليها الميثاق العربي للعمل ودستور المنظمة.

" والله ولي التوفيق "

فايز علي المطيري

المدير العام

اولاً
محور الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل

يهدف نشـــاط منظمة العمل العربية في مجال الحماية الاجتماعية إلى بناء أســـس للحماية تقدم حزمة متكاملة من ضمانات الأمن الاجتماعي بهدف التخفيف من حدة الفقر ومن الهشاشة والإقصاء الاجتماعي، وذلك من خلال دعم جهود الدول العربية في تبني مفاهيم العدالة والمســـاواة وتكريس الحقوق والحريات النقابية وإلغاء كافة مظاهر التمييز في العمل وتعزيز تمكين استقلالية الأشخاص ذوي الإعاقة.

تســتدعي التحديات الراهنة حشــد الجهود وتعزيز التعاون بين كافة الأطراف المعنية بما يعود بالنفع والفائدة على الفئات الفقيرة والمهمشــة في مجتمعاتنا العربية، وعلى مؤســســات الضــمان الاجتماعي أن تعمل على وضع أطر قانونية ومأسسة وممارسة الحوار الاجتماعي الهادف والبناء بما يساعد على تطوير أنظمة الضمان الاجتماعي وحوكمتها وتحقيق التحول الرقمي الذي بات يقوم بدور مؤثر نحو شمولية الحماية الاجتماعية ويساهم في النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي.

حيث يعد الحوار الاجتماعي أحد المبادئ الأساسية التي قامت عليها منظمة العمل العربية التي تعمل على ترســيخ الحوار الاجتماعي كوســيلة وأداة فعالة لحل المشــكلات وتحقيق الســلم الاجتماعي، وتهدف عبر أنشطتها وبرامجها إلى تعزيز الحوار الاجتماعي الثلاثي الفاعل و تطوير آلياته وتوسيع مجالاته وتكريسه عمليا كأداة للحوكمه الاقتصادية والاجتماعية الرشيدة وذلك عبر تفعيل معايير العمل العربية المتعلقة بالحوار الاجتماعي بما يجعل هذا الحوار شاملا لمختلف قضايا التنمية والإنتاج والتشغيل والحماية الاجتماعية، فحجم التحديات الراهنة تستوجب بكل إلحاح تضافر و تكامل جهود شركاء الإنتاج في إطار حوار ثلاثي موسع لإيجاد حلول لهذه القضايا التي يعاني منها المجتمع واقتراح تدابير للحد من آثارها السلبية .

وقد حرصت منظمة العمل العربية خلال الفترة الماضية على إعداد العديد من الدراسات وعقد الاجتماعات والندوات والورش والدورات التدريبية لصــالح أطراف الإنتاج الثلاثة لتعزيز التعاون بينهم وتحقيق التكاتف المطلوب لمواجهة التحديات، وعملت هذه الأنشــطة على تعزيز مفهوم المفاوضة الجماعية وتكريس وتعزيز الحماية الاجتماعية لصالح الفئات الهشة والعمالة في القطاع غير المنظم ، وقد شــارك في تنفيذ برامج هذا المحور إلى جانب إدارة الحماية الاجتماعية بمكتب العمل العربي كل من المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالخرطوم والمعهد العربي للصحة والسلامة المهنية بدمشق والمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر.

أولاً: مجال علاقات العمل:

1- ورشة عمل للترويج للدليل التدريبي حول "تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية في إطار الأنماط الجديدة للعمل

- **الجهة المعنية بالتنفيذ :** إدارة الحماية الاجتماعية
- **مكان وتاريخ التنفيذ :** 4 مايو/ أيار 2023 عبر منصة زووم.
- **عدد المشاركين :** 61 مشاركاً ومشاركة.
- **الدول المشـــاركة :** (الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، الســعودية، ســوريا، العراق، فلسطين، قطر، الكويت، ليبيا، لبنان، مصر، موريتانيا، اليمن)
- **الجهات والمؤسسات المشاركة :**
  - وزارات العمل والشـــؤون الاجتماعية في الدول العربية (إدارات تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية).
  - منظمات أصحاب الأعمال.
  - الاتحادات العمالية
- **أهداف النشاط :**
  - تطوير منظومة تفتيش العمل وتحديث أساليب وتقنيات التفتيش.
  - دعم قدرات مفتشي العمل على تجاوز الصعوبات التي يواجهونها في إطار الأنماط الجديدة للعمل.
  - تعزيز امتثال أصحاب العمل للقوانين والتشريعات الوطنية.
  - تفعيل قوانين وتشريعات العمل في إطار الأنماط الجديدة للعمل.
- **المحاور :**
  - الآليات والأساليب الحديثة للتفتيش " دليل تفتيش العمل في الأنماط الجديدة للعمل".
  - الصعوبات التي تواجه التفتيش على الأنماط الجديدة للعمل، وكيفية معالجتها.
  - الامتثال لقوانين وتشريعات العمل في إطار " الأنماط الجديدة للعمل".
  - عروض قطرية وتجارب رائدة (التفتيش الذكي).
- **الخبراء وأوراق العمل :** تضمنت الورشة جلستي عمل:
  - **جلســـة العمل الأولى:** قدم خلالها الأســـتاذ / نور الدين التريكي مداخلة حول "الصعوبات التي تواجه التفتيش على الأنماط الجديدة للعمل، وكيفية معالجتها"
  - **جلســـة العمل الثانية:** عرض خلالها الدكتور/ نيازي مصـــطفى مداخلة حول " الآليات والأساليب الحديثة للتفتيش و الامتثال لقوانين وتشريعات العمل "
  - كما تم عرض فيلم تم تسـليط الضـوء من خلاله على الحقيبة الإلكترونية ومراحل إعدادها ومكوناتها.

- تقديم عدد من العروض الوطنية حول ابرز التجارب العربية في مجال التفتيش على أنماط العمل الجديدة.

* * *

2- ندوة قومية حول الحوار الاجتماعي ودوره في مواجهة تحديات أسواق العمل

- **الجهة المعنية بالتنفيذ :** إدارة الحماية الاجتماعية
- **مكان وتاريخ التنفيذ :** 26 يوليو / تموز 2023 عبر منصة زووم.
- **عدد المشاركين :** 54 مشاركاً ومشاركة.
- **الدول المشاركة :** ممثلو أطراف الإنتاج من 18 دولة عربية (الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، سوريا، العراق، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن) بالإضافة إلى مشاركة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأردن وموريتانيا وكذلك ممثل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- **أهداف النشاط :** تعزيز دور الحوار الاجتماعي وتوسيع مجالاته وموضوعاته لتشمل مختلف قضايا العمل والتنمية.
- **المحاور :**
  - الحوار الاجتماعي وتحديات أسواق العمل.
  - دور الحوار الاجتماعي في تطوير تشريعات العمل.
- **أهم التوصيات :**
  - أهمية تعزيز التشاور والحوار الاجتماعي لإقرار سياسات تهدف إلى التعامل مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وتجاوز التحديات التي تواجهها أسواق العمل العربية، وبما يضمن الحفاظ على السلم الاجتماعي.
  - العمل على توسيع قاعدة الحوار الاجتماعي ومد آفاقه إلى موضوعات جديدة تتعلق بأثر التكنولوجيا والتحول الرقمي على علاقات العمل والأنماط الجديدة للعمل وأثر التغيرات المناخية والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر.
  - إيلاء أهمية خاصة بالدور الذي يقوم به الحوار الاجتماعي في دعم وتعزيز مؤسساته، والاهتمام بالقطاع غير المنظم وتوفير الحماية الاجتماعية والتركيز على زيادة الإنتاجية وتحسينها.
  - دعوة الدول العربية إلى مواءمة التشريعات الوطنية المتعلقة بالحوار الاجتماعي مع المعايير العربية والدولية ذات الصلة والتصديق على اتفاقيات العمل العربية المتعلقة بالحوار الاجتماعي.
  - العمل على تحديث المنظومة التشريعية بما يضمن تكريس الحوار الاجتماعي بمختلف مستوياته لمواكبة المتغيرات والتحديات الراهنة.

- تكريس ثقافة الحوار الاجتماعي والعمل على بناء القدرات وإعداد كوادر قيادية قادرة على الحوار الاجتماعي الهادف والبناء.
- التأكيد على أهمية مشـــاركة المرأة العاملة داخل مؤســـســـات الحوار الاجتماعي والعمل على تبني برامج تهدف إلى تحسين أوضاع المرأة في العمل.
- دعوة الدول العربية إلى الأخذ بالمبادرة التي أطلقها المدير العام للمنظمة واعتمدها أطراف الإنتاج الثلاثة في الدورة التاســـعة والأربعين لمؤتمر العمل العربي نحو عقد اجتماعي جديد وشـامل "الحوار الاجتماعي سـبيلنا نحو مسـتقبل آمن وعادل ومستدام".
- التأكيد على أهمية مأسسه الحوار الاجتماعي، وتفعيل مكوناته ليكون شاملا لكافة الأطراف بما يمكنه من اداء دوره في مناقشـــة القضـــايا المتعلقة بعلاقات العمل ويمنحه بعدا استشرافيا وقدرة استباقية على مواجهة الأزمات.
- إنشاء مراصد وطنية وقومية تتولى رصد التحولات الجارية في أسواق العمل على المســـتويين الوطني والدولي وتقديم مقترحات إلى أطراف الإنتاج حول أنجح المقاربات لمواكبتها وتقنينها.
- تعزيز تبادل الخبرات على المســـتويين الوطني والقومي من أجل رفع مســـتوى الحوار الاجتماعي وتعزيزه، باعتباره أحد الآليات الهامة لاستقرار البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

- **الخبراء وأوراق العمل :** تضمنت الندوة جلستي عمل:

- **جلسة العمل الأولى :** قدم خلالها **الدكتور / محمد مصطفى - خبير علاقات العمل والحوار الاجتماعي مداخلة حول "الحوار الاجتماعي وتحديات أسواق العمل "**
- **جلســـة العمل الثانية :** قدم خلالها **معالي الدكتور / جمال اغماني - خبير الحوار الاجتماعي مداخلة حول "دور الحوار الاجتماعي في تطوير تشريعات العمل"**

* * *

3- دورة تدريبية تثقيفية قطرية حول "أسس ومبادئ العمل النقابي وبناء التوافق في علاقات العمل "

- **الجهة المعنية بالتنفيذ :** إدارة الحماية الاجتماعية
- **مكان وتاريخ التنفيذ :** 1-2 أكتوبر 2023
- **عدد المشاركين :**32 مشاركا ومشاركة.
- **أهداف النشاط :**

- تدريب الكوادر العمالية وتفعيل دورها وقدراتها في بناء الوعي النقابي.
- تدريب القيادات النقابية لتقوم بدور ايجابي في تعزيز علاقات العمل على أسس من التفاهم والحوار لخلق المناخ الملائم للاستثمار.

- الوقوف على المســـتجدات العلمية والتطبيقية في حل منازعات العمل وتفاديها وأشكال الحوار الاجتماعي ودور المفاوضة الجماعية في حل تلك المنازعات وفق أحكام القانون.

- **المحاور :**
  - أساسيات ومبادئ العمل النقابي والتحديات التي تواجه العمل النقابي .
  - منظمة العمل العربية : نشـــأتها - أهدافها - المعايير الخاصـــة بالحقوق النقابية والمفاوضة الجماعية.
  - دور الاتحاد العام لنقابات عمال مصر كشريك أساسي في ترسيخ مبادئ الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية.
  - تقنيات التفاوض الجماعي وحل منازعات العمل (أمثلة تطبيقية)

* * *

4- دورتان تدريبيتان حول

"دور معايير العمل في تعزيز العمل النقابي"

"تدريب الكوادر المعنية بمعايير العمل العربية"

- **الجهة المعنية بالتنفيذ:** إدارة الحماية الاجتماعية
- **مكان وتاريخ التنفيذ:** بغداد، جمهورية العراق 15-2023/10/18
- **عدد المشاركين:** 26 مشاركاً يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في جمهورية العراق
- **وكانت نتائج الدورة حول " دور معايير العمل في تعزيز العمل النقابي " هي:**
  - تدريب 26 من كوادر أطراف الإنتاج وتعزيز دورها في ترســـيخ علاقات العمل على أسس من التفاهم والحوار لخلق المناخ الملائم للعمل.
  - تكريس مبادئ الحوار الاجتماعي لمواجهة التحديات الراهنة.
  - إبراز دور معايير العمل العربية في تعزيز التنظيم النقابي.
- **المحاور:**
  - أهمية معايير العمل العربية وخصائصها.
  - دور معايير العمل العربية في ترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية.
  - اتفـاقيتـا العمـل العربيـة رقمي (8)، (11) وتطبيقـاتهمـا في جمهوريـة العراق، ودورهما في تعزيز التنظيم النقابي.
  - الأســس التي يقوم عليها التنظيم النقابي وفقا للاتفاقيات العربية والدولية والتحديات التي تواجهه.
- **وكانت نتائج الدورة حول " تدريب الكوادر المعنية بمعايير العمل العربية " هي:**
  - تطوير أداء 23 من الكوادر المعنية بمعايير العمل لدى أطراف الإنتاج الثلاثة.

- تفعيل الحوار بين الدول الأعضـــاء والمنظمة للوصـــول إلى فهم مشـــترك يجعل النشاط المعياري أكثر فاعلية وتأثيراً على تشريعات العمل العربية .
- الوقوف على الصـعوبات التي تواجه جمهورية العراق في التصـديق على اتفاقيات العمل العربية.
- تطوير أداء المختصـين بإعداد الردود المتعلقة باتفاقيات وتوصـيات العمل العربية والتواصل مع لجنة الخبراء القانونيين بالمنظمة.

- **المحاور:**
  - معايير العمل العربية والالتزامات المترتبة عليها.
  - ملاحظات لجنة الخبراء القانونيين وطرق الرد عليها.
  - دور معايير العمل في توفير الحماية الاجتماعية والحقوق الأساسية للعاملين.

* * *

على هامش مؤتمر المناخ COP28

5- ورشة عمل قومية حول "إدارة المخاطر المناخية في بيئة العمل"

- **الجهة المعنية بالتنفيذ:** إدارة الحماية الاجتماعية
- **مكان وتاريخ التنفيذ:** 3 ديسمبر 2023 مدينة دبي - دولة الإمارات العربية المتحدة.
- **عدد المشاركين :** 35 مشاركا ومشاركة.
- **الأهداف :**
  - تضـــافر جهود أطراف الإنتاج الثلاثة (حكومات - أصـــحاب أعمال - عمال) من خلال العمل على تطوير تشريعات العمل وتحديث آليات وتقنيات التفتيش على بيئة العمل والصحة والسلامة المهنية.
- **اهم النتائج:**
  - دعوة الدول العربية إلى تبني سـياسـات لمواجهة الاثار السـلبية للتغيرات المناخية، والتوجه نحو بيئات عمل اكثر مرونة تسـمح بالتطور المسـتمر لمواجهة التحديات لتصبح أكثر كفاءة، وإنتاجية ومقدرة على تطوير بيئة العمل باستمرار.
  - مواجهة التغيرات المناخية والحد من تأثيراتها السلبية من خلال العمل على تحسين الفاعلية الاقتصـادية للمؤسـسـات بما يضـمن قدرتها على المنافسـة في الاقتصـادات المستدامة.

* * *

ثانياً: مجال شؤون عمل المرأة العربية :

1- الندوة القومية حول "تقييم آداء المؤسسات من منظور النوع الاجتماعي "

- **الجهة المعنية بالتنفيذ:** إدارة الحماية الاجتماعية
- **مكان وتاريخ التنفيذ: القاهرة، 20 - 21 فبراير 2023**
- **الأهداف:**
  - رفع مستوى الوعي بأهمية المساواة بين الجنسين وأثرها على أسواق العمل العربية.
  - دراسة أثر التدقيق على النوع الاجتماعي في تعزيز فرص المرأة العربية.
  - مواصلة بناء قدرات ممثلات أطراف الانتاج الثلاثة في مجال تعميم مفاهيم النوع الاجتماعي في التخطيط للبرامج والسياسات والموازنات.
- **المحاور:**
  - أهمية إدماج النوع الاجتماعي في عالم العمل.
  - أهمية التدقيق من منظور النوع الاجتماعي.
  - محاور التدقيق على النوع الاجتماعي وكيفية العمل عليها (جلسة تدريبية)
  - ماذا بعد التدقيق على النوع الاجتماعي ؟
  - الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في اطار اهداف التنمية المستدامة 2030 آليه لتطوير الاطر المؤسسية العربية.
- **عدد المشاركين :** بحضور 50 مشارك من 11 دولة بالإضافة إلى منظمة العمل الدولية.
- **الجهات المدعوة للمشاركة :**
  - أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية.
  - عضوات لجنة شؤون عمل المرأة العربية.
  - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاجتماعي - القطاع الاقتصادي)
- **التوصيات:**
  - ضرورة إدماج النوع الاجتماعي في التعليم والتدريب المهني بالمؤسسات.
  - تطوير منهجية التدريب في النوع الاجتماعي لكل مؤسسة وبشكل ينسجم مع طبيعة عمل المؤسسة وأهدافها.
  - أهمية إعداد مدربين على النوع الاجتماعي داخل المؤسسات.
  - تبادل الخبرات فيما بين المؤسسات في مجال إدماج النوع الاجتماعي.
  - تضمين معايير العمل العربية والدولية المتعلقة بإدماج النوع الاجتماعي بالقوانين الوطنية.

- دعـوة أطراف الإنـتـاج الـثـلاثـة لإجراء عمليات التدقيق من منظور النوع الاجتماعي بشكل دوري للتأكد من إدماج النوع الاجتماعي والأخذ بالتوصيات التي تخرج عن هذا التدقيق.
- التطوير المسـتمر لسـياسـات إدماج النوع الاجتماعي ووضـعها حيز التنفيذ، واستحداث وتطوير وحدات أو أقسـام (وفقا لحجم المؤسـسـة) تكون مسؤولة عن متابعة إدماج النوع الاجتماعي.
- متابعة وتقييم كافة إصـدارات ورسـائل وإحصـاءات وموازنات المؤسـسـات ومدى حساسيتها لمفاهيم النوع الاجتماعي.
- مراعاة توزيع الأدوار داخل المؤسـسـة بشكل متوازن ما بين الجنسين ووفقا للخبرات، مع الحرص على تطوير القدرات، وإدراج الوعي بالنوع الاجتماعي ضـمن شروط التوظيف والترقيات داخل المؤسسة.
- إدراج التوصيات التي تنتج عن التدقيق ضمن سياسات وقوانين عمل وبرامج المؤسـسـة، من خلال القوانين والتشريعات بعد تحديد الثغرات والنواقص والفجوات ووضع المقترحات والتوصيات ضمن خطة مدروسة.
- ضـرورة بناء أنظمة للحوافز وتعزيز الوعي بالثقافة التنظيمية ووضـع هيكل حوكمة يراعي الفروق بين الجنسين.
- التأكيد على التكامل بين أطراف الإنتاج الثلاثة للتشـبيك في متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطـار أهداف التنمية المستدامة 2030.
- إعطاء أولوية لمشـاركة الإعلام في الترويج للاسـتراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة ودعم الأفكار الإيجابية حول المساواة بين الجنسين.

* * *

2- ورشـة عمل قومية للترويج للدليل التدريبي حول تعزيز قدرات النسـاء في المجال النقابي

- **الجهة المعنية بالتنفيذ :** إدارة الحماية الاجتماعية
- **مكان وتاريخ التنفيذ :** 23 أغسطس 2023 عبر تطبيق زووم.
- **عدد المشاركين :**67 مشاركا ومشاركة.
- **الدول المشـاركة :** (الإمارات، تونس، الجزائر، السـعودية، سـوريا ، العراق، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن)
- **أهداف النشاط :**
  - تطوير معارف النقابيات بكل ما يتصل بالعمل النقابي .
  - دعم قدرات النقابيات في مجالات الاتصال والتفاوض الجماعي .

- تنمية المهارات والمعارف الأساسية لدى المنتسبات الجدد للنقابات .
- الترويج لمفاهيم المساواة داخل المؤسسات العربية .

- **المحاور :**

- المصادر التشريعية للحق النقابي ودور النقابة والحقوق المترتبة على الانضمام لها .
- تقنيات ووسائل الاتصال النقابي : مفهومه وأنواعه.
- مفهوم المفاوضة الجماعية وأهداف التفاوض الجماعي واستراتيجيات التفاوض الناجح .

- **الخبراء وأوراق العمل :**
  - **قدمت الأستاذة / سهام ساسي مداخلتين**

✓ **المداخلة الأولى حول :** أهمية الدليل والفئة المستهدفة منه والغرض من مناقشته وعرضه على مستوى أطراف الإنتاج الثلاثة.

✓ **المداخلة الثانية :** عرض محاور الدليل التدريبي وأسباب اختيار هذه المحاور والمهارات المكتسبة بعد التدريب القطري والعملي على المحاور الواردة في الدليل.

* * *

ثالثاً: مجال عمل الأطفال:

على هامش مؤتمر المناخ COP28 نُفذت حلقة نقاشية حول:

1- " أثر التغيرات المناخية على عمل الأطفال "

- **الجهة المعنية بالتنفيذ :** إدارة الحماية الاجتماعية
- **مكان وتاريخ التنفيذ:** 8 ديسمبر 2023 مدينة دبي - دولة الإمارات العربية المتحدة.
- **الأهداف:** العمل على دمج حقوق الطفل في العمل المناخي، ومراعاة مصالح الطفل الفضلى في جميع القرارات والسياسات البيئية، واستراتيجيات التخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيّف معه، وضمان حق الطفل في العيش في بيئة نظيفة ومستدامة .
- **أهم النتائج :**

- توظيف التقنيات ونظم الرقمنة في رفع الوعي المناخي والبيئي وحماية الاطفال من التغيرات المناخية وتوظيف ذلك في التعليم والصحة .
- دعوة الدول العربية إلى تبني سياسات اقتصادية و اجتماعية معززة ومتكاملة تدرج قضية التغير المناخي وتعطي أولوية للفئات الهشة والضعيفة بما في ذلك الأطفال - بهدف المعالجة والتخفيف من تأثيرات التغير المناخي.

الأنشطة المنفذة من خارج الخطة

1- المشاركة في المؤتمر العربي السادس رفيع المستوى لحقوق الطفل

- **الجهة المعنية بالتنفيذ :** جامعة الدول العربية
- **مكان وتاريخ التنفيذ :** الأربعاء 31 مايو 2023 ، عبر المنصة الرقمية.
- **عدد المشاركين :**35 مشاركا ومشاركة.
- **الجهات والمؤسسات المشاركة :** الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية و المنظمات العربية والدولية ذات الصلة
- **طبيعة مشاركة المنظمة :** مشاركة وإلقاء ورقة عمل
- **عروض الدول:**

- خصصت الجلسة لعرض التجارب الناجحة والدروس المستفادة للمواءمة بين التنمية المستدامة وحقوق الطفل، والصعوبات التي تواجه الدول العربية نحو الوفاء بالتزاماتها في مسارات التنمية المستدامة.
- تقديم عروض من كل من: العراق - السعودية - فلسطين - المغرب - الصومال - تونس.

- **عروض المنظمات:**

- عرض الأطفال والتحديات البيئية - اليونيسف.
- عرض حول إعلام صديق للطفولة - المجلس العربي للطفولة والتنمية.
- الحد من عمل الأطفال في إطار أهداف التنمية المستدامة - منظمة العمل العربية.
- دور البرلمان العربي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة - البرلمان العربي.
- حماية الأطفال المبنية على المجتمع للاستثمار في المستقبل (تجربة فلسطين) - الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال.

- **أهم التوصيات:**

- حث الدول الأعضاء على تطوير السياسات الوطنية للطفولة مرتكزة على نهج شمولي يربط بين قطاعات متعددة: (التربية والصحة والرعاية والحماية والتشريع والثقافة) وفق مقاربة حقوقية ومنهجية تشاركية، ووضع خطط عمل قطاعية مقيدة بجدول زمني متصلة بالسياسات الوطنية للتنمية المستدامة دون أغفال تصميم برامج وخطط تدخل مناسبة لحالات الطوارئ مستندة إلى مبادئ الجهوزية والاستعداد.
- الطلب من الدول الأعضاء اعتماد جهة رقابية مختصة في كل دولة لمتابعة وتقييم الخطط الاستراتيجية لضمان تنفيذ الخطط السنوية القطاعية عبر قياس

الأثر وفقا للائحة مؤشرات واضحة (تبني اللائحة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ومن المبادئ العامة لأعمال حقوق الطفل.

- ضرورة اتخاذ تدابير سريعة لسحب الأطفال من الأعمال المصنفة ضمن أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود في الصراعات المسلحة.

* * *

رابعاً: مجال التأمينات الاجتماعية:

1. الورشة القطرية حول : " التشريعات الاجتماعية ".

- **الجهة المعنية بالتنفيذ:** المركز العربي للتأمينات الاجتماعية.
- **مكان وتاريخ التنفيذ:** الخرطوم - قاعة التدريب بمقر المركز 20-22 فبراير / شباط 2023.
- **عدد المشاركين:** في حدود 30 مشارك ومشاركة.
- **الجهات المشاركة:**
  - وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.
  - وزارة العمل والاصلاح الاداري.
  - وزارة التنمية الاجتماعية.
  - الصندوق الوطني للمعاشات والتأمينات الاجتماعية.
  - الصندوق القومي للتأمين الصحي.
  - هيئة التأمين الصحي ولاية الخرطوم.
  - الجهاز الاستثماري للضمان الاجتماعي.
  - الجهاز القومي لتشغيل الخريجين.
  - ديوان الزكاة.
  - جامعة الخرطوم.
  - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
  - ديوان الضرائب.
  - الجهاز المركزي للإحصاء.
  - اتحاد اصحاب العمل السوداني.
- **أهداف النشاط:**
  - إلمام المشاركين بمفاهيم ومبادئ التشريعات الاجتماعية.
  - معرفة الأسس والقياسات لقوانين ولوائح التشريعات الاجتماعية.
  - إكساب المهارات اللازمة للتطبيق السليم للقوانين.

- **المحاور:**
  - مفهوم الحماية الاجتماعية.
  - أســاســيات تشــريعات الضــمان الاجتماعي (قانون المعاشــات والتأمينات الاجتماعية وقانون التأمين الصحي).
  - الملامح الأساسية لقوانين الخدمة العامة والعمل.
  - مشكلة البطالة وتشغيل الشباب.
  - دور الاتصال في ترسيخ ثقافة الحماية الاجتماعية.
- **الخبراء:**
  - أ. علي محمد خير، خبير نظم التقاعد.
  - أ. بابكر محمد أحمد الخوض، خبير نظم التأمينات الاجتماعية.
  - أ. أحمد علي، خبير قوانين العمل.
  - د. شرف الدين العوض، خبير قوانين العمل.
  - أ. أحمد الشيخ الخضر، خبير علوم الاتصال.

* * *

2. الحلقة النقاشية القطرية حول: تحديات الضمان الاجتماعي في السودان.

- **الجهة المعنية بالتنفيذ:** المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالخرطوم.
- **مكان وتاريخ التنفيذ :** قاعة التدريب بمقر المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالخرطوم، 14-16مارس 2023
- **عدد المشاركين :** 36 مشاركا ومشاركة.
- **الجهات المستفيدة:** وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، وزارة العمل والإصلاح الإداري، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة شئون مجلس الوزراء، المجلس القومي للتخطيط الاســتراتيجي، الصــندوق الوطني للمعاشــات والتأمينات الاجتماعية، الصــندوق القومي للتأمين الصــحي، وزارة التنمية - ولاية الخرطوم، الجهاز الاستثماري للضمان الاجتماعي، ديوان الزكاة، الجهاز المركزي للإحصاء، بنك السودان، مصرف الادخار والتنمية، بنك الأسرة، اتحاد أصحاب العمل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، جامعة الخرطوم، اتحاد معاشي التأمين الاجتماعي.
- **الأهداف:**
  - تسليط الضوء على أهمية الضمان الاجتماعي في تماسك المجتمع واستقراره.
  - الوقوف على أبرز تحديات الضمان الاجتماعي في السودان.
  - حشد الموارد وتنسيق الجهود والسياسات لتفعيل الضمان الاجتماعي.

- **المحاور**:
  - دور الحوار الاجتماعي بين الشـــركاء الاجتماعيين في تعزيز دور الضـــمان الاجتماعي.
  - تشـــريعات الضـــمان الاجتماعي في الســـودان على ضـــوء المعايير الدولية والعربية.
  - التحديات التي تواجه تغطية القطاع غير المنظم بالضمان الاجتماعي.
  - التغطية السكانية الشاملة بالتامين الصحي.. المشاكل والحلول.
  - الاستثمار الأمثل لفوائض أموال الضمان الاجتماعي.
- **التوصيات:**
  - التـأكيـد على أهميـة الحوار الاجتمـاعي بين أطراف الإنتـاج حول الضـــمـان الاجتماعي وإيلاءه مزيد من الاهتمام والتفعيل المستمر.
  - تطوير هياكل ومؤسـسـات ووسـائل وأسـاليب الضـمان الاجتماعي باسـتكمال حوسبة كافة المعاملات.
  - توســيع شــمولية مظلة التأمينات الاجتماعية من خلال وضـــع معايير محددة لشـــمول الفئـات المختلفـة بغض النظر عن مكـان العمـل و نوعيتـه ومجـالـه باستخدام شرائح الأجور التي تعبر عن كل فئة.
  - المحافظة على القيمة الشـرائية للمعاشـات بإجراء التحسـينات الدورية وفقا لما جاء في قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية.
- **الخبراء**:
  - د. عادل محمد صالح
  - د. بثينة أبراهيم
  - د. أحمد سبيل
  - د. محمد ابراهيم الزبير
  - كمال علي مدني

* * *

3. ندوة قومية حول " تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية في ظل الأنماط الجديدة للعمل"

- **الجهة المعنية بالتنفيذ :** إدارة الحماية الاجتماعية
- **مكان وتاريخ التنفيذ :** القاهرة 20-21 سبتمبر/ أيلول 2023.
- **عدد المشاركين:**65 مشارك من 18 دولة عربية.
- **الجهات والمؤســســات المشــاركة :** وزارات العمل في الدول العربية، منظمات أصـــحاب الأعمال في الدول العربية، منظمات العمال في الدول العربية، الاتحاد

الدولي لنقابات العمال العرب، مؤسسات الضمان الاجتماعي ومؤسسات التأمينات الاجتماعية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

- **أهداف النشاط:**

- الوقوف على الصعوبات التي تواجه أنظمة التأمينات الاجتماعية في ظل الأنماط الجديدة للعمل.
- تطوير وتحديث تشريعات التأمينات الاجتماعية لتواكب الأنماط الجديدة للعمل.
- تعزيز الحوار الاجتماعي لمواجهات التحديات التي تواجه العاملين في ظل الأنماط الجديدة للعمل.
- الاستفادة من التجارب العربية والدولية الرائدة في هذا المجال.

- **المحاور:**

- أثر التغيرات في عالم العمل على منظومة الحماية الاجتماعية.
- تدابير الحماية الاجتماعية اللازمة لتلائم المرونة في التوظيف.
- تطوير المنظومة التشريعية للحماية بما يضمن الأمن الاجتماعي والمرونة في الوقت ذاته.
- أثر التحوّل الرقمي على أنظمة الحماية الاجتماعية.
- أهمية الاستثمار في نظم الضمان الاجتماعي لدعم النمو الاقتصادي العادل.

* * *

خامساً : مجال الصحة والسلامة المهنية:

1- دورتان قطريتان في مجال (الصحة والسلامة المهنية)

- **الجهة المعنية بالتنفيذ:** منظمة العمل العربية
- **مكان وتاريخ التنفيذ:** بغداد - جمهورية العراق خلال الفترة 15- 18/ 2023/10
- **الجهة المستفيدة :** أطراف الإنتاج الثلاثة في جمهورية العراق.
- **أهداف النشاط:**

- تحسين أداء إدارات التفتيش بشأن إنفاذ تشريعات العمل والصحة والسلامة المهنية وتعزيز الامتثال.
- التعريف بالأخطار والمخاطر المهنية في بيئة العمل.
- التعرف على أساليب التحكم والسيطرة.
- تطوير المعارف المتصلة بخدمات الصحة المهنية الأساسية للعاملين.

- **المحاور:**

- الأخطار والمخاطر المهنية النوعية.
- أساليب التحكم والسيطرة.

- الأمراض المهنية وطرق الوقاية.
- خدمات الصحة المهنية الأساسية للعاملين
- التحقيق في حوادث وإصابات العمل

أ- الدورة التدريبية الأولى "المخاطر المهنية في المواقع الإنشـــائية وتدابير الســـيطرة والتحكم"

- **عدد المشاركين:** 30 مشاركاً ومشاركة.
- **الخبراء وأوراق العمل :**

- التعريف بالمركز الوطني للصحة والسلامة المهنية (المهام والواجبات) / السيد المهندس/ حيدر مهدي عباس/مدير قسم التوعية والتدريب
- مدخل حول المخاطر المهنية في المواقع الإنشـــائية/ الســـيد المهندس / عاطف علي حسن خبير السلامة المهنية
- الأمراض المهنية في قطاع التشييد والبناء وخدمات الصحة المهنية الأساسية للعاملين / الأســـتاذ الدكتور جهاد أبو العطا -خبير الســـلامة والصـــحة المهنية والبيئية
- تصاريح العمل في المواقع الإنشائية
- أعمال الرفع (الأدوار والمسؤوليات-خطة الرفع) ومخاطر العمل و اشتراطات الســلامة عند العمل على ارتفاع/ الســقالات: أنواعها واســتخداماتها ومتطلبات السلامة تصميمها وأساليب فحصها واعتمادها
- أنواع الأوناش ومخاطرها وطرق فحصها والممارسات الآمنة
- أعمال الحفر والهدم وتدابير التحكم والسيطرة
- للسيد المهندس / عاطف علي حسن خبير السلامة المهنية
- التعريف بالصـــحة والســـلامة المهنية في قانون العمل رقم 37 لعام 2015 السيد/ عباس عبد الإله- مدير قسم الشؤون القانونية
- حوادث العمل وأسبابها في المواقع الإنشائية السيد / كاظم شمخي -خبير وطني

ب- الدورة التدريبية الثانية "الصـــحة والســـلامة في المختبرات البيولوجية والســـموم المهنية"

- **عدد المشاركين:** 30 مشاركاً ومشاركة.
- **الخبراء و أوراق العمل:**

- أخطار العمل في أنشــطة المختبرات البيولوجية والســموم المهنية – الجوانب الصحية والبيئية
- التحكم والســيطرة على مخاطر الصــحة والســلامة المهنية في أنشــطة العمل بالمختبرات البيولوجية والسموم المهنية

- للأستاذ الدكتور جهاد أبو العطا -خبير السلامة والصحة المهنية والبيئية
- المخدرات وأثرها على صـــحة العمال / الدكتور محمد عبد الأمير مدير قســم المختبرات
- زيارة ميدانية- آليات العمل في مختبرات المركز الوطني للصـــحة والســلامة المهنية السيدة المهندسة أزهار فاضل- خبيرة وطنية
- تقييم الزيارة الميدانية من خلال مجموعات عمل
- البرنامج الأساسي للرعاية الصحية المهنية للعاملين في المختبرات البيولوجية والسموم المهنية
- للأستاذ الدكتور / جهاد أبو العطا -خبير السلامة والصحة المهنية والبيئية

- **التوصيات:** استكمال البرامج التدريبية للكوادر العاملة في مجال الصحة والسلامة المهنية لدى أطراف الإنتاج الثلاثة خلال عام 2024

* * *

توفير خبرات فنية في مجال الصحة والسلامة المهنية

1- المؤتمر السنوي السابع للسلامة والصحة المهنية تحت شعار"بيئة العمل الآمنة والصحية مبدأ وحق أساسي في العمل"

- **الجهة المعنية بالتنفيذ:** المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالتعاون مع المعهد العربي للصـــحة والســلامة المهنية والاتحاد العام لنقابات العمال وغرفة صـــناعة دمشق وريفها
- **مكان وتاريخ التنفيذ:** الجمهورية العربية السورية، دمشق 15 مايو/ أيار 2023
- **عدد المشاركين:** 130 مشاركاً ومشاركة
- **أهداف النشاط:**
  - نشر ثقافة السلامة والصحة المهنية في الجمهورية العربية السورية.
  - الاحتفال باليوم العالمي للسلامة والصحة المهنية.
- **المحاور:**
  - معايير العمل العربية والدولية والتشريعات الوطنية
  - تأمين بيئة عمل آمنة وصحية
  - إدارة المخاطر المهنية
  - امتثال القطاع الخاص للتشريعات بهدف تأمين بيئة عمل آمنة وصحية
- **التوصيات:**
  - تفعيل اللجنة الوطنية للسلامة والصحة المهنية الواردة في الفصل الأول من الباب الحادي عشر من القانون رقم 17 لعام 2010.

- التعاون مع وزارة التربية لإدخال مادة تربوية عن عمل الأطفال وآثاره السلبية ضمن المناهج الدراسية لكافة مراحل التعليم.
- التعاون مع وزارة التعليم العالي لإحداث أقسام مختصة في السلامة والصحة المهنية في الكليات الطبية والهندسية والتقنية.
- التنسيق مع هيئة المواصفات القياسية السورية والجمعية العلمية السورية للجودة لإقامة دورات تدريبية حول تطبيق أحدث المعايير المتعلقة بالايزو 45001 /2018 في المنشآت.
- تفعيل الضابطة العدلية لمهام مفتشي الصحة والسلامة المهنية لما تقتضيه مصلحة العمل.
- تكثيف التعاون والتنسيق مع وزارتي الإعلام والتنمية الإدارية في مجال السلامة والصحة المهنية.
- تشكيل لجنة عربية للصحة والسلامة المهنية في إطار منظمة العمل العربية وذلك عملاً بالمادة 15 من اتفاقية العمل العربية رقم 7 لعام 1977 بشأن السلامة والصحة المهنية.
- العمل على إصدار معيار عربي بشأن أنماط العمل الجديدة.
- إقامة دورة تدريبية للمفتشين في مجال التفتيش على أنماط العمل الجديدة والناشئة.

- **الخبراء وأوراق العمل:**

الجلسة الأولى:

- التشريعات السورية الخاصة بتأمين بيئة عمل آمنة وصحية.
- الدكتور/ محمد هاشم - المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
- معايير العمل العربية تضمن بيئة عمل آمنة وصحية.
- الدكتورة / رانية رشدية - القائم بأعمال مدير المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية.
- قائمة تحقق بشأن تطبيق اتفاقية العمل الدولية رقم 187 بشأن الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنية.
- الدكتور/ بسام أبو الذهب - أخصائي وخبير صحة وسلامة مهنية.

الجلسة الثانية:

- مبدأ التشاركية في تأمين بيئة عمل آمنة وصحية.
- الدكتور/ عامر عدي - أخصائي وخبير صحة وسلامة مهنية
- المتطلبات الأساسية لمنظومة الصحة والسلامة المهنية في الأعمال الهندسية.
- المهندس الاستشاري / عادل دحدل - نقابة المهندسين

- إدارة المخاطر لتأمين بيئة عمل آمنة.
- المهندس / محمد فاضل - الجمعية السورية للجودة

الجلسة الثالثة:

- تجارب الشركات والامتثال لتنظيم السلامة والصحة المهنية لتأمين بيئة عمل آمنة وصحية
- (مدار- شامين - مكي - دلتا - بركات - بن الحموي - شام للأغذية - ليبل ماكس)

* * *

2- مؤتمر بعنوان "الوقاية والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية"

- **الجهة المعنية بالتنفيذ:** المعهد العالي لبحوث البيئة التابع لجامعة تشرين في اللاذقية بالتعاون مع المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية وشركة رعايتي للاستثمار الزراعي ومجموعة خطوات العلمية للنشر الأكاديمي
- **مكان وتاريخ التنفيذ:** الجمهورية العربية السورية، اللاذقية يومي 4 و5 يونيو/ حزيران 2023
- **عدد المشاركين:** 115 مشاركاً ومشاركة
- **الجهات والمؤسسات المشاركة:**

- **الجامعات السورية :** جامعة تشرين (المعهد العالي لبحوث البيئة، المعهد العالي للبحوث البحرية، كلية العلوم، كلية الهندسة المدنية، كلية الهندسة الزراعية، كلية الهندسة المعمارية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية) - جامعة دمشق، جامعة حلب، جامعة حماة، جامعة البعث، جامعة طرطوس، جامعة المنارة.
- **هيئات عربية ومحلية :** المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية بدمشق، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، المركز الوطني للزلازل، الهيئة العامة للاستشعار - عن بعد، الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية، مديرية الموارد المائية في اللاذقية، مديرية الخدمات الفنية في اللاذقية، مديرية إدارة النفايات الصلبة في طرطوس، جمعية سنديان البيئية، نقابة المهندسين/ حماة، شركة رعايتي للاستثمار الزراعي.

- **أهداف النشاط:**

- تعزيز الوعي بمخاطر الكوارث الطبيعية والقدرة على مواجهتها.
- الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية في القطاعات الرئيسية.
- تعزيز التأهب والاستجابة للكوارث الطبيعية.

- **المحاور:**
  - توطين مفهوم مخاطر الكوارث.
  - تعزيز سبل إدارة مخاطر الكوارث من أجل تحسين التصدي لها.
  - الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث من أجل تعزيز القدرة على التحمل.
  - تحسين مستوى الاستعداد من أجل التصدي للكوارث وإعادة البناء والإعمار.
- **أهم التوصيات:**
  - وضع دليل استرشادي للصحة والسلامة المهنية والبيئة في المنشآت التعليمية.
  - تشكيل لجنة علمية وفنية للاستعداد للطوارئ والاستجابة لها في جامعة تشرين.
  - الامتثال الصارم بالكود السوري الخاص بحماية المباني من الزلازل.
  - زرع جانبي طرق النار في الغابات بالصبّار الشوكي وكذلك في المساحات المتاحة في الغابات المحروقة، على اعتبار أن المكون الأساسي في الصبار الشوكي هو الماء، الذي يمارس دور الإطفاء والتبريد الذاتيين.
  - استبدال الصنوبر، السريع الاشتعال، بأشجار التوت لترميم الغابات المحروقة ولخلق حواضن مستدامة لصناعة الحرير.
  - إعادة تقييم المنظومة الإنشائية للسدود وخاصةً تلك التي تجاوزت عمرها الافتراضي.
  - دراسة الأثر السلبي للأمن المائي التقليدي على الأمن البيئي (علاقة السدود بالتدهور البيئي لمياه البحار).
- **الخبراء وأوراق العمل:**
  - الاستعداد للكوارث الطبيعية في مكان العمل. د / صبا حاتم - منظمة العمل العربية - المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية بدمشق.
  - مقاربة محصول - مناخ - استشعار في أقلمة نطاقات نمو القمح للحد من التغيرات المناخية الحرارية الجفافية على استقرار الإنتاجية الحبية. أ.د / ناصر إبراهيم - أكساد.
  - أهمية الكاتالوك الزلزالي في إدارة الكارثة. د/ سامر زيزفون - المركز الوطني للزلازل.
  - إدارة الكوارث والأزمات والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية. أ.د / ياسين العلي - شركة رعايتي للاستثمار الزراعي.
  - مخاطر الكوارث الطبيعية في سورية - إدارتها والحد من آثارها باستخدام المعطيات الفضائية والأرضية والتقنيات الحديثة. أ.د / محمد رقية - الهيئة العامة الاستشعار عن بعد.

- نتائج الرصد متعدد المدخلات للنشاط الزلزالي في المنطقة الساحلية. د / عمر جعفر و د/ أريج عدرا - المعهد العالي لبحوث البيئة - جامعة تشرين.
- المخاطر التكتونية في شـمال غرب سـورية. د / عبد الكريم عبد الله - كلية العلوم - جامعة تشرين.
- اسـتخدام تكنولوجيا الفضـاء في إدارة الكوارث الطبيعية والإنذار المبكر في سورية. أ. مروان قضماني الهيئة العامة الاستشعار عن بعد.
- مخاطر التغيرات المناخية في النظم البيئية الحراجية. د. عبير إبراهيم - المعهد العالي لبحوث البيئة جامعة تشرين.
- التغيرات المناخية وتأثيراتها المحتملة في البيئة البحرية المتوسطية وسورية. أ. د / ازدهار عمار - المعهد العالي للبحوث البحرية - جامعة تشرين.
- دور علم الجغرافيا في توطين مفهوم الكوارث والوقاية من مخاطرها. أ. د / محمد سليمان - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة طرطوس.

* * *

3- الملتقى الخليجي للسلامة والصحة المهنية تحت شعار"رعاية ونماء"

- **الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة العمل في سلطنة عمان بالتعاون مع منظمة العمل العربية
- **مكان وتاريخ التنفيذ:** سلطنة عمان، صلالة يومي 27 و28 أغسطس /آب 2023
- **عدد المشـاركين:** 120 مشـاركاً ومشـاركة من أطراف الإنتاج في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- **محاور الملتقى:**

- معايير السـلامة والصـحة المهنية ودورها في تحقيق الهدف الثامن من خطة التنمية المستدامة 2030.
- الابتكار والتقنيات الحديثة في مجالات الصحة والسلامة المهنية.
- إدارة المخاطر النفسية والاجتماعية في بيئة العمل وأثرها في تحسين الإنتاجية.
- التعاون والشراكة لتعزيز ثقافة السلامة والصحة المهنية.
- نحو تحقيق بيئة عمل آمنة وصـحية كمبدأ وحق أسـاسـي في العمل - دروس مستفادة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

- **الخبراء وأوراق العمل:**

في الجلسة الحوارية الأولى:

- تجربة المملكة العربية السعودية في تحقيق متطلبات أهداف التنمية المستدامة 2030 ذات العلاقة في السـلامة والصـحة المهنية. المهندس / ماجد الفويز- أمين عام المجلس الوطني للسلامة والصحة المهنية.

- معايير الصحة والسلامة المهنية وأهميتها وأهدافها. المهندس / يونس الهناني - مدير عمليات السلامة (شركة تنمية نفط عمان).
- معايير العمل العربية ودورها في تحقيق الهدف الثامن لخطة التنمية المستدامة. الدكتورة / رانية رشدية - القائم بأعمال مدير المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية - منظمة العمل العربية.
- الصحة والسلامة المهنية وغايات التنمية المستدامة ... التكامل المأمول. الدكتور/ أحمد الشطي - استشاري الطب المهني والبيئي - وزارة الصحة بدولة الكويت.

في الجلسة الحوارية الثانية:

- الطائرات المسيرة والذكاء الاصطناعي وأثرها على الصحة والسلامة المهنية. السيد / حسين بن حبيب اللواتي - مهندس ميكانيكي متخصص - شركة أسبار للذكاء الاصطناعي
- ابتكارات الجيل الجديد في مجال الصحة والسلامة المهنية. السيد / أحمد بن جميل الرواحي - مدير جودة الصحة والسلامة والبيئة بمجموعة أسياد والسيد/ سلطان بن سعيد المقبالي - رئيس قسم الصحة والسلامة والبيئة.
- تحديات الصحة والسلامة المهنية وفرصها في عصر التطورات العلمية والابتكارات التكنولوجية الكبرى. الدكتور / سعيد أرناؤط - مستشار إقليمي في الصحة المهنية والفئات الخاصة في منظمة الصحة العالمية سابقاً.

في الجلسة الحوارية الثالثة:

- الأخطار النفسية الاجتماعية المرتبطة بالعمل، تدابير الوقاية والتحكم. الدكتور/ سعيد أرناؤط - مستشار إقليمي في الصحة المهنية والفئات الخاصة في منظمة الصحة العالمية سابقاً.
- تعزيز المرونة النفسية في بيئة العمل، الخطوات والنتائج. الدكتورة / آمال بنت عبدالله آل بو سعيدي - طبيب استشاري أول في الطب النفسي والرئيس التنفيذي ومؤسس أكاديمية الحياة.
- من الرفاهية إلى الانتاجية والاستدامة في بيئة العمل، " برنامج مشورة". الدكتور/ مهند العصفور- رئيس مجلس إدارة إنجاز للتنمية.

في الجلسة الحوارية الرابعة:

- الحماية الاجتماعية ضد مخاطر إصابات العمل والأمراض المهنية. السيد / مازن بن عبدالله التوبي - رئيس قسم التفتيش على إصابات العمل والأمراض المهنية.

- دور المجتمع لتعزيز ثقافة السلامة والصحة المهنية لتحقيق الأهداف (الفرق التطوعية تكامل وجهود). السيد / يعرب بن خلفان السناني - شريك مؤسس ونائب رئيس فريق عمان للسلامة والصحة المهنية والبيئة.
- الصحة المهنية أداة للمبادرات المجتمعية. الدكتور أحمد الشطي - استشاري الطب المهني والبيئي - وزارة الصحة بدولة الكويت.

في الجلسة الحوارية الخامسة:

تجارب ودروس مستفادة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

- السيد / محمد سالم سواد - رئيس قسم اشتراطات الصحة والسلامة المهنية - وزارة الموارد البشرية والتوطين - الإمارات العربية المتحدة.
- المهندس / هاني عباس محفوظ - رئيس قسم السلامة المهنية بوزارة العمل - مملكة البحرين.
- المهندس / ماجد الفويز- أمين عام المجلس الوطني للسلامة والصحة المهنية - المملكة العربية السعودية.
- السيد / أسعد سليمان الرحبي - رئيس قسم السلامة بدائرة السلامة والصحة المهنية - سلطنة عمان.
- السيد / عبدالله هادي المري - مشرف صحة وسلامة مهنية - دولة قطر.
- المهندسة / غدير عبدالوهاب الظفيري - مهندس اختصاصي بإدارة المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية - دولة الكويت.

- **التوصيات:**

- دعوة منظمة العمل العربية إلى إعداد دليل استرشادي حول المؤشرات الاساسية لقياس اداء الصحة والسلامة المهنية (KPIs) وتدريب المعنيين في الدول العربية على استخدام المؤشرات وطرق القياس والتحليل والتحسين.
- أهمية العمل على خارطة طريق وخطة عمل مشتركة لتطوير واقع السلامة والصحة المهنية في دول الخليج مع ضرورة استمرار مثل هذه الملتقيات لنقل التجارب والخبرات بين دول المنطقة.
- مد الحماية التأمينية ضد مخاطر إصابات العمل والأمراض المهنية لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي العاملين في غير دولهم من دول المجلس.
- الاستمرار في تحديث التشريعات واللوائح الخاصة بالصحة والسلامة المهنية في العمل بما يتوافق مع أفضل المعايير الدولية، والعمل على توفير التدريب والدعم الفني للعاملين في مجال السلامة المهنية في العمل.
- تعزيز الحوار الاجتماعي لدعم ثقافة الصحة والسلامة المهنية في جميع مؤسسات القطاع الخاص والعام، بحيث يجب أن تكون السلامة المهنية أولوية

في كل مؤسسة، وأن يكون جميع الموظفين على دراية بمخاطر العمل وكيفية الوقاية منها، وأن يكون هذا الحوار مبني على أسس علمية وعملية.

- تكريم المؤسسات والأفراد الذين يسهمون في تعزيز السلامة المهنية في العمل على مستوى دول مجلس التعاون.
- تشجيع الاستفادة من الابتكارات التقنية الحديثة لتطوير إدارة الصحة والسلامة المهنية ونشر وتوثيق قصص النجاح.

* * *

4- المشاركة في الدورة النقابية 28 للصحة والسلامة المهنية 2023

- **الجهة المعنية بالتنفيذ:** الاتحاد العام لنقابات العمال في الجمهورية العربية السورية
- **مكان وتاريخ التنفيذ:** المعهد النقابي المركزي/ دمشق - الجمهورية العربية السورية خلال الفترة أغسطس/ آب ولغاية ديسمبر/ كانون الأول/2023.
- **طبيعة مشاركة المنظمة:**

- تقديم الدعم الفني للاتحاد العام لنقابات العمال في الجمهورية العربية السورية من خلال: مشاركة الدكتورة / رانية رشدية - القائم بأعمال مدير المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية / منظمة العمل العربية، في إعداد المنهاج الجديد للدورة المركزية رقم 28 وتقديم 10 محاضرات (عروض تقديمية) خلال شهر أغسطس - آب /2023 :
- اتفاقيات وتوصيات العمل العربية.
- قوانين تشريعات العمل في الدول العربية العربية في مجال الصحة والسلامة المهنية.
- اتفاقيات العمل الدولية الأساسية ذات الصلة بالصحة والسلامة المهنية.
- أنماط العمل الجديدة.
- الصحة والسلامة المهنية في الأنماط العمل الجديدة.
- شاركت الدكتورة / صبا حاتم - الموظفة في المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية في تقديم محاضرتين حول معايير العمل الدولية ذات الصلة بالصحة والسلامة المهنية، خلال شهر أغسطس - آب 2023.

* * *

مشاركة المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية في أنشطة ومؤتمرات وطنية عربية ودولية

1- المؤتمر العالمي الثالث والعشرين للسلامة والصحة في مكان العمل

- **الجهة المعنية بالتنفيذ:** عقد بتنظيم مشترك بين حكومة نيوساوث ويلز - استراليا ممثلة بوزارة العلاقات الصناعية والصحة والسلامة في العمل ومنظمة العمل الدولية ILO، والجمعية الدولية للضمان الاجتماعي ISSA،
- **مكان وتاريخ التنفيذ:** استراليا- سيدني /27-30/ 11 / 2023
- **عدد المشاركين:** 3000 مشاركاً ومشاركة
- **الجهات والمؤسسات المشاركة:**

- كبار المسؤولين الحكوميين وصناع القرار في القطاعين العام والخاص، والقيادات العمالية، وكبار المختصين والمهتمين في مجال الصحة والسلامة المهنية، وأطباء العمل ومفتشي العمل والسلامة والصحة المهنية، وممثلي منظمات أصحاب الأعمال، والنقابات العمالية وممثلي مؤسسات الضمان الاجتماعي، وواضعي السياسات والإداريين، والأكاديميين والباحثين، وممثلي الجمعيات المهنية والأهلية، وممثلي المنظمات الاقليمية والدولية ذات الصلة، ومصنعي وموردي ومستوردي مواد ومعدات السلامة المهنية من 100دولة حول العالم.

- **أهداف النشاط:**

- توفير منبر لتبادل المعلومات والممارسات والخبرات والعصف الذهني بين المشاركين وذلك بهدف تعزيز السلامة والصحة في العمل،
- معالجة المخاطر والفرص مع التركيز على الوقاية والتغيير الإيجابي.
- مشاركة التجارب الإنسانية وقصص النجاح في الصحة والسلامة المهنية،
- تشجيع التعلم والتطوير من خلال حقائب الأدوات والتدريب والدروس المستفادة من الأمثلة العملية
- الاستماع إلى وجهات نظر والآراء من مختلف المؤسسات (من حيث الحجم وعبر الصناعات) والدول والثقافات والأدوار داخل مجتمع الصحة والسلامة المهنية (مثل رواد الأعمال والباحثين والمنظمين وأصحاب العمل والعمال).
- المحاور:
- التعاون من أجل مستقبل عمل أفضل
- تأثيرعالم العمل المتغير على السلامة والصحة المهنية
- الوقاية المستقبلية من المخاطر المستمرة والناشئة والمتجددة

جلسات أعمال المؤتمر :

تم خلال جلسات أعمال المؤتمر مناقشة المواضيع التالية:

- تفتيش العمل في عالم العمل المتغير.
- عمل أكثر أمانًا من خلال التصميم: الابتكارات في السلامة والصحة المهنية للأعمال عالية الخطورة.
- التحول الرقمي والعامل البشري في سلامة الآلات والأنظمة - الفرص والمخاطر.
- التعليم والتدريب نحو ثقافة خالية من الإصابات.
- لماذا تنظيم العمل من أجل الصحة والسلامة في العمل أمر أساسي
- تغير المناخ والصحة والسلامة المهنية
- الإمكانات التحويلية للتكنولوجيا المتكاملة في إدارة المخاطر الحرجة والسيطرة عليها.
- تعزيز ثقافة الوقاية من خلال تحقيق بيئة عمل آمنة وصحية
- السلامة كاستثمار
- العمل المشترك في خطط التعويض عن الإصابات: منظور عالمي
- المنتدى العالمي للتأمين ضد الإصابات: رؤى قيمة من الخبراء والمؤسسات العالمية
- من التعاون في بلدان شمال أوروبا إلى التحالفات العالمية: تشكيل مستقبل عمل صحي ومستدام وتنافسي
- إدراك دور مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين في السلامة
- تقاسم العبء: الشراكة والمسؤولية في مجال الصحة والسلامة المهنية
- قطاع الرعاية الصحية: قوة عاملة قادرة على الصمود على الخطوط الأمامية.
- فك تشابك شبكة اقتصاد العربة: استراتيجيات تتمحور حول الإنسان من أجل القوى العاملة غير المنظمة.
- أصوات المصابين، خيارات أكثر أمانًا: أدوار العمال المصابين وأسرهم في تشكيل بيئات عمل أكثر أمانًا
- هل العملاء دائما على حق؟ التحدي المستمر للعنف والاعتداءات في تجارة التجزئة
- هل تعمل معايير نظام إدارة الصحة والسلامة على تحسين الأداء بالفعل؟
- قياس أداء السلامة والصحة. مؤشر الصحة والسلامة هو نهج متكامل لقيادة السلامة والصحة والرفاهية والمشاركة والأنظمة .

- إزالة الغموض عن عبء العمل - اعتماد نهج النظم لإدارة عبء العمل باعتباره خطرًا نفسيًا اجتماعيًا
- الوقاية من الأمراض المهنية
- رعاية السلامة النفسية والقيادة الشاملة للتعلم والنمو في بيئة العمل المتغيرة
- ما يتم قياسه يمكن إدارته: كيفية قياس وإدارة الصحة النفسية الاجتماعية التنظيمية
- الملابس المقاومة للهب والحماية وميض القوس الكهربائي: فهم المخاطر والتخفيف من حدتها
- مقدمة لأداة إعادة تصميم العمل في مجال المخاطر النفسية الاجتماعية (PHReD-T)
- الرفاهية 2.0 ومستقبل الصحة والسلامة.
- من الامتثال للمخاطر النفسية الاجتماعية إلى إستراتيجية بيئية واجتماعية وحوكمة.
- نظام هوجان الآمن: استخدام الأشخاص والتحليلات لبناء مؤسسات أكثر أمانًا.
- إدارة العمال والمقاولين ومواقع العمل الآمنة والمستدامة والصحية في الصناعات عالية الخطورة.
- تأمين مستقبل شيخوخة القوى العاملة من خلال تحسين الذكاء الحركي والرفاهية البدنية
- الابتكار في أخذ عينات الجسيمات والمعادن وتوحيد تقييسها.
- الغبار القاتل: السيليكا والأسبستوس
- الرفاهية من خلال السلامة: كيف يمكن للنهج الشامل تجاوز المعوقات أمام رعاية أفضل للعاملين.
- كيف يؤثر تصميم ملابس العمل على سلامة العمال وإنتاجيتهم وراحتهم
- التحدي المستمر: الاضطرابات العضلية الهيكلية
- بناء القدرات التنظيمية
- الجاهزية التشريعية: مقاربات اللوائح التنظيمية في عالم العمل المتغير
- سد الفجوة بين الأجيال: استراتيجيات الصحة والسلامة المهنية المخصصة لقوى عاملة شاملة
- كوارث مأساوية وإدارة الأزمات: تجربة حقيقية
- الوصول إلى ما من لم يتم الوصول إليه
- استثمار أم تكلفة؟ الصحة والسلامة المهنية في المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة الحجم

- قيادة السلامة في العمل: دور قيادة السلامة في خلق ثقافة السلامة الإيجابية
- جلسة خاصة حول تقرير منظمة العمل الدولية: نداء من أجل عمل أكثر أماناً وصحة - أبرز النقاط من منظمة العمل الدولية
- هذا وتضمن برنامج عمل المؤتمر جلسات رسمية، وورش عمل، ندوات فنية، ومعرض للملصقات الرقمية (البوسترات) ، ومهرجان للأفلام التوعوية القصيرة، بالإضافة إلى معرض دولي لمعدات السلامة والصحة المهنية طيلة أيام المؤتمر.

- **نتائج مشاركة منظمة العمل العربية:** قدمت الدكتورة / رانية رشدية القائم بأعمال مدير المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية عرضاً تقديمياً على شكل (بوستر رقمي) في معرض البوسترات الرقمية بعنوان "تعزيز ثقافة قطع الاتصال خارج أوقات العمل في الدول العربية - التحديات والحلول".

* * *

سادساً: مجال الثقافة العمالية وبحوث العمل:

1- ندوة قومية حول: " دور الحوار الاجتماعي في دعم استقرار المؤسسات وإرساء السلم الاجتماعي "

- **الجهة المعنية بالتنفيذ** :المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر وبالتعاون والتنسيق مع إدارة الحماية الاجتماعية.
- **مكان وتاريخ التنفيذ**: الجزائر العاصمة، 22-23 نوفمبر / تشرين الثاني 2023
- **الجهة المستفيدة وعدد المشاركين:** (56) مشارك من ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة في 10 دولة عربية (الأردن، تونس، الجزائر، جيبوتي، السعودية، سوريا، سلطنة عمان، فلسطين، الكويت، مصر، موريتانيا)، بالإضافة إلى مشاركة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في موريتانيا، وكذلك ممثلين عن الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب وعدد من الأساتذة من جامعة الجزائر (كلية العلوم الاقتصادية).
- **أهداف النشاط**:
  - التعرف على دور الحوار الاجتماعي في إرساء السلم الاجتماعي في مواجهة الأزمات والحفاظ على ديمومة المؤسسات الاقتصادية وحماية الوظائف وتعزيز استدامة المشاريع وتسريع الانتعاش الاقتصادي.
- **المحاور**:
  - المحور الأول: أشكال ومستويات الحوار الاجتماعي المستحدثة في البلدان العربية.
  - المحور الثاني: دور منظمة العمل العربية في تعزيز الحوار الاجتماعي.

- المحور الثالث: دور منظمات الشركاء الاجتماعيين في دعم وإرشاد أصحاب العمل والعمال لمواجهة آثار الأزمات والتخفيف منها.
- المحور الرابع: دور الحوار الاجتماعي في توسيع مظلة الحماية الاجتماعية في القطاع غير المنظم.
- المحور الخامس: أهمية الحوار الاجتماعي في الحفاظ على استقرار أسواق العمل

- **الخبراء وأوراق العمل**:

- ورقة عمل حول " أهمية الحوار الاجتماعي في الحفاظ على استقرار أسواق العمل" والتي تضمنت عرضاً قدمه الدكتور/ عبد السلام النصيري.
- ورقة عمل حول " دور منظمات الشركاء الاجتماعيين في دعم وإرشاد أصحاب العمل والعمال لمواجهة آثار الأزمات والتخفيف منها" قدمها الدكتور / أحمين شفير
- ورقة عمل حول: "أشكال ومستويات الحوار الاجتماعي المستحدثة في البلدان العربية " قام بعرضها الدكتور/ عبد السلام النصيري.
- عرض حول: "دور منظمة العمل العربية في الحوار الاجتماعي" قدمه السيد المستشار/ اسلام سناء

- **ورقة عمل حول: " دور الحوار الاجتماعي في توسيع مظلة الحماية الاجتماعية في القطاع غير منظم " قدمتها الدكتورة/ يمينة شايب.**
- **أهم التوصيات**:

- تعزيز الحوار الاجتماعي كأداة قوية لتحقيق التوافق والتغيير الإيجابي في المجتمع للوصول إلى توافقات وحلول مشتركة تلبي تحديات واحتياجات أسواق العمل وتعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار.
- العمل على تطوير مضامين الحوار الاجتماعي وآلياته للتعامل مع الأزمات الحالية والمستحدثة، والظواهر المستجدة المتعلقة بالتحولات التكنولوجية وبروز علاقات عمل وأنماط عمل جديدة عبر المنصات الرقمية، والتغيرات المناخية وأثرها على التشغيل.
- إحداث مراصد وطنية لاستشراف تحولات سوق العمل بشأن المهن المهددة بالاندثار والمهن الجديدة المستحدثة وعلاقات العمل في الأنماط الجديدة للعمل.
- العمل على الاستثمار في الرعاية الاجتماعية وتوسيعها ومد مظلة الحماية الاجتماعية إلى العمالة المهمشة والعاملين في القطاع غير المنظم عبر حوار اجتماعي يشمل الجميع دون استثناء.

- العمل على مأسسة الحوار الاجتماعي وإنشاء آليات مستدامة له تشمل كافة الفاعلين، بحيث يكون لها قدرة استباقية وفكر متطور لتجنب الأزمات والتوترات ورسم السياسات المتعلقة بتفعيل الحوار الاجتماعي وتكريسه.
- دعوة الدول العربية غير المصدقة على معايير العمل العربية التصديق عليها وخاصة الاتفاقية رقم (8) بشأن الحريات والحقوق النقابية والاتفاقية رقم (11) بشأن المفاوضة الجماعية.
- تعزيز التواصل والتفاعل بين الحكومات والنقابات العمالية ومنظمات أصحاب الأعمال والمجتمع المدني لخلق منظومة قوية للتشاور والتحاور لتوفير بيئة ملائمة للحوار الاجتماعي.
- تعزيز قدرات ومهارات جميع الأطراف المشاركة في الحوار الاجتماعي من خلال التدريب والدراسات والبحوث والإعلام ووسائل الاتصال الحديثة.
- العمل على تبادل التجارب العربية في مجال تكريس الحوار الاجتماعي لتحقيق الاستفادة المتبادلة بين كافة الأطراف.
- التواصل مع وسائل الإعلام العربية والجهات المعنية لبذل جهودها في تعزيز الحوار الاجتماعي والترويج له باعتباره إطار متكامل لتحقيق العدالة الاجتماعية والسلم الاجتماعي.
- التأكيد على أهمية مشاركة المرأة العاملة في الأطر الخاصة بها بمؤسسات الحوار الاجتماعي وعلى كافة المستويات وخاصة المستويات القيادية منها.
- تشجيع وتعزيز مشاركة الشباب في جميع مستويات الحوار الاجتماعي وفي تقلد المناصب القيادية منها
- التأكيد على أهمية الدور الذي تقوم به المجالس الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية في إرساء أسس الحوار الاجتماعي، بما يحقق العدالة الاجتماعية وأهمية الاستفادة من التقارير التي تصدرها في إطار وضع السياسات العامة واستراتيجيات التنمية بكافة أبعادها.
- دعوة منظمة العمل العربية إلى عقد المزيد من الدورات في مجال المفاوضة الجماعية والحوار الاجتماعي وكيفية التعامل مع الأزمات والتحولات العالمية.

* * *

مشاركة المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر خارج الخطة

1- المشـــاركة في فعاليات الاحتفال باليوم العالمي للســـلامة والصـــحة بمقر وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالجزائر.

تحت شعار " بيئة عمل آمنة وصحية: حق آساسي".

- **الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالجزائر
- **مكان وتاريخ التنفيذ:** الجزائر، 2023/04/29
- **الجهات والمؤسسات المشاركة:**
  - وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات
  - الاتحاد العام للعمال الجزائريين
  - منظمة الصحة العالمية -منظمة العمل الدولية
  - أرباب العمل
  - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي-
  - منظمة العمل الدولية (المكتب الجهوي بالجزائر)
- **طبيعة مشاركة المنظمة:** دعوة شرفية

* * *

2- المشاركة في فعاليات الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة عمالة الأطفال

- **الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالجزائر
- **مكان وتاريخ التنفيذ:** الجزائر يوم 2023/06/10
- **الجهات والمؤسسات المشاركة:** وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.
  - وزارة التكوين والتعليم المهنيين.
  - وزارة التربية الوطنية.
  - الاتحاد العام للعمال الجزائريين
  - ممثلي الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين (أرباب العمل)
  - المفوضية الوطنية لحماية وترقية الطفولة
  - منظمة العمل الدولية (المكتب الجهوي بالجزائر)
  - صندوق الأمم المتحدة للأطفال (يونيسف)
  - الكشافة الإسلامية
  - اللجنة الوزارية المشتركة لمكافحة عمالة الأطفال
  - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
- **طبيعة مشاركة المنظمة:** دعوة شرفية

3- المشـــاركة في حفل تخرّج الدفعة الثامنة للمدرســـة العليا للضـــمان الاجتماعي "محمد الصالح منتوري"

- **الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالجزائر
- **مكان وتاريخ التنفيذ:** الجزائر يوم 2023/07/15
- **الجهات والمؤســســات المشــاركة:** الســيد/ العيد ربيقة - وزير المجاهدين وذوي الحقوق، والســيد / محمد عبد النور رابحي - والي ولاية الجزائر، بالإضـــافة إلى عدد من ممثلي الهيئات وكذا إطارات قطاع العمل والتشـغيل والضـمان الاجتماعي وعديد وسائل الإعلام.
- **طبيعة مشاركة المنظمة:** دعوة شرفية

* * *

ثانياً
محور التنمية البشرية والتشغيل

يحتل محور التنمية البشرية والتشغيل مكان الصدارة في سلم اهتمامات منظمة العمل العربية انطلاقاً من أن الإنسان العربي هو هدف التنمية وغايتها، ومن هنا جاء اهتمام المنظمة بدراسة واقع وآفاق سوق العمل في الدول العربية، فتنوعت جهودها لزيادة فرص التشغيل والحد من تفاقم معدلات الفقر والبطالة وصياغة سياسات تنموية تستجيب للمتطلبات التي فرضتها التطورات السياسية والاقتصادية بصفة عامة، وبما يتلاءم مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة فضلا عن التحديات التي فرضتها جائحة كورونا، حيث تحرص المنظمة على زيادة كفاءة إنتاجية القوى العاملة العربية من خلال التدريب والتأهيل للمنافسة في أسواق العمل.

وفي هذا الإطار تبنت المنظمة توجهاً فريداً في الربط بين التنمية والتشغيل، كان ذلك دافعاً قوياً لتجسيد سبل التعاون بين الشركاء الاجتماعيين والفاعلين الاقتصاديين في الدول العربية وتعزيزاً لساحة العمل العربي المشترك بقوى جديدة تسهم في دعم هذه الثنائية الترابطية بين التنمية والتشغيل، والذي كرست له العديد من الفاعليات والدراسات.

هذا وقد سعت المنظمة من خلال أنشطة هذا المحور إلى حث الدول على اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع القوى العاملة في ظل الثورة الرقمية مع ضرورة التوجه نحو اقتصاد المعرفة والاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتوطينها في المنطقة العربية، مع الاستمرار في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها رافداً من روافد التنمية والقضاء على كافة المعوقات التي تواجهها، كما أهتمت المنظمة بسياسات التحول نحو الاقتصاد الأخضر وأنماط العمل الخضراء مما له من اثر إيجابي على توفير فرص العمل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد كثفت المنظمة جهودها في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني، ودراسة الاحتياجات التدريبية والعلاقة بين تنمية القوى العاملة وجودة وحركة التشغيل، فقامت المنظمة بعقد اجتماع للخبراء العرب المتخصصين لتحديث الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم المهني والتقني عام 2010، بهدف مواكبة سرعة التقدم التكنولوجي ومقابلة المتغيرات والتحديات المستحدثة بأسواق العمل الذي فرضته آليات الثورة الصناعية الرابعة مما استوجب النظر في سياسات رقمنه منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني في الأقطار العربية.

كما أولت المنظمة إهتماماً خاصا بقضايا الهجرة وتنقل العمالة العربية من خلال رصد ومتابعة تيارات الهجرة وتنقل الايدي العاملة العربية والوقوف على الآثار المترتبة لجائحة كورونا على أوضاع العمالة المهاجرة والمتنقلة.

وقد توجت المنظمة اهتمامها بهذا المحور من خلال إصدار سبعة تقارير تشغيل تساعد على بناء استراتيجيات وسياسات لوضع حلول تواجه مشكلات قضايا العمل والعمال في الوطن العربي، هذا فضلاً عن إصدار التصنيف العربي المعياري للمهن عام 2008 الذي ضم أكثر من 3000 مهنة والذي يهدف إلى توحيد مسميات المهن على صعيد الوطن العربي، باعتباره أحد الأدوات لتيسير تنقل العمالة العربية ومواجهة مشكلة البطالة في الوطن العربي.

أولاً: مجال التشغيل وسوق العمل:

1- اجتماع خبراء حول: التقرير العربي الثامن حول التشغيل والبطالة في الوطن العربي

- **مكان وتاريخ التنفيذ:** 2023/2/20 فبراير عبر منصة زووم.
- **الجهة المعنية بالتنفيذ:** إدارة التنمية البشرية والتشغيل
- **الأهداف:**

- متابعة الأوضاع المتغيرة للقوى العاملة، وواقع التشغيل، والبطالة في الدول العربية.
- التعرف على واقع أسواق العمل العربية في ظل المتغيرات الحديثة (الفرص - التحديات).
- توفير المعلومات المتعلقة بأسواق العمل، مما يسهم في وضع الخطط الهادفة، والناجحة التي تساعد في التخفيف من مشكلة البطالة.
- متابعة التطورات الاقتصادية، والاجتماعية العربية، والدولية، وآثارها على منظومة التشغيل (الثورة الرقمية - الذكاء الاصطناعي - العناقيد الاقتصادية - الاقتصاد الدائري-التغير المناخي).
- إلقاء نظرة على اتساع نطاق الوظائف مع الاتجاهات الحديثة للعمل.
- مستقبل العمل وبناء القدرات الرقمية.
- التركيز على أهمية تطوير برامج التدريب والتعليم التقني والمهني إعادة التأهيل المستمر لمواكبة تطورات أسواق العمل العربية.
- توفير دراسات تحليلية رصينة متخصصة لتكون أداة مرجعية ومصدرا مهما لصانعي السياسات، وأصحاب القرار، والمعنيين بقضايا التشغيل.
- دعم جهود العمل العربي المشترك لتعزيز وتنمية أسواق العمل العربية.

- **المحاور:**

- **المحور الأول:** نحو منهجية جديدة لدراسة أسواق العمل العربية وينقسم إلى جزئين الجزء الأول منه (تشخيص لسوق العمل بشكل عام)، الجزء الثاني يكون فيه (الخلاصة والتوصيات) وكلف به الدكتور / أحمين شفير - الجزائر.

- **المحور الثاني:** التأهيل والتدريب لعصر جديد وكلف به الدكتور/ أسامة غنيم - لبنان.
- **المحور الثالث:** المنصـــات الرقمية الإمكانيات والتحديات وكلف به الدكتور / محمود أبو عيشة - مصر.
- **المحور الرابع:** الاســـتثمارات العربية البينية (فرص وتحديات) وكلف به الدكتور / رضا عبد السلام - مصر.
- **المحور الخامس:** أهـــــــــداف التنمية المستدامة فرص ابتكارية وكلفت به الأستاذة / حصة الطنيجي – الإمارات.
- **المحور السادس:** دور الاقتصاد الدائري في تنمية أسواق العمل العربية من خلال الابتكار والاستدامة وكلف به الدكتور/ عادل عبد الرشيد - اليمن.
- **المحور السابع:** وظائف المستقبل وفرص جديدة للعمل وكلف به الدكتور / أحمين شفير - الجزائر.

* * *

2- اجتماع الخبراء حول: " تحديث الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل"

- **مكان وتاريخ التنفيذ: 19 مارس / اذار2023، عبر تطبيق زووم.**
- **الجهة المعنية بالتنفيذ**إدارة التنمية البشرية والتشغيل
- **الأهداف:**

- تنفيذاً للقرار رقم (1650) الصـــادر عن مؤتمر العمل العربي، في دورته (46)، القاهرة 2019، بشأن تكليف منظمة العمل العربية باتخاذ اللازم نحو تحديث استراتيجيات المنظمة لمواكبة المتغيرات الراهنة.
- تنفيذا للقرار رقم (1670) الصـــادر عن مؤتمر العمل العربي، في دورته (47)، القاهرة 2021، بشأن تكليف منظمة العمل العربية باتخاذ اللازم نحو إعداد اســـتراتيجية عربية حول ريادة الأعمال وفقا للمحاور الواردة في تقرير المدير العام .
- مواءمة التغيرات الحاصلة في سوق العمل نتيجة التوجه نحو التحول الرقمي.
- التكيف مع نماذج الأعمال الجديدة، التي فرضـــتها آليات الثورة الصـــناعية الرابعة، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي.
- إعادة صياغة مهارات وقدرات الكوادر البشرية وفقا للمتطلبات الجديدة لسوق العمل، للنهوض بمنظومة التشغيل، وتنمية القوي العاملة، واستدامتها.
- دعم الابتكار، وريادة الأعمال، باعتبارها الفرصة الأكيدة للنهوض بالاقتصاد.

- الوقوف على مرئيات أطراف الإنتاج الثلاثة نحو التحديثات المقترحة للاستراتيجية.

- **التوصيات:** دعوة منظمة العمل العربية إلى تحديث الاستراتيجية كل خمس سنوات.

* * *

3- الندوة القومية حول "أثر الثورة المعلوماتية على منظومة التشغيل في الوطن العربي"

- **الجهة المعنية بالتنفيذ:** إدارة التنمية البشرية والتشغيل بالتعاون مع المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر.
- **مكان وتاريخ التنفيذ:** الجزائر- الجمهورية الجزائرية، 12 - 13 يوليو / تموز 2023
- **عدد المشاركين:** 42 مشاركاً ومشاركة.
- **الدول المشاركة:** البحرين، تونس، الجزائر، سوريا، سلطنة عُمان، مصر، موريتانيا.
- **الجهات والمؤسسات المشاركة:**
  - أطراف الإنتاج الثلاثة بالدول العربية.
  - الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب.
  - جامعة الجزائر للدراسات الاقتصادية والتسيير.
  - الاكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات.
- **أهداف النشاط:**
  - التعرف بدقة على الآثار الناجمة عن الثورة المعلوماتية وما تحمله من نتائج على هيكل قوة العمل العربية.
- **المحاور:**
  - أثر المتغيرات الراهنة على سوق العمل العربي.
  - تطوير منظومة التعليم والتدريب لصناعة رواد أعمال المستقبل.
  - الدور الرئيسي للقطاع الخاص في توفير فرص عمل جديدة للشباب.
  - تقنين أنماط العمل الحديثة في تشريعات العمل العربية.
- **أهم التوصيات:**
  - صياغة سياسات اقتصادية واجتماعية فاعلة لاستقبال الأنماط الجديدة للعمل وتضمن التحول العادل نحو التحول الرقمي، وفق حوار اجتماعي لأطراف الإنتاج الثلاثة.

- تطوير أنظمة تعليمية وتدريبية مناسبة وذات جودة عالية قادرة على الاستجابة لاحتياجات سوق العمل وتبني العمل الريادي ضمن منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني.
- تنظيم أنماط العمل الجديدة كأحد المسارات التي يتم اللجوء إليها عالميًا للتعامل مع الأزمات والتغلب على المشكلات الهيكلية في سوق العمل.
- تطبيق سياسات الإصـــلاح الاجتماعـــي للتصدي للمخاطر الناجمة عن ثورة المعلومات، وضرورة ربطه بفـرص صقـل المهـارات، مـن أجـل السـماح للعامليـن بالتكيـف مـع الوتيـرة المتسـارعة للتغيـرات في سوق العمل وربط ذلك بالتعليم والتدريب المســتمر الذي يوفر خيارات متعددة لتغير مســارات العمل.
- مراجعة التشـــريعات النافذة لتســـتجيب بكفاءة عالية لآليات التشـــغيل الذاتي وتوسيع قاعدة التشغيل.
- التوجه نحو الاسـتفادة من التقنيات المعلوماتية والتواصـلية المتطورة بما يخدم قضايا الاقتصاد ويرفع من قدرته التنافسية ودعم البنية التحتية التكنولوجية.
- التعاون والشراكة بين مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات المعنية بالتعليم والتدريب والتأهيل والتكوين المهني وتقديم فرص تدريبية وتشـغيلية للشـباب وكذلك تبني الأفكار الإبداعية للمشروعات الناشئة للشباب ومرافقتها.
- بناء نظام فعال لمعلومات سوق العمل، يستند إلى حوار اجتماعي بين أطراف الإنتـاج الثلاثـة وربطـه وفق خطط التنمية ودراســة أمكانية ربطه بين الدول العربية.
- دعم حاضنات ومسرعات الأعمال لتبني المبادرين والمقبلين على سوق العمل ودعمهم وتشـــجيعهم وتهيئـة المرافق والمواقع المنـاســبـة والمجهزة لبـدء مشروعاتهم.
- إعادة ترتيب أولوية التنمية الوطنية وتحديث خططها وفقاً للمستجدات ووضـع أولوية الاستثمار في رأس المال البشري والعمل على تعزيز دور تكنولوجيات الابتكار لتفادي الأثر السـلبي عبر التحول في هيكل الوظائف ودعم تنافســية الاقتصاد.

- **الخبراء وأوراق العمل:**

- ورقة عمل حول "أثر المتغيرات الراهنة على سوق العمل العربي" قدمها الدكتور أحمين شفير - خبير اقتصادي- جامعة الجزائر.
- ورقة عمل حول " الدور الرئيسي للقطاع الخاص في توفير فرص عمل للشباب" قدمتها الدكتورة / شيماء بهاء الدين - الخبير العربي في مجال التنمية البشرية والتشغيل.
- تطوير منظومة التعليم والتدريب لصناعة رواد أعمال المستقبل - قدمتها السيدة / وجدان بن عياد - الخبير العربي في مجال التنمية البشرية والتشغيل.

* * *

4- ندوة قومية حول:" العناقيد الاقتصادية وأهميتها في النهوض بالتشغيل"

- **مكان وتاريخ التنفيذ:** عمان / المملكة الأردنية الهاشمية 1-2 / 8 / 2023
- **الجهة المعنية بالتنفيذ:** إدارة التنمية البشرية والتشغيل بالتعاون مع المركز العربي لتنمية الموارد البشرية وتحت رعاية كريمة من **معالي السيد / يوسف الشمالي وزير الصناعة والتجارة والتموين ووزير العمل بالأردن.**
- **عدد المشاركين :** شارك في أعمال هذه الندوة عدد (70) مشارك يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في كل من (الأردن - البحرين - الجزائر - السعودية - سلطنة عمان - فلسطين - الكويت - ليبيا - مصر- موريتانيا).
- **الأهداف :**

- إلقاء الضوء على دور العناقيد الاقتصادية في النهوض بمنظومة التشغيل.
- التعرف على دورها في توفير المظلة الداعمة، والبيئة الحاضنة للمشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر.
- التعرف على القدرة التشغيلية لهذه الاستراتيجية في إحداث الوظائف عبر سلاسل التوريد، وعقود إسناد المهام.
- التعرف على كيفية إنشاء تحالفات، وكيانات اقتصادية عربية عملاقة، وفق سياسة العناقيد الاقتصادية، للاستفادة من الخبرات، والقدرات الاقتصادية العربية.
- تعزيز منظومة التجارة البينية العربية، من خلال منح الحرية، والمرونة في الحركة لهذه الكيانات الاقتصادية عبر الأسواق العربية.

- **المحاور :**
  - العناقيد الاقتصادية الخيار الاستراتيجي لتحقيق التنمية الاقتصادية.
  - العناقيد الاقتصادية وزيادة القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.
  - العناقيد الاقتصادية والشراكة بين أطراف الإنتاج الثلاثة.
  - أثر المتغيرات الراهنة على العناقيد الاقتصادية.
- **التوصيات :**
  - تبني الحكومات العربية لفكرة العناقيد الاقتصادية العربية والعمل على إنشاء الروابط بين المؤسسات ذات الصلة مما يسهم في دعم وتعزيز مسار التنمية الاقتصادية للبلدان العربية وإدراجها في السياسات الوطنية للتشغيل.
  - العمل والسعي على توفير المعلومات اللازمة بين أطراف الإنتاج الثلاثة من خلال منظمة العمل العربية لمساعدة المشروعات الريادية للشركات الناشئة على اتخاذ القرارات السليمة والأكثر جدوى للوصول إلى تنمية شاملة ومستدامة.
  - إعطاء الأولوية لاعتماد التقنيات الخضراء واستغلال مصادر الطاقة المتجددة، والعمل على تحسين البنى التحتية لتسهيل عمل العناقيد الاقتصادية بين الصناعات المختلفة مما يسهل حركة السلع والخدمات والقوى العاملة بين الدول العربية.
  - العمل على وضع إطار قانوني وتشريعي موحد يمنح العديد من المزايا التي تدعم الاستثمارات ومراجعة القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار في الدول التي تتبنى عناقيد اقتصادية مشتركة.
  - تحسين مناخ الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والارتقاء بالمستوى التكنولوجي لها مع زيادة الوعي بمنظومة الجودة والمواصفات.
  - العمل على إزالة القيود عن التبادلات التجارية للمواد الخام وبخاصة المرتبطة بالعناقيد الاقتصادية في الصناعات المختلفة وإعطاء أفضلية التجارة للدول العربية التي تمتلك المواد الخام بكثرة.
  - إنشاء مناطق صناعية وحرة مخصصة للمشروعات الريادية للشركات الناشئة وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والداعمة لفكرة العناقيد الاقتصادية مع توفير التمويل اللازم لها بتكلفة إقراض منخفضة.
  - التوسع في اتفاقيات التجارة التفضيلية وتأسيس مناطق صناعية خاصة وحرة بين الدول العربية لجذب الشركات الصناعية الكبرى في العناقيد المستهدفة.

- تعزيز التعاون في البحث والتطوير والتدريب اللازم لمصـــلحة أصـــحاب المشـاريع الصـغيرة والمتوسـطة والمتناهية الصـغر بالإضـافة إلى تقديم الدعم المالي والحوافز المشجعة للمبادرات المتعلقة بالعناقيد الاقتصادية.
- تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الراغبة في تنمية صادراتها والنجاح في تعاملها مع الأسـواق والمنافسـة العالمية، والاندماج في شـكل عناقيد صـناعية عن طريق التنســـيق والتعاون بينها وارتباطها في نســـيج وهياكل متكاملة تســـاعدها على التكيف مع كل المتغيرات والتغلب على مختلف المشـــاكل والصعوبات التي تواجهها.
- رفع تقرير من منظمة العمل العربية إلى جامعة الدول العربية لإعداد مؤتمر في ضـوء نتائج هذه الندوة في المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة ومتناهية الصـغر والعناقيد الاقتصـادية والمتشـابهة في النشـاط وأهميتها في النهوض بالتشغيل والتكامل بين الدول العربية.
- إقامة معرض على هامش مؤتمر العمل العربي للدورة (50) في بغداد لعمل معارض للمشـاريع الصـغيرة والمتوسـطة ومتناهية الصـغر لكل دولة ويتم افتتاحه في المؤتمر.
- ضـرورة إدراج ريادة الأعمال والمشـاريع الصـغيرة والمتوسـطة ومتناهية الصغر في المناهج التعليمية للأجيال القادمة.
- إنشـــاء مركز تدريبي اقليمي على غرار مركز تورينو التابع لمنظمة العمل الدولية في ايطاليا، مخصص لأطراف الإنتاج لمواكبة كافة التطورات العالمية.
- توجيه صـــناديق البحث العلمي في الدول العربية لإعطاء الأولوية لدعم المشاريع العاملة في العناقيد الاقتصادية.
- تقديم الشكر والتقدير لسعادة السيد / فايز علي المطيري - المدير العام لمنظمة العمل العربية، على توجيهاته السديدة بعقد مثل هذه الأنشطة الهامة، مع تثمين الجهود المبذولة للمنظمة وأطقمها العاملة، في إطار تأدية رســـالتها وســـعيها المتواصـــل للنهوض بقضـــايا التشـــغيل ومعالجة مشـــكلات البطالة والشـــكر موصـــول للزملاء بالمركز العربي لتنمية الموارد البشـــرية بطرابلس / ليبيا، وعلى رأسـهم الدكتور / الحسـين حسـن محمد لاصـيفر - مدير المركز، على حُسن تعاونهم لتنفيذ هذا النشاط القومي الهام.

* * *

5- الندوة القومية التفاعلية حول " أثر دعم وتنمية الموارد البشـــرية العربية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة "

- **مكان وتاريخ التنفيذ:** القاهرة 27 سبتمبر / أيلول 2023 عبر تطبيق زووم
- **الجهة المعنية بالتنفيذ :** إدارة التنمية البشرية والتشغيل
- **عدد المشـاركين :** شـارك في هذه الندوة التفاعلية (83) مشـارك يمثلون أطراف الانتاج الثلاثة في الدول العربية
- **الأهداف :**

- الترويج للإســتراتيجية العربيـة للتـدريـب والتعليم التقني والمهني المحـدثـة الصـادرة عن منظمة العمل العربية 2023.
- التعرف على الدور الرئيسي لتنمية الموارد البشرية في زيادة الإنتاجية بالدول العربية.
- أهمية الاستخدام الأمثل للموارد البشرية في إكساب الدول الميزة التنافسية.
- دور التقدم التقني والثورة العلمية والرقمية في تأهيل القوى العاملة للإسهام في تطوير التكنولوجيا، وتوطينها وابتكارها.
- التكـامل بين القطاعين الخاص والعام لتعزيز الثقافة الابتكارية، وتمويل البحث العلمي والتقني وبناء القدرات.

- **المحاور :**

- ســـيـاســـات التدريب والتعليم التقني والمهني، ودورها في تنمية رأس المال البشري.
- التحول الرقمي ودوره في تنمية الموارد البشـــرية لتحقيق متطلبات أســـواق العمل.

- **التوصيات :**

- تعزيز فكرة الاسـتثمار في رأس المال البشـري لأنه الأقدرعلى تحقيق التنمية وتحسين الانتاجية عن طريق وضع نظام لقياس فاعلية التدريب.
- تفعيل الشـــراكة الحقيقية بين مؤســـســـات التدريب والتعليم التقني والمهني والمؤسـسـات الصـناعية والاقتصـادية وتسـخير كافة مواردها لتلبية حاجات المؤسسات الصناعية لمواكبة توجهات الأسواق العالمية.
- وضــع الخطط ورســم الســياســات لصــقل المهارات للقوى البشــرية وتأمين مواكبتهم للمستجدات التقنية والمهنية بصفة مستمرة.
- التـأكيد على الدور المجتمعي للقطـاع الخـاص وخـاصـــة في تـأهيل وتـدريب العنصـر البشـري ونشـر ثقافة التعليم المسـتمر والمركز على الابتكار والتفكير الابداعي.

- المصادقة على الاتفاقيات واعتماد الاستراتيجيات المحدثة الصادرة عن منظمة العمل العربية والمتعلقة بتنمية الموارد البشرية العربية وتشغيلها.
- نشـر ثقافة التحول الرقمي بشـقيه الإبداعي والتكنولوجي، لزيادة الوعي حول فوائـد التحول الرقمي والفرص التي يقـدمهـا من خلال حملات وطنيـة وعقـد ورش تدريبية.
- تعزيز التعاون والشـــراكة بين أطراف العملية الإنتاجية والســـعي إلى تمكين القطاع الخاص ليكون عنصـرا أسـاسـيا في رسـم السـياسـات التنموية الشـاملة والمستدامة.
- الاهتمـام بـالبحـث العلمي والأنشـــطـة الابتكـاريـة الهـادفـة الى زيـادة المعرفـة وتوفيرالمناخ الملائم لتنمية الموارد البشـرية كعنصـر أسـاسـي ومحرك لعملية الانتاج.

* * *

6- ندوة وطنية حول :" أثر الذكاء الاصطناعي على مستقبل العمل"

- **مكان وتاريخ التنفيذ:** الكويت 26-27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023
- **الجهة المعنية بالتنفيذ :** إدارة التنمية البشرية والتشغيل
- **عدد المشـاركين :** شارك في هذه الندوة الوطنية (100) مشاركة ومشارك يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في دولة الكويت.
- **الأهداف :**

- تسليط الضوء على تطبيقات الذكاء الاصطناعي، كذلك الوقوف على التحديات والآثار السلبية الناجمة عن هذه التكنولوجيا.
- فتح الآفاق لفرص اســـتثمـار رائدة بـالدول العربيـة وإيجاد بيئة مواتية للذكاء الاصـــطناعي لتشـــجيع المشـــروعات الناشـــئة والقائمة ودعم الابتكارات والاكتشافات لرواد الأعمال.
- تبني سياسة العناقيد الإنتاجية لتسريع التحول الهيكلي في الدول العربية لهياكل الإنتاج الأوسع من خلال تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

- **المحاور :**

- الذكاء الاصطناعي (مفهومه - خصائصه - أهميته).
- مستقبل منظومة التدريب المهني في ظل التحول الرقمي.
- التحديات والآثار الناجمة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي على سوق العمل.
- التعرف على دور أطراف الإنتاج الثلاثة في ظل التحول الرقمي.

- **التوصيات:**

- التحسين المستمر للمهارات: ضرورة تشجيع العمال على تطوير مهاراتهم وتعلم مهارات جديدة قد تصبح أكثر أهمية في مستقبل العمل المتأثر بالتكنولوجيا، يمكن للعمال أن يستخدموا الفرص التعليمية والتدريبية المتاحة لهم لتعلم القدرات التي تمكنهم من التميز وإثراء العمل البشري.
- التوجه نحو المعرفة التكنولوجية المتقدمة: أهمية تشجيع العمال على اكتساب المعرفة والمهارات في مجالات تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحليل البياني وتصميم الروبوتات والذكاء الاصطناعي، حيث يُتوقع زيادة الطلب على هذه الوظائف في المستقبل.
- تقديم التوجيه والمشورة: أهمية تقديم الدعم والتوجيه المهني للعمال لمساعدتهم في اختيار البرامج والمسارات التعليمية التي تناسبهم.
- التركيز على القدرات البشرية الفريدة: يتعين على العمال وأصحاب الأعمال التركيز على تنمية القدرات الإنسانية الفريدة التي يمكن أن يقدموها. تشمل هذه القدرات الإبداع والتفكير النقدي والقدرة على التواصل وحل المشكلات، ويجب تعزيز هذه القدرات لتمكين الإنسان من التعامل مع التكنولوجيا والتفوق في مجالات لا تستطيع فيها الروبوتات أن تحل محل الإنسان.
- تطوير القدرة على التعلم طوال الحياة: ينبغي على العمال وأصحاب الأعمال الاستعداد للتعلم المستمر وتطوير المهارات التي تساعدهم على التعايش مع التكنولوجيا ويمكن أن تقدم الحكومات والمؤسسات التعليمية الدعم والموارد لتعزيز ثقافة التعلم المستمر وتطوير المهارات العملية والقدرات التكنولوجية.
- تطوير الروبوتات بشكل إنساني: يجب أن يكون استعمال الروبوتات والتكنولوجيا الذكية أخلاقيا ويخضع لقواعد تضمن الاستخدام الآمن والفعال للبشر. ينبغي أن تكون هناك جهود لتطوير وتنفيذ معايير وقوانين تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي وتجنب التمييز والتأثير السلبي على سوق العمل.
- تعزيز القدرة على التكيف: ينبغي لأطراف الإنتاج الثلاثة تعزيز القدرة على التكيف مع التحولات التكنولوجية، ويمكن أن تشمل هذه الاجراءات تطوير قدرات مرونة التفكير وقدرة التكيف مع التغييرات السريعة في سوق العمل.
- تنمية مهارات التفاوض والتغيير: ينبغي تنمية مهارات التفاوض لدى أصحاب الأعمال والعمال، لتسهيل عملية التغييرات وجعلها سلسة ومستدامة في مكان العمل.
- تكافؤ الفرص: يجب أن يتاح الوصول إلى الفرص التعليمية والتدريبية للجميع بغض النظر عن مكان إقامتهم أو ظروفهم الاقتصادية، ويجب تقديم التدريب

في أماكن قريبة من المجتمعات التي تفتقر إلى الفرص التعليمية وشبكات الاتصال، ويمكن القيام بذلك من خلال تطوير الشراكات بين الحكومات ومنظمات أصحاب الاعمال والنقابات العمالية الامر الذي سيسهم في توفير الفرص التعليمية والتدريبية بشكل أوسع.

- توفير التمويل والدعم: العمل على تقديم المساعدة المالية والدعم للعمال الذين يواجهون صعوبة في دفع تكاليف التدريب، ويمكن للحكومات والمؤسسات تقديم منح دراسية أو برامج دعم مالي.
- التنوع في الأساليب التدريبية: العمل على تقديم تنوع في الأساليب التدريبية لضمان تلبية احتياجات العمال المختلفة، ويمكن توفير برامج تدريب مخصصة لفئات معينة تواجه تحديات خاصة، وبالإضافة إلى ضرورة اعتماد أساليب التدريب المختلطة التي تدمج بين استخدام التكنولوجيا والاعتماد على العنصر البشري في التدريب.
- تشجيع التنوع والشمول: يجب تشجيع الثقافات والخلفيات المتنوعة في برامج التدريب والتعليم وضمان تمثيل متنوع في مختلف القطاعات والمجالات.
- تعزيز الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية وذلك من خلال:
- العمل على تعزيز الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية من أجل وضع وإرساء تشريعات تضمن الحق في الحماية الاجتماعية للعاملين في إطار بيئة العمل الرقمية بما يتماشى مع خصوصيات هذا النمط الجديد من العمل.
- التركيز على الاستثمارات الموجهة في التقنيات الرقمية لأنها تجذب أعداداً كبيرة من العمالة وتحويل التحديات الى فرص.
- الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك من خلال رقمنة قطاع الخدمات (الصحة، التعليم والتجارة ...الخ) وتعميمها، مما يدعو للعمل على إرساء عقد اجتماعي جديد لضمان مستقبل يسود فيه العمل اللائق والعدالة الاجتماعية من أجل انتقال رقمي عادل.
- تهيئة البيئة التشريعية والمؤسسية الحاضنة للحوار الاجتماعي **وذلك من خلال:**

أ- العمل على مواءمة التشريعات الوطنية المتعلقة بالحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية ومعايير العمل العربية والدولية ذات الصلة.

ب- إنشاء مجالس أو هيئات او لجان وطنية ثلاثية الأطراف للحوار الاجتماعي.

ج- إقامة حوار ناجح بين شركاء اجتماعيين ومنظمات أكثر استقلالية للدفاع عن أعضائها وخاصة في وضع تأثيرات الرقمنة على المؤسسة والعمال.

- تجديد وتوسيع محاور اهتمام الحوار الاجتماعي، وذلك من حيث القضايا المستجدة على اقتصادات المنطقة العربية وخاصة منها ما يتعلق بأثر التطورات التكنولوجية والانتقال الرقمي على علاقات العمل وأنماط العمل الجديدة والنماذج التنموية الواعدة كالاقتصاد الأخضر والاقتصاد الاجتماعي والتضامني الخ.

* * *

حلقة نقاشية على هامش مؤتمر المناخ COP28

1- "أثر التغيرات المناخية على قضايا التشغيل وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة"

- **الجهة المعنية بالتنفيذ :** إدارة التنمية والتشغيل
- **مكان وتاريخ التنفيذ :** 4 ديسمبر 2023 مدينة دبي - دولة الإمارات العربية المتحدة.
- **عدد المشاركين :** 35 مشاركاً ومشاركة.
- **الجهات والمؤسسات المشاركة :** جامعة الدول العربية
- **أهداف النشاط :** التصدي لتغير المناخ وأثره على قضايا التشغيل وتطوير السياسات وحوكمة فعالة لخلق مؤسسات قوية وآليات تمويل مستدامة وبرامج بناء القدرات، الشراكة مع أصحاب المصلحة من مختلف القطاعات.
- **المحاور :**
  - فهم التغير المناخي.
  - تحديات التغيرات المناخية في نظام التوظيف .
  - الفرص والتكيف .
  - تحليل السياسات والتوصيات .
  - دراسات حالة وقصص نجاح .
- **أهم التوصيات والنتائج :**

- حث الدول العربية لاتخاذ الإجراءات اللازم اتخاذها للتكيف مع التغيرات المناخية والتخفيف من آثارها على سوق العمل وصولا لتحقيق اهداف التنمية المستدامة، خاصة الهدف رقم 13 اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
- إدماج العناصر البيئية والاجتماعية وعناصر العمل اللائق وضمان انتقال سلس وعادل إلى الاقتصادات المستدامة.
- نشر الاقتصاد الدائري كبديل للنمو والاستدامة .

- **الخبراء وأوراق العمل :** أثر التغير المناخى على قضايا التشغيل وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة. **- د/ أحمد شحبير- خبير في مجال التشغيل .**

* * *

ثانياً: مجال التصنيف العربي المعياري للمهن.

1- الاجتماع الأول للخبراء حول: " تحديث التصنيف العربي المعياري للمهن 2008"

- **مكان وتاريخ التنفيذ:** القاهرة 14 / 6 / 2023
- **الجهة المعنية بالتنفيذ:** منظمة العمل العربية (إدارة التنمية البشرية والتشغيل)
- **الأهداف:**

- تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربي لتحديث التصنيف العربي المعياري للمهن قصد مواكبة التطورات والمستجدات الناجمة عن الثورة الصناعية الرابعة.
- تحديد المهن التي اندثرت، وتحليل شامل للمهن الجديدة الناتجة عن التغيرات الحاصلة في سوق العمل.
- اقتراح خطة التحديث ومراحلها وتحديد الجهات القائمة على التنفيذ.
- التعرف على الآليات والأساليب المستخدمة لمواجهة التحديات، والمعوقات لتطبيق التصنيف العربي المعياري للمهن.
- حث الدول العربية على إنشاء وحدات لمتابعة تطبيقات التصنيف العربي المعياري للمهن.

- **التوصيات :**

- التأكيد على اتخاذ اللازم نحو تحديث التصنيف العربي المعياري للمهن في أقرب الآجال لأنه وبالرغم الاعتماد على التصنيف الدولي لمعظم الدول ولكن التصنيف العربي يتميز بميزة كبيرة وهي توصيف الأعمال بما يراعي خصوصية سوق العمل العربي.
- الإبقاء على هذه النسخة من التصنيف كمرجعية لأنها تحتوي على وصف الأعمال مما يفيد في عمليات التدريب والتوجيه وبناء المعايير المهنية.
- تشكيل لجنة من السادة الخبراء لإجراء عملية التحديث المطلوبة.
- أن تكون هذه اللجنة تحت إشراف إدارة التنمية البشرية والتشغيل بمنظمة العمل العربية **وتكلف بالمهام التالية :**
  - الاستفادة من أحدث التصانيف الوطنية الصادرة مثل التصنيف السعودي والمصري والخليجي في عملية إعداد التحديث للتصنيف العربي.
  - مخاطبة الدول العربية بشأن ملاحظاتهم حول المهن التي استحدثت في سوق العمل لمراجعتها وضمها إلى التحديث المقترح.

- أن يتم التحديث للمهن الجديدة وفق الحد الرابع اســـتنـادا على اخر اصـدار للتصـنيف الدولي للمهن (ISCO) ومقارنة مجاميع التصـنيف العربي مع الدولي والاقسام للوقوف على مدى التطابق والاختلاف في المسميات او المضمون ومقارنة نظام الترميز.
- عقد ورشـــة عمل مع منظمة العمل الدولية من خلال التواصـــل مع السيدة / لارا بدر مسئولة التصـنيف الدولي للمهن للاطلاع على آخر المسـتجدات الحاصـلة على التصـنيف الدولي والمزمع إصـداراه عام 2028 والحصول على أحدث البيانات والمعلومات مثل فهرسة أسماء الاعمال من كل الدول العربية.

- اقترحت السيدة / عبير فؤاد مسئولة اللجنة المشكلة لتحديث التصنيف المصري بدعوة منظمـة العمل العربية للتعاون والتكامل مع ما تســـتهدفه وزارة العمل بجمهورية مصـر العربية في تحديث التصـنيف المهني المصـري الصـادر عام 2017 والمتضـــمن إعادة هيكلة التصـــنيف المهني المصـــري طبقا للمعايير والمهارات والجدارات المطلوبة للمهن المســتحدثة طبقا للتصـــنيف الدولي مع مراعاة التغيرات التي طرأت على المستوى المحلي والعربي والدولي.

* * *

ثالثاً: مجال التنقل والهجرة:

1- ندوة قومية حول :"هجرة وتنقل الأيدي العاملة العربية في ظل التحول الرقمي"

- **مكان وتاريخ التنفيذ:** القاهرة - جمهورية مصر العربية 18 -19 ديسمبر / كانون الأول 2023
- **الجهة المعنية بالتنفيذ :** إدارة التنمية البشرية والتشغيل بالتعاون مع المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر.
- **عدد المشـــاركين :** شـــارك في هذه الندوة القومية (49) مشـــارك يمثلون أطراف الانتاج الثلاثة في الدول العربية
- **الأهداف :**

- احتفالا باليوم الدولي للمهاجرين وتسـليط الضـوء على المسـاهمات الإيجابية التي يقدمها المهاجرون.
- التعرف على واقع العمـالـة العربيـة المتنقلـة ، مـا بعـد الأزمـات (أبعـادهـا - تطوراتها).
- التباحث حول هجرة الكفاءات، وكيفية الاستفادة منها.
- إصـــلاح ســـياســـات الهجرة في إطار تنفيذ خطة التنمية المســـتدامة، والتكامل الإقليمي- العربي.

- التعرف على استجابات الدول العربية تجاه العمالة المتنقلة في الرؤى الوطنية لتحقيق خطة التنمية المستدامة (2030).
- أثر متغيرات أسواق العمل والتحول الرقمي على تيارات الهجرة المنتظمة غير النظامية، وتنقل الأيدي العاملة العربية.
- الوقوف على مساهمة الكفاءات بالمهجر في جهود التنمية وطنيا، وعربيا.
- تنمية مهارات العمال المهاجرين من خلال فرص التعليم والعمل.

- **المحاور :**

- سياسات الهجرة في إطار تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030.
- الأبعاد الدولية، والعربية، لموجات الهجرة غير النظامية في ظل التحول الرقمي.
- الآثار الإيجابية والسلبية لظاهرة تنقل العمالة العربية، والاستفادة منها في عملية التنمية الاقتصادية، والاجتماعية.
- استجابات الدول العربية تجاه العمالة المتنقلة في إطار الرؤى الوطنية: دروس مستفادة وحلول مستدامة.

- **التوصيات :**

- مجابهة التحديات التي يفرضها التحول الرقمي في إدارة ملف الهجرة غير النظامية والمتعلقة بحماية الخصوصية والبيانات الشخصية، وتحديات عدم توافر البنية التحتية والمهارات اللازمة لتنفيذ التحول الرقمي.
- إعادة النظر في سياسات الهجرة البينية بين الدول العربية بما لا يتعارض مع الظروف السياسية والاقتصادية الخاصة بكل دولة، بحيث تكون الأولوية للعامل العربي إذا توافرت فيه الشروط اللازمة لشغل الوظيفة.
- الاستفادة من الفرص المتاحة التي يوفرها التحول الرقمي في إدارة ملف الهجرة من خلال تحليل البيانات، والتنبؤ بما يعزز التعاون الدولي ومنع الاتجار بالبشر، وتحسين الأمن والمراقبة، وتسهيل الإجراءات الإدارية، وتوفير المساعدة الإنسانية للمهاجرين غير النظاميين واللاجئين.
- أهمية العمل على تطوير التشريعات والقوانين لتتماشى مع التحول الرقمي وأثره على قضايا الهجرة وتنقل الأيدي العاملة عبر حوار اجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاثة.
- العمل على تحديث التصنيف العربي المعياري للمهن وبما يتماشى مع تطورات التحول الرقمي.
- نشر الوعي الثقافي وتنظيم حملات توعية في البلدان العربية حول مخاطر الهجرة غير الشرعية.

- تعزيز التعاون والتنســـيق بين الجهات الفاعلة لتبادل الخبرات وتقديم بحوث مشـتركة حول الهجرة وتحدياتها، واعتماد مراكز تأهيل وتدريب مهني معتمدة لتيسير تنقل الأيدي العاملة العربية.
- دعوة الدول العربية وأجهزتها المعنية إلى توفير البيانات والإحصـــاءات حول الهجرة بأفضـــل الطرق الممكنة وتعزيز الربط الإلكتروني بين الدول العربية لتيســـير تنقل الأيدي العاملة العربية ولتتمكن من إعداد إســـتراتيجيات وطنية وعربية فعالة.
- إطلاق برامج لإعادة تـأهيل العمالـة المهاجرة التي تعود لأوطـانها لتســـهيل اندماجهم في سوق العمل المحلي، وتقديم الدعم لهم لإنشاء مشاريعهم الخاصة.
- إصـــدار ميثاق عربي للهجرة وتنقل الأيدي العاملة العربية يســـتجيب للتحول الرقمي ويعزز فرص العمل والتنمية المستدامة ويُعنى بحقوق العمالة المهاجرة والمتنقلـة وحمـايـة حقوق اللاجئين والهجرة غير النظـاميـة وحظر التهجير القسري.
- اقتراح إنشـاء مراصـد وطنية وبنوك معلومات لمسـح وتحليل تأثير التحولات الرقميـة على الهجرة وتنقل الأيـدي العـاملـة العربيـة وطبيعة المهارات اللازمة لتتواءم مع الأنماط الجديدة للعمل.
- أهمية العمل على الاستفادة من الخبرات والكفاءات العربية المهاجرة للمساهمة في تنمية مجتمعاتهم من خلال نقل خبراتهم في هذا الشأن.

وفي ختام أعمال الندوة وجه المشـــاركون الشـــكر والتقدير **لســـعادة الســـيد / فايز علي المطيري - المدير العام لمنظمة العمل العربية،** لتوجيهاته الســـديدة لعقد مثل هذا الندوة الهامة، مع تثمين الجهود المبذولة للمنظمة في إطار تأدية رسـالتها وسـعيها المتواصـل للنهوض بقضـايا الهجرة والتشـــغيل ومعالجة مشـــكلات البطالة، كما تم توجيه الشـــكر الى المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل - الجزائر، على تعاونه في تنفيذ هذا النشاط القومي الهام.

* * *

أنشطة الإدارة من خارج الخطة

1- المشاركة في "المنتدى العربي للتنمية المستدامة" (حلول وعمل)

- **مكان وتاريخ التنفيذ:** 14 - 16 مارس / آذار 2023، عبر تطبيق زووم.
- **مشاركة منظمة العمل العربية: قام بتمثيل المنظمة:**

- السيدة / رباب طلعت حامد - رئيس وحدة التنمية والتدريب والتصنيف المهني.
- السيدة / رانيا فاروق - رئيس وحدة المرأة والفئات الخاصة.

- **الجهة المنفذة:** الاسكوا.
- **أهداف النشاط:**

- إيجاد الحلول على مستوى (السياسات، التمويل، البيانات) لتحفيز العمل من أجل تسريع التعافي من جائحة " كوفيد - 19 " .
- الاستعراض السنوي للتقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية من خلال مناقشة الأهداف التالية:
- الهدف 6 بشأن المياه النظيفة والنظافة الصحية.
- الهدف 7 بشأن الطاقة النظيفة بأسعار معقولة.
- الهدف 9 بشأن الصناعة والابتكار والبنى التحتية.
- الهدف 11 بشأن المدن والمجتمعات المحلية المستدامة.
- الهدف 17 بشأن عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

- **التوصيات:**

- تسببت جائحة " كوفيد - 19 "، والنزاع الروسي الأوكراني في توجيه كافة موارد الدول إلى توفير الحاجيات الأساسية للعيش الأمر الذي حال معظم دول المنطقة من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- أهمية دعم وتعزيز الشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص في تنفيذ أولويات الأهداف الأممية خاصة في التحول الرقمي والتنمية الاقتصادية.
- تطويرأدوات قياس جديدة لقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع الأخذ في الإعتبار الأزمات الراهنة والهيكلية التي تمر بها المنطقة.
- تسليط الضوء على أهمية الاقتصاد الدائري ودوره الهام في إستغلال المخلفات وإعادة تدويرها حفاظا على البيئة وخلق مجتمعات إنتاجية مستدامة.
- المضي قدما في خطة إنتقال الشباب من مرحلة التعلم إلى مرحلة العمل .
- التغيير المناخي يهدد بندرة المياه وقلة التساقطات المطرية الامر الذي بدوره يشكل عائقاً أمام تحقيق الأمن الغذائي.

- عدم إهمال كبار السـن والعمل على إدماج قضـاياهم ضـمن أهداف التنمية المستدامة.
- سـاهمت الحلول الرقمية الذكية في دعم أنظمة الصـحة العامة، فضـلاً عن مسـاهمة المنصـات الرقمية أثناء انتشـار الجائحة من دعم اسـتمرارية العمل والتعليم.

* * *

2- المشاركة في إطلاق الدراسة حول " تمكين النجاح: دعم الشباب في منطقة مينا "

- **مكان وتاريخ التنفيذ:** 3 مايو / آيار2023، عبر تطبيق زووم.
- **مشاركة منظمة العمل العربية : قام بتمثيل المنظمة:**

- السيدة / رباب طلعت حامد / رئيس وحدة التنمية والتدريب والتصنيف المهني

- **الجهة المنفذة :** المكتب الإقليمي للدول العربية - منظمة العمل الدولية.
- **أهداف النشاط :** مشاركة نتائج تقرير الدراسة المذكورة أعلاه والتوصيات الناجمة عن الدراسـة وتقديم الرؤى حول القضـايا الحاسـمة لانتقال أكثر سـلاسـة وفعالية للشباب من مرحلة التعلم إلى العمل اللائق من خلال ما يلي:

- التعرف على السياسات والبرامج الوطنية الأكثر فاعلية لمساعدة الشباب على الانتقال من مرحلة التعلم إلى مرحلة العمل.
- دور الحكومات والقطاع الخاص والجهات المعنية لتسريع خلق فرص العمل.
- تعزيز مشـاركة الشـباب في الحوار السـياسـي ودعم انتقال الشـباب إلى العمل اللائق.

- **التوصيات:**

خلاصـة الدراسـة: بعد طرح العوائق التي ذكرتها الدراسـة للانتقال من التعلم إلى عالم العمل **تم التوصل إلى عدد واسع من النتائج التالية:**

- التركيز على المهارات والإبداع والتفكير النقدي ضـمن مناهج منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني.
- أهمية دعم وتعزيز الشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص في التحول الرقمي والتنمية الاقتصادية.
- الاهتمام بمنظومة الإرشاد والتوجيه المهني المستدام للشباب وخاصة للمرأة.
- دعوة الحكومات بإصـلاح نظام الضـرائب وفق قدرات وامكانيات رواد الأعمال.
- دعوة الشباب الرياديين للانخراط ضمن الاقتصاد.
- بناء القدرات للشـباب عبر برامج التلمذة المهنية والتدريب المهني بطريقة منظمة.

- دعم دور القطاع الخاص في خلق فرص العمل.
- المضي قدما في خطة انتقال الشباب من مرحلة التعلم إلى مرحلة العمل.

* * *

3- المشاركة في "لقاء المعرفة حول التحول نحو الحكومات الذكية "

- **مكان وتاريخ التنفيذ: عبر تقنية الاتصال المرئي ،7-8 مايو / آيار2023.**
- **مشاركة منظمة العمل العربية: قام بتمثيل المنظمة:**

- السيدة / رباب طلعت حامد / رئيس وحدة التنمية والتدريب والتصنيف المهني

- **الجهة المنفذة :** المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- **أهداف النشاط:**

- العمل على نشر الفكر والمعرفة والمعلومات وأفضل الممارسات الإدارية، من خلال طرح وتقديم أساليب وممارسات وقضايا معاصرة، تسهم بشكل فاعل في تطوير وتحسين أداء المؤسسات العربية، وذلك من خلال التعاون والتنسيق مع مراكز الفكر العربية.
- مناقشة التحديات المتلاحقة والمتزامنة عالميًّا والتي عملت على تسريع وتيرة التحول نحو تبني نمط الحكومات الذكية؛ للاستفادة مما توفره من مميزات وحلول للعديد من التحديات، وخصوصًا في أوقات الأزمات والاضطرابات.
- التعرف على تجارب الدول العربية على صعيد التحول نحو الحكومات الذكية.

- **التوصيات:**

- استنادًا إلى ما تم طرحه من اوراق عمل وتجارب وطنية، وفي ظل العديد من المكاسب الناتجة عن تسريع وتيرة التحول الرقمي نحو الحكومات الذكية، تزايدت مستويات اهتمام حكومات دول العالم بتبني تطبيقات الحكومة الذكية، وهو ما أسهم في ارتفاع قيمة سوق تطبيقات الحكومات الذكية إلى ما يقدر بنحو 21.9 مليار دولار في عام 2021، ومن المتوقع مواصلتها الارتفاع إلى نحو 124.7 مليار دولار في عام 2031.

* * *

4- المشاركة في المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية بجمهورية مصر العربية

- **مكان وتاريخ التنفيذ:** مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية 31 مايو / آيار 2023
- **الجهة المنفذة :**

- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بجمهورية مصر العربية.

- **مشاركة منظمة العمل العربية : قام بتمثيل المنظمة:**

- السيدة / رباب طلعت حامد/ رئيس وحدة التنمية والتدريب
- السيدة / مستورة عطية الجراري / رئيس وحدة التشغيل وسوق العمل

- **أهداف النشاط:**

- تهدف هذه المبادرة إلى دعم المشروعات القائمة بالفعل وتم تنفيذها على أرض الواقع والتي تستند على مكونين أساسيين هما المكون الأخضر والمكون الرقمي الذكي فضلا عن قابليته على الاستمرار والاستدامة.
- تستهدف هذه المبادرة ست فئات من المشاريع (الكبيرة - المتوسطة - الصغيرة / حياة كريمة - الشركات الناشئة - الغير هادفة للربح - المرأة) حيث انتهت الدورة الأولى للمبادرة باختيار ثلاث مشروعات فائزة من كل فئة بأجمالي 18 مشروعا على مستوى المحافظات وتم تكريمهم من قبل رئيس الوزراء المصري.
- اعتمدت المبادرة النهج التشاركي بين مؤسسات الدولة سواء على مستوى اللجنة الوطنية التنظيمية للمبادرة او مستوى اللجان التنفيذية في كل محافظة فضلا عن الشركاء من اتحاد الصناعات المصرية والبنوك والبورصة المصرية ومنظمات المجتمع المدني والجامعات.
- توفر هذه المبادرة بناء القدرات لأصحاب المشاريع من خلال تنظيم برامج تدريبية إلى اللجان التنفيذية في جميع المحافظات.
- تعميم المبادرة كمبادرة عربية رائدة في مجال التنمية المستدامة والذكية والتعامل مع البعد البيئي واثار التغيرات المناخية حيث تستهدف تحفيز الأفكار الإبداعية والتنفيذ العملي للمعالجات البيئية المبتكرة في كافة محافظات جمهورية مصر العربية للتعامل مع التغيير المناخي تمهيدا لتبنيها على المستوى الأممي .

* * *

5- المشاركة في الاجتماع التاسع للجنة الفرعية للقضاء على الجوع في المنطقة العربية

- **مكان وتاريخ التنفيذ:** 4 يونيو / حزيران 2023 عبر تقنية الاتصال المرئي
- **مشاركة منظمة العمل العربية : قام بتمثيل المنظمة:**
  - السيدة / رباب طلعت حامد/ رئيس وحدة التنمية والتدريب
  - **الجهة المنفذة :** الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي.
- **أهداف النشاط:**
  - تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاجتماع الثامن للجنة والذي عقد في نوفمبر 2022.
  - إيجاد حلول مبتكرة للخروج من ازمة الغذاء في المنطقة العربية وتعزيز الشراكات في هذا المجال.
- **التوصيات:**
  - يعتبر التمويل أحد التحديات التي تواجه الدول العربية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة (العجز في الميزانية - تراكم مستوى الدين - الأطر التنظيمية التي تزيد من التكاليف - معوقات الاستثمار المباشر وغير مباشر).
  - تشكيل فريق عمل تحت مظلة إدارة التنمية المستدامة لمراجعة الإطار العام لاستراتيجية الامن الغذائي المقدمة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية مع الإطار الاستراتيجي لتحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة وترابطاته باعتباره أكثر شمولا وترابطا وبما يحقق اتباع منهج واضح لبناء الاستراتيجية.

* * *

6- المشاركة في منتدى الاستدامة والعمل الحكومي: إدارة الاقتصاد الأخضر في الدول العربية"

- **الجهة المنفذة :** المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- **مكان وتاريخ التنفيذ:** القاهرة، العاصمة الإدارية الجديدة - جمهورية مصر العربية، 2023/06/05
- **مشاركة منظمة العمل العربية : قام بتمثيل المنظمة:**
  - السيدة / رباب طلعت - رئيس وحدة التنمية والتدريب والتصنيف المهني.
  - السيدة / منجية الهادفي - خبيرة بديوان المدير العام.
- **أهداف النشاط:**
  - السعي للانفتاح الاجتماعي وتشجيع الاستثمارات الخضراء في الدول العربية.
  - تحقيق الشراكة الوثيقة بين القطاعين الحكومي والخاص ووضع نظام حوكمة الاستدامة.
  - تعزيز البعد التكنولوجي والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي من خلال جودة التعليم والرؤية الوطنية الشاملة والدعم العربي المشترك والتشريعات التي تراعي التنافسية والشفافية واحترام الملكية الفكرية وتسهيل الإجراءات وإنشاء صندوق دعم المبتكرين.
  - تحقيق جاهزية الحكومات العربية للتغير المناخي وعرض تقرير ودراسة خاصة بالدول العربية توضح مدى تأثر المنطقة العربية بالتغيرات المناخية وكيفية إحداث فرص اقتصادية تعزز خطط الحكومات العربية الحالية وسرعة التنفيذ.
  - عرض مبادئ جودة الحياة محورها الإنسان وتعزيز مشاركة السكان في التخطيط العمراني والحضاري المستدام.
  - إطلاق تقرير حالة الحكومات العربية " الاستدامة والحكومة الخضراء "
- **التوصيات:**
  - تعزيز الابتكار حيث تأتي أحسن الأفكار عن طريق رواد الأعمال الجدد وشركات الأعمال الصغيرة.
  - إحداث أسواق للمنتجات الخضراء كوسيلة للابتكار وحلول لتعزيز الاستدامة.
  - وضع سياسات لإدارة الاستدامة تحدد دور الحكومة في الاقتصاد الأخضر.
  - ضرورة قياس أهداف الاستدامة حتى يمكن تحقيق جودة الأداء.
  - التأكيد على السياسات التحفيزية مثل الحصول على نقاط عند شراء منتجات خضراء بدعم حكومي ودمج الاستدامة في جوانب عمليات الشراء لتحقق معايير الشراء الأخضر.

- ضرورة تكامل أبعاد التنمية المستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية.
- دمج الاستدامة في جوانب الحياة المختلفة مثل وسائل النقل وغيرها.
- فتح الباب لجميع المواطنين لحل المشكلات المناخية من خلال المشروعات الصغيرة وخاصة المرأة والطفل والشباب تكون قابلة للتنفيذ وتقدم على منصات الكترونية يتوفر فيها عنصرين" أخضر وذكي ".
- توفير قواعد للبيانات تدعم المشروعات ذات الصلة.
- التحول الرقمي ودوره في تحقيق الاستدامة وتخفيض الانبعاثات الكربونية والتوصية بسرعة التنفيذ.
- إيجاد موازنات إضافية للحكومات لوضعها في مجال الاستدامة والاقتصاد الأخضر.
- السياسات التحفيزية بدلا من سياسة العقوبات وفرض الضرائب على القطاع الخاص لمساعدته على الابتكار وزيادة فترات السماح في حالات تمويل الاستثمارات.
- التأكيد على وضع معايير الشراء الأخضر من خلال سياسات حكومية محفزة.
- توعية الشباب العربي بمشكلة التغيرات المناخية.
- حزم تمويلية خاصة لبعض الدول المتضررة من أثر التغيرات المناخية وهو ما يعرف بالتمويل الأخضر ويساعدها على الابتكار.
- شكل واضح للبنية التحتية التي تساعد القطاع الخاص على وضع الاشتراطات الخضراء لما يجب أن تقدمه الحكومة لتحفيز رغبة العملاء والحكومة معا لتحقيق ما هو مجدي للقرية والمدينة والدولة مثل السياسات الضريبية التحفيزية وتشجيع الاشتراطات الخاصة بالبناء.
- عرض نماذج ناجحة دائما في المؤتمرات والمنتديات العلمية والمنفذة فعليا وتبنيها على مستوى الدولة.
- تطبيق مبدأ الملوث يدفع الثمن فخط الدفاع الأول لابد أن يأتي من الدول المسببة للانبعاثات وتغيير انماط استهلاكها وما تصدره هذه الدول من أضرار للدول النامية لذا لابد من الوفاء بالتزاماتها لتساعد غيرها على تحقيق مبدأ التكيف الذي يحتاج إلى أموال ضخمه لتنفيذه.

* * *

رابعاً: مجال تنمية الموارد البشرية:

1- دورة تدريبية بعنوان " إعداد الهياكل التنظيمية والملاكات الوظيفية والوصف الوظيفي" .

- **الجهة المعنية بالتنفيذ :** المركز العربي لتنمية الموارد البشرية / طرابلس - ليبيا.
- **مكان وتاريخ التنفيذ :** فندق الأندلس / طرابلس - ليبيا، خلال الفترة من 17-21 سبتمبر 2023 .
- **الجهات والمؤسسات المشاركة :** العاملون في مجال التنمية البشرية من موظفي شؤون العاملين ومسؤولي التدريب والهياكل والملاكات بوزارة الخدمة المدنية.
- **أهداف النشاط :** اكتساب المشاركين مهارات في مجال إعداد الهياكل التنظيمية والملاكات الوظيفية والوصف الوظيفي.
- **أهم المحاور :**
  - تعريف الإدارة ووظائفها.
  - الهيكل التنظيمي، تعريفه، أهميته، مكوناته.
  - الأسس والقواعد الفنية الخاصة بإعداد الهياكل التنظيمية.
  - نماذج وتطبيقات عملية.
  - الملاك الوظيفي، تعريفه، أهميته.
  - مراحل إعداد الملاكات الوظيفية.
  - المجموعات الوظيفية وفق الإطار العام لوصف وتصنيف وترتيب الوظائف.
  - نماذج وتطبيقات عملية.
  - الوصف الوظيفي تعريفه، أهميته وكيفية إعداده.
  - نماذج بطاقة الوصف الوظيفي.
  - نماذج وتطبيقات عملية.

* * *

2- دورة تدريبية بعنوان "استخدام التقنيات الحديثة في تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية: " التفتيش المهني الذكي والأنماط الجديدة للعمل "

- **الجهة المعنية بالتنفيذ :** المركز العربي لتنمية الموارد البشرية بالتعاون مع وزارة العمل والتأهيل - دولة ليبيا ومنظمة سوبر نوفا والاتحاد الأوروبي.
- **مكان وتاريخ التنفيذ :** تونس / الجمهورية التونسية، خلال الفترة من 04-08 ديسمبر 2023 .
- **عدد المشاركين :** 12مشاركاً من الكوادر المعنية بتفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية في دولة ليبيا.

- **الجهات والمؤسسات المشاركة:**
  - مفتشـي العمل والصـحة والسـلامة المهنية في وزارة العمل والتأهيل في دولة ليبيا
  - المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية بدمشق
  - طبيعة مشاركة المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية بدمشق:
  - مشـاركة الدكتورة رانية رشـدية / القائم بأعمال مدير المعهد العربي للصـحة والسـلامة المهنية في الإعداد والتحضـير للدورة التدريبية وتقديم ورقة عمل بعنوان اتفاقيات وتوصـيات العمل العربية ذات الصـلة بتفتيش العمل والصـحة والسلامة المهنية.
- **المحاور:**
  - اتفاقيات وتوصيات العمل العربية ذات الصلة بتفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية .
  - تحديات التفتيش في مجال علاقات العمل النمطية/ التقليدية والجديدة.
  - الابتكارات والتقنيات الحديثة في مجال تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية
  - المخاطر المهنية ومصادر الخطورة في قطاعات العمل المختلفة .
  - معدات الرصد والمراقبة وقياس حدود التعرض في بيئة العمل.
  - أسـس التقييم البيئي لمخاطر بيئة العمل وإعداد تقارير قياسـات بيئة العمل (تمرين تطبيقي) .
  - التفتيش الذكي والأنماط الجديدة للعمل
  - التفتيش الذكي والأنماط الجديدة للعمل (نماذج وقوائم التحقق) -تمارين تطبيقية
  - التسجيل والإخطار والإبلاغ عن حوادث العمل والأمراض المهنية.
  - التدريب على تقييم بيئة العمل واستخدام معدات القياس
- **أهداف النشاط :**
  - تعزيز دور إدارات التفتيش في تحسين شروط وأحكام العمل.
  - تطوير المعارف المتصـلة بآليات تفتيش العمل والصـحة والسـلامة المهنية الحديثة.
  - التعرف على المخاطر المهنية وطرق التقييم والتحكم والسيطرة.
  - تبادل الخبرات وأفضل الممارسات.
- **الخبراء و أوراق العمل :**
  - د. رانية رشدية - الخبيرة في مجال تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية.
  - أ . حياة بن إسـماعيل - الخبيرة في مجال تفتيش العمل والصـحة والسـلامة المهنية.

- د . لطفي المحجـــــوب- الخبير في مجال تفتيش العمل والصـــحة والســلامة المهنية.
- أ . نور الدين التريكي - الخبير في مجال تفتيش العمل والصـــحة والســـلامة المهنية.

* * *

خامساً: مجال إدارات العمل والتشغيل:

1- الندوة الوطنية حول " نحو تفعيل حقّ الأشخاص ذوي الإعاقة في الشغل "

- **تاريخ ومكان التنفيذ:** تونس، 15-16 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023
- **الجهة المعنية بالتنفيذ:** المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس
- **عدد المشاركين والجهات المستفيدة:** نحو 77 مشاركا من إطارات وزارة الشؤون الاجتماعية والهياكل الراجعة لها بالنظر، وزارة التشغيل والتكوين المهني، وزارة المالية، رئاســـة الحكومة، الأطراف الاجتماعية والجمعيات العاملة في مجال الإعاقة.
- **أهداف الندوة:**

- تشخيص واقع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الشغل والاطلاع على آخر التطورات الحاصـلة على صـعيد التشـريع الوطني والعربي والدولي في هذا المجال والنظر في السـبل الكفيلة بتعزيز حماية الأشـخاص ذوي الإعاقة في مجال العمل.
- الاطلاع على آخر التطورات المسجلة في مجال التشريعات الوطنية والعربية والدولية ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة والبحث في سبل الاستفادة منها وتطويرها.
- دور الأطباء متفقدي/مفتشـي طب الشـغل في تعزيز حماية الأشـخاص ذوي الإعاقة في مجال الصحة والسلامة المهنية.
- إبراز دور متفقد الشغل/ مفتش العمل في تفعيل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتأمينهم في مجال العمل والبحث في السـبل الكفيلة بتجاوز الصـعوبات التي تعترضه في مراقبة تطبيق تشريع الشغل المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة.
- الاطلاع على واقع مساهمة الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق الشغل والبحث في سبل تعزيزه وتدعيم ريادته داخل المؤسسة.
- تعزيز دور المنظمات العاملة في مجال تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة.

- **المحاور:**

- "الجوانب التشريعية " المنظمة لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة.
- مهام مستشار التشغيل في علاقة بالأشخاص ذوي الإعاقة من طالبي الشغل.

- **كيفية تطبيق القانون التوجيهي في علاقته بالقباضات المالية.**
- **دور الأطباء متفقدي/مفتشـــي الشـــغل في تهيئة أماكن العمل وإعادة التصـــنيف المهني.**
- **الجانب التطبيقي في تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع الخاص.**
- **التكوين المهني كآلية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق الشغل.**
- **دور الشركات الأهلية في تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة.**
- **التوصيات:**

الهيئة العامة للشغل والعلاقات المهنية:

- الترفيع في النسب الحالية لتشغيل ذوي الإعاقة بالمؤسسات الخاصة والعامة
- مراجعة النصوص القانونية المتعلقة بتشغيل ذوي الإعاقة.
- رقمنة المعلومات والمعطيات لضـــمان حســـن تداولها بين كافة المتداخلين في مجال تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ضـــرورة توفير ما يفيد تقديم المؤجر لعرض شـــغل خاص بذوي الإعاقة يتم إثباتها بشهادة من مكاتب التشغيل والعمل المستقل.
- تثمين منتوجات الأشخاص ذوي الإعاقة.
- مراجعة النصوص القانونية المنظمة لتركيز هياكل الحوار وتعيين شخص من ذوي الإعاقة في هذه الهياكل.
- إدخال مرونة في تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة خاصة فيما يتعلق بشروط العمل كمرونة التوقيت.
- توفير وسائل العمل وخاصـــة اللوجستية منها لتوسيع مجالات تدخل متفقدي الشغل وأيضا تدعيم سلك متفقدي الشغل بانتدابات جديدة.
- إقتراح إصدار مذكرات عمل للإدارات المتداخلة في هذا المجال لتفعيل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التشغيل.
- حث الوزارة المكلفة بملف النقل على تخصيص وسائل نقل ملائمة لهذه الفئة من الأشخاص.
- تحفيز المؤسسات التي تشغل الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال التخفيض من الأداءات المستوجبة عليها.
- مراقبة استعمال آليات بدائل التشغيل.

الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي:

- ملائمة برامج التكوين المهني مع خصـوصـيات الأشـخاص ذوي الإعاقة في الشغل وإحداث مراكز تكوين مهني ملائمة.
- العمل على إعادة الإدماج المدرسي.

- العمل على مزيد التنسيق بين جميع الأطراف المتداخلة بهدف الإحاطة بصاحب الإعاقة.
- العمل على إنشاء تطبيقة إلكترونية تقرب المعلومة من صاحب الإعاقة و تساعده و توجهه إما للتكوين المهني أو الإندماج في سوق الشغل.

الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل:

- مواصلة العمل مع جميع الأطراف لمرافقة الباحثين عن شغل من الأشخاص ذوي الإعاقة.
- السعي إلى تطوير آليات وأدوات المرافقة المشخصة والمعمقة في مختلف مسارات المرافقة للأشخاص ذوي الإعاقة والاندماج في سوق الشغل.
- العمل على تركيز مشروع وطني خطته تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة.

طب الشغل والسلامة المهنية:

- مراجعة مجلة الشغل في إتجاه إدراج فصول صريحة خاصة بتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة لتحقيق المساواة مع الأشخاص العاديين.
- تهيئة أماكن العمل وجعلها تتناسب مع خصوصيات الأشخاص ذوي الإعاقة بها.
- إدراج عنصر المراقبة المستمرة للمؤسسات التي تشغل الأشخاص ذوي الإعاقة.
- إحداث جائزة وطنية للأشخاص ذوي الإعاقة العاملين بالقطاع العمومي والقطاع الخاص على غرار جائزة العامل المثالي والجائزة الوطنية للصحة والسلامة المهنية والتي يتمّ اسنادها يوم 01 ماي من كل سنة بمناسبة العيد العالمي للشغل.
- اقتراح مواضيع ندوات مقبلة على غرار تفعيل القانون المتعلق بالعمل عن بعد فيما يهم الأشخاص ذوي الإعاقة.

* * *

ثالثاً

محور العلاقات الخارجية والتعاون الدولي

ينص دستور منظمة العمل العربية في مقدمة اهدافها على تنسيق الجهود في ميدان العمل والعمال على المستويين العربي والدولي، ولا شك ان عملية التنسيق هذه تعتمد إلى حد كبير على فتح آفاق التعاون مع العديد من المنظمات والهيئات العربية والدولية والاقليمية واستجابة المنظمة للمشاركة في معظم الفعاليات التي تعنى بقضايا التنمية والتشغيل والحماية الاجتماعية على المستويين العربي والدولي ولإيجاد أرضية مشتركة للحوار بين الشركاء الاجتماعيين.

كما نص دستور منظمة العمل العربية على تقديم المعونة الفنية في ميادين العمل إلى أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول الأعضاء مما يجعل محور التعاون الفني من أبرز أنشطة وإنجازات المنظمة وهدفا جوهريا يفرضه الواجب القومي لتعزيز التعاون في مجال العمل من خلال **ما يلي:**

- رصد الاحتياجات الفعلية للتعاون الفني لأطراف الإنتاج الثلاثة.
- التركيز على دعم الدول الأكثر احتياجا من خلال أنشطة قطرية ووطنية.
- تنمية مهارات ورفع القدرات لأطراف الإنتاج الثلاثة.
- تقديم المشورة الفنية طبقاً لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

* * *

أولاً: مجال العلاقات العربية والدولية:

1. الدورة التدريبية السابعة حول " العلاقات العامة النقابية "

- **تاريخ ومكان التنفيذ:** (22 مارس / آذار 2023) من خلال المنصة الالكترونية ZOOM.
- **الجهة المعنية بالتنفيذ:** إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي
- **المشاركين:** شارك في فعاليات الدورة ما يقرب من "60" مشارك من أعضاء اللجان الوطنية العمالية بالمملكة العربية السعودية.
- **الأهداف:**
  - تدريب أعضاء اللجان العمالية وتفعيل دورهم وقدراتهم في بناء الوعي النقابي.
  - تحسين الكفاءة الإنتاجية للعمال ورفع قدراتهم التنافسية.
  - تدريب أعضاء اللجان العمالية لتقوم بدور ايجابي في تعزيز علاقات العمل على أسس من التفاهم والحوار لرفع كفاءة سوق العمل.
- **المحاور:**
  - آليات تنمية المشاركة وزيادة العضوية النقابية.
  - عناصر بناء الصورة الذهنية الإيجابية عن المنظمة العمالية.
  - إدارة وتصميم حملات الدعوة وكسب التأييد.
  - خصائص مهمة العلاقات النقابية في العصر الرقمي.

2. **الدورة التدريبية الأولى بعنوان " إدارة حملات تنظيم العمل"**

- **تـاريخ ومكـان التنفيذ:** 05 / إبريل / 2023 من خلال المنصـــة الإلكترونيـة ZOOM
- **الجهة المعنية بالتنفيذ:** إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي
- **المشاركين:** شارك ما يقرب من "60" مشارك من منتسبي اللجان العمالية بالمملكة العربية السعودية.
- **الأهداف:**

- تدريب أعضاء اللجان العمالية وتفعيل دورهم وقدراتهم في بناء الوعي النقابي.
- تحسين الكفاءة الإنتاجية للعمال ورفع قدراتهم التنافسية.
- تـدريـب أعضـــاء اللجان العمالية لتقوم بدور ايجابي في تعزيز علاقات العمل على أسس من التفاهم والحوار لرفع كفاءة سوق العمل.

- **المحاور:**

- أهمية وضرورة زيادة العضوية في دعم قوة التنظيمات العمالية.
- العقبات النفسية والإدارية لزيادة العضوية.
- خطوات تصميم وتنفيذ حملة لتنظيم العمال.
- مهام ومهارات فريق الحملة.
- تأكيد حضور النقابة وصورتها الذهنية قبل وأثناء وبعد الحملة.

* * *

3. **الدورة التدريبية الثانية حول " أساسيات عمل اللجان العمالية "**

- **تاريخ ومكان التنفيذ:** 26 / ســبتمبر/ 2023 من خلال المنصـــة الإلكترونية ZOOM
- **الجهة المعنية بالتنفيذ:** إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي
- **عدد المشاركين:** شارك في فعاليات الدورة ما يقرب من "60" مشارك من أعضاء اللجان الوطنية العمالية بالمملكة العربية السعودية.
- **الأهداف:**

- تمكين المشـاركين من فهم اساسيات عمل اللجان العمالية وتعزيز قدراتهم على تشكيل وإدارة اللجان العمالية بفعالية.
- الاستعداد لتشكيل اللجان وتنفيذ دورها في حل النزاعات وتعزيز التواصل.

- **المحاور:**
  - المفاهيم الأساسية للعمل النقابي.
  - خصائص وأدوار التنظيم النقابي.
  - نبذة عن تاريخ الحركة النقابية العربية.
  - واجبات وحقوق النقابي وخصائصه.
  - مهام أعضاء هيئة المكتب والأمانات المتخصصة.
  - مقدمة عن المهارات الأساسية للعمل النقابي (التواصل - التفاوض - إدارة الاجتماعات).

* * *

4. الدورة التدريبية الثالثة بعنوان "المهارات الضرورية لأعضاء اللجان العمالية "

- **تاريخ ومكان التنفيذ:** القاهرة، 3 - 5 / أكتوبر / 2023
- **الجهة المعنية بالتنفيذ:** إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي
- **عدد المشاركين:** شارك في فعاليات الدورة ما يقرب من "60" مشارك من أعضاء اللجان الوطنية العمالية بالمملكة العربية السعودية.
- **الأهداف:**
  - تدريب أعضاء اللجان العمالية وتفعيل دورهم وقدراتهم في بناء الوعي النقابي.
  - تحسين الكفاءة الانتاجية للعمال ورفع قدراتهم التنافسية.
  - تدريب أعضاء اللجان العمالية لتقوم بدور ايجابي في تعزيز علاقات العمل على أسس من التفاهم والحوار لرفع كفاءة سوق العمل.
- **المحاور:**
  - مفهوم القائد ومفهوم القيادة.
  - القيادة سلوك اجتماعي.
  - أنماط القيادة.
  - خصائص السلوك القيادي.
  - أدوار ومهام القائد النقابي.
  - الأداء القيادي الرشيد للقائد النقابي.
  - عملية اتخاذ القرار في الممارسة النقابية.
  - مهارات التواصل والتأثير والإقناع التي يحتاجها القائد النقابي.
  - مهارات إدارة فريق العمل.
  - مهارة إدارة الاجتماعات النقابية.

* * *

5. الدورة التدريبية الرابعة حول " أسس ومهارات التفاوض"

- **تاريخ ومكان التنفيذ:** شرم الشيخ 11-2023/11/13
- **الجهة المعنية بالتنفيذ:** إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي
- **الأهداف:**

- تزويد المشاركين بالمعارف والمهارات اللازمة لإدارة فن التفاوض والحوار.
- كيفية تسوية النزاعات العمالية من خلال اتباع الأساليب الرضائية لحلها من خلال تقديم أوراق عمل نظرية وتطبيقات عملية لحالات نزاع عمالي وكيفية تسويتها بالتفاوض والحوار.
- نشر ثقافة الحوار الاجتماعي لتنظيم علاقات العمل واستقرارها.

- **المحاور:**

- آليات الحوار الاجتماعي لمنع النزاعات العمالية.
- دور الحكومة في تسهيل الحوار الاجتماعي.
- الأساليب الفعالة لإدارة النزاعات.
- العناصر الرئيسية المتعلقة بالتوفيق / الوساطة.
- مهارات التفاوض.
- إدارة جلسات التفاوض.
- الأساليب وآليات منع النزاع.
- معالجة التظلمات.
- برنامج عملي حول إدارة النزاعات.
- برنامج عملي حول مهارات التفاوض.

- **نتائج أعمال الدورة التدريبية:**

من خلال ما تم تقديمه من أوراق عمل نظرية وبرامج عملية تم التوصل للنتائج التالية:

- الحوار الاجتماعي أفضل وسيلة لتنظيم علاقات العمل واستقرارها.
- اعتماد الحوار الاجتماعي كنهج عملي وديمقراطي لحل النزاعات العمالية والحفاظ على مصالح الشركاء الاجتماعيين.
- تأكيد مفهوم التعاون في بيئة العمل من خلال تبادل المعلومات والاتصالات والتفاعل والاعتراف المتبادل وتقدير المصالح المشتركة.
- تعميم ونشر ثقافة الحوار والتفاوض لتحقيق المزيد من المكتسبات والامتيازات.
- هناك فرق بين التفاوض والمفاوضة الجماعية هي ان المفاوضة الجماعية قاصرة على أطراف الإنتاج الثلاثة (حكومات – أصحاب اعمال – عمال).
- لابد من مواكبة التغيرات الحاصلة والعمل على زيادة المهارات " إذا لم تتطور سوف تتدهور "

6. **الدورة التدريبية الخامسة حول " الحوار الاجتماعي واستراتيجيات تفادي النزاع وبناء التوافق في علاقات العمل"**

- **تاريخ ومكان التنفيذ:** عمان، المملكة الأردنية الهاشمية 19 - 21 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023
- **الجهة المعنية بالتنفيذ:** إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي
- **الأهداف:**
  - تقديم حزمة من البرامج التدريبية لتنمية المهارات.
  - تمكين قيادات ممثلي اللجان الوطنية لأخذ دورهم في إعداد الهيئات الإدارية والنقابية.
  - تحقيق الاستقرار والتوازن في علاقات العمل.
  - خلق بيئة عمل داعمة للإبداع والابتكار، بيئة عمل تحقق اهداف وغايات التنمية بكافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية من خلال الحوار الاجتماعي باعتباره أحد أهم الأدوات التنظيمية لبناء التوافق في العمل واحد الأساليب الفعالة لضمان تفادي النزاع وتحقيق المساواة الاجتماعية.
- **نتائج أعمال الدورة التدريبية:**
  - اعتماد الحوار الاجتماعي كنهج علمي وديمقراطي لتعزيز الثقة وتقريب وجهات النظر بين أطراف الإنتاج الثلاثة.
  - العمل على تطوير الثقافة التقليدية للحوار الاجتماعي والانتقال من الثقافة المطلبية الى الثقافة المطلبية التشاركية.
  - دعم الشراكة الثلاثية القائمة وتشجيع الحوار الثنائي بين الشركاء الاجتماعيين لتعزيز تطبيق معايير العمل العربية والدولية.
  - تهيئة تبادل البيانات والمعلومات بموضوعية بين الأطراف بما يحقق مصلحة العمال وفاعلية المؤسسة.
  - التشجيع على إقامة المفاوضات وعدم ممارسة الاضراب او الاغلاق خلال أجراءات التوفيق.
  - إكساب المشاركين القدرة على إدارة الحوار من خلال ما تم اكتسابه من مهارات لفن الحوار والمفاوضة الجماعية وما أصبح يمتلكه من أدوات النجاح لعملية الحوار وتفادي النزاع.

* * *

7. الدورة التدريبية السادسة حول " إدارة الأزمات النقابية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية "

- **تاريخ ومكان التنفيذ:** عمان 23-2023/12/25
- **الأهداف:**
  - التعرف على مفهوم الأزمات وخصائصها.
  - مراحل عملية إدارة الأزمات النقابية.
  - تحليل للمشهد الاقتصادي العالمي والإقليمي.
  - تأهيل وإعداد قيادات نقابية تتعامل بكفاءة مع الأزمات الاقتصادية والسياسية التي تشهدها المنطقة العربية.
  - صياغة رؤية لتطوير دور اللجان العمالية في ظل الأزمات.
  - أثر دور تكنولوجيا المعلومات في مواجهة الأزمات.
- **المحاور:**
  - مفهوم الأزمات وخصائصها.
  - تحليل المشهد الاقتصادي العالمي والإقليمي.
  - تأثير الأوبئة والأزمات الاقتصادية العالمية على أوضاع العمل.
  - تأثير التحول للاقتصاد الرقمي على أوضاع العمل.
  - القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررا والأكثر جذبا.
  - العمل النقابي في ظل الشركات المتعددة الجنسيات وسلاسل القيمة.
- **نتائج أعمال الدورة التدريبية :** من خلال ما تم تقديمه من أوراق عمل نظرية وبرامج عملية تم التوصل للنتائج التالية:
  - التأكيد على اهمية دور اللجان العمالية في ضمان العدالة الاجتماعية وإيجاد بيئة عمل أكثر استقرارًا وعدالة تضمن التوازن في العلاقة بين أطراف الإنتاج.
  - التأكيد بأن تكنولوجيا المعلومات تلعب دورًا حيويًا في تحسين الاستجابة للأزمات، وتعزز قدرة المجتمعات على التعامل مع التحديات الطارئة بفعالية وكفاءة.
  - تبني رؤية مستدامة في تعزيز التواصل، وتبني الابتكار التكنولوجي، وتعزيز مشاركة الأعضاء لجعل اللجان العمالية أكثر قوة وفعالية في مواجهة التحديات التي قد تطرأ في ظل الأزمات.
  - اعتماد الحوار الاجتماعي أداة فعّالة لحل الأزمات وتحسين العلاقات التعاقدية في سياق العمل.

- تمكين المشـــاركين من القدرة على تحليل المشـــهد الاقتصـــادي العالمي وإدارة الأزمات من خلال اتباع السياسات التالية:
  - ✓ التحليل والتقييم
  - ✓ تحديد الأهداف
  - ✓ صياغة خطة الاستجابة
  - ✓ تنفيذ الخطة بكفاءة
  - ✓ التواصل والتفاوض
  - ✓ تقييم الأداء وتحليل الخطة
  - ✓ الاستعداد للمستقبل

* * *

ثانياً: مجال التعاون الفني:

1- المشـــاركة في الاجتماع التقني بشـــأن "الانتعاش الاقتصـــادي الأخضـــر والمســـتدام والشامل".

- **تاريخ ومكان التنفيذ:** جنيف - جمهورية سويسرا 24 - 28 / إبريل / 2023
- **الجهة المنظمة:** منظمة العمل الدولية.
- **المشـــاركين:** شـــارك في هذا الاجتماع ما يقرب من **"500"** مشـــارك من ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة والخبراء والمتخصصين ممثلي بعض الشركات العالمية.
- **الهدف من الاجتماع:** مناقشـة الفرص والتحديات المتعلقة بأفضـل الممارسـات في مجال السـلامة والصـحة المهنيتين وتعزيز العمل اللائق والعمالة المنتجة لتشـكيل التعافي بعد وبـاء COVID-19، بهدف اعتمـاد الاســـتنتـاجـات، بمـا في ذلـك التوصيات للعمل في المستقبل.
- **أهم المحاور:**

- ما هي التحديات والفرص في المستقبل لتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق، ونتيجة لتغير المناخ والتقدم التكنولوجي ومحركات التغيير الأخرى.
- ما هي السياسات والتدابير والممارسات التي نجحت، وما الذي لم ينجح بشكل جيد، وما يجب القيام به لضـــمان بيئة عمل آمنة وصـــحية وانتقال عادل إلى مســتقبل العمل الذي يســاهم في التنمية المســتدامة في مجالاتها الاقتصــادية والاجتماعية والبيئية.
- ما هي التوصـــيات التي يجب تقديمها للعمل المســـتقبلي من قبل منظمة العمل الدولية وأعضـــائها (الحكومات ومنظمات أصـــحاب العمل والعمال) لتعزيز العمل اللائق والمسـتدام من أجل تشـكيل الانتعاش واسـتعادة النمو بما يتجاوز COVID- 19.

- **أهم التوصيات ومخرجات الاجتماع:**

- ينبغي حث حكومات جميع الدول الأعضـــاء في منظمة العمل الدولية على التصـديق على اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، 1948 (رقم 87)، واتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، 1949 (رقم 98) واتفاقية علاقات العمل (في الخدمة العامة)، 1978 (رقم 151).
- يجب أن يكون للعاملين في مجال الحركة الجوية العالمية الحق في إنشـــاء والانضمام إلى المنظمات التي تختارها دون إذن مسبق، ويجب أن يكون لهذه المنظمات الحق في وضع دساتيرها وقواعدها، وانتخاب ممثليها بحرية كاملة، وتنظيم إدارتها وأنشطتها وصياغة برامجها دون تدخل من السلطات العامة.
- لا ينبغي حل هذه المنظمات أو تعليقها من قبل السلطة الإدارية ويجب أن يكون لها الحق في إنشاء الاتحادات والانضمام إليها، ويجب أن يكون لأي منظمة أو اتحاد أو كونفدرالية من هذا القبيل الحق في الانضمام إلى المنظمات الدولية.
- يجب أن يتمتع العاملين في مجال الحركة الجوية العالمية بالحماية الكافية ضد أعمال التمييز ضـد النقابات فيما يتعلق بتوظيفها، على وجه الخصـوص، ولا ينبغي أن يكون توظيف العاملين خاضعًا لشرط عدم انضمامهم أو التخلي عن عضـــوية نقابة عمال الحركة الجوية، أو أي منظمة تمثيلية أخرى، ويجب حمايتهم من الأعمال المسببة في فصلهم أو المساس بهم بسبب العضوية في مثل هذه المنظمة أو بسبب المشاركة في الأنشطة العادية لمثل هذه المنظمة.
- دعوة مجلس إدارة مكتب العمل الدولي إلى النظر في إدراج مســألة شـــروط توظيف وخدمة مراقبي الحركة الجوية العالمية على جدول أعمال دورة مبكرة لمؤتمر العمل الدولي بهدف اعتماد صك دولي مناسب في هذا الشأن.

* * *

2- المشـاركة في ملتقى الاسـتثمار السـنوي "12" "AIM" تحت شـعار "التحوّل في أوجه الاسـتثمار: فرص الاسـتثمار المسـتقبلية لتعزيز النمو الاقتصـادي المسـتدام والتنوع والازدهار"

- **تـاريخ ومكان التنفيذ:** مركز أبو ظبي الوطني للمعارض - دولة الإمارات العربية المتحدة من 8 - 10 / مايو / 2023
- **الجهات المنظمة:** اتحاد الغرف العربية - وزارة الصـــناعة والتكنولوجيا المتقدمة ودائرة التنمية الاقتصادية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

- **المشـاركين من منظمة العمل العربية:** شـاركت منظمة العمل العربية بوفد تشـكل من: المســتشـــار أول / هدى الغنيمي - مدير إدارة الشـــؤون المالية والإدارية، والمستشار أول / عماد شريف - مدير إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي.
- **أهم المحاور:**

- بحث أبرز القضـايا والتحديات والفرص الاستثمارية، لتعزيز النمو الاقتصادي العالمي المستدام، إضـافةً إلى استقراء الأوضـاع الاقتصـادية الراهنة، والفرص الكامنة فيها واستشـراف اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشـر، واسـتراتيجيات الترويج لمختلف المشاريع الاستثمارية.
- تسليط الضوء على المشهد الاستثماري العالمي وضرورة تطوير آليات لتنشيط وتحفيز الاستثمار وصـياغة سياسات استثمارية مبتكرة تسهم في دعم خيارات الاســتثمارات القائمة على الاســتدامة والاقتصــاد الأخضــر، والتركيز على القطاعات الحيوية الأســاســية وتســهيل تدفق رؤوس الأموال والاســتثمارات الأجنبية المباشـرة لضـمان حركة الاقتصـاد العالمي، واستكشـاف السبل الممكنة التي يمكن أن تسـاعد التكنولوجيا فيها بشـكل أفضـل على تسـهيل أهداف التنمية المستدامة، وزيادة نمو الاقتصادات في إطار السياسات الصحيح.
- تضـــمن الملتقى تنظيم عدد من الفعـاليـات والمنتـديـات والمؤتمرات المحليـة والعالمية التي تحركها التكنولوجيا ضمن الالتزام ببناء خريطة طريق للاقتصاد العالمي وتعزيز المحاور الخمسـة الرئيسـية، والتي تشـمل الاسـتثمار الأجنبي المباشـر، والشـركات الصـغيرة والمتوسـطة، ومدن المسـتقبل، والشـركات الناشـئة، والمحافظ الاسـتثمارية الأجنبية، إضـافةً إلى التركيز على القطاعات الرئيســة الأخرى، مثل الســياحة والضــيافة والزراعة والطاقة والتكنولوجيا والبنيـة التحتيـة والتصـــنيع والنقل والخدمات اللوجســـتية والتمويل والرعاية الصحية والتعليم.
- كما تناولت الجلسـات الحوارية الإقليمية مقومات الاستثمار الناجح، والتحديات التي تواجه قطاع الاســتثمار، وقدمها نخبة من الخبراء والمتخصــصــين في الترويج الاســـتثماري من مختلف القارات، حيث هدفت الجلســـة الحوارية الإقليميـة بعنوان: "تدفق الاســـتثمارات المباشـــرة إلى الدول العربية لمنطقة الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيا: الواقع، الإمكانات والتحديات"، والتي نظّمها اتحـاد الغرف العربيـة بـالتعـاون مع جـامعـة الـدول العربيـة ومكتـب ترويج الاســـتثمار والتكنولوجيا في البحرين - اليونيدو، حيث تم إلقاء الضـــوء على الفرص الاســـتثمـاريـة التي تحظى بهـا هذه المنطقـة والتحديات التي تواجهها وكيفية التصدي لها كما تناولت الجلسة **4 محاور رئيسية وهي:**

أ- واقع البنى التحتية الاستثمارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
ب- فرص الاستثمار والتحديات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
ج- بناء استراتيجيات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيما يتعلق بقطاع الخدمات المالية، الطاقة المتجددة، شركات التكنولوجيا الناشئة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خطط إعادة الإعمار.
د- الاستثمارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الفرص والتحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة.

- **أهم النتائج والتوصيات: يمكن تقسيم النتائج والتوصيات المستخلصة من كافة الأوراق المقدمة والكلمات والمداخلات على المحاور التالية:**

المحور الأول: المحور التخطيطي

- يجب على الحكومات إدراج تحفيز ريادة الأعمال الخضراء ضمن استراتيجيات التنمية المستدامة والتنسيق بين الأهداف البيئية وسياسات تشجيع هذا القطاع بما يتناسب مع الدور المرجو منه في عملية التحول الأخضر، ولذا يجب أن يكون هناك حوار بين أصحاب المصلحة (رواد الأعمال - البنوك - المؤسسات غير الحكومية) والحكومة لصياغة الأهداف الكمية الخاصة بهذا القطاع بحيث تتماشى مع الإمكانات الحالية والمحتملة ومع الأهداف الموضوعة، وكذا اعتماد سياسات وبرامج لتعزيز التحول نحو الاقتصاد منخفض الكربون بما يؤدي إلى إيجاد إطار عمل منظم لعمل هذه الشركات، وتعزيز الروابط الأمامية والخلفية الخاصة بأنشطتها مع باقي القطاعات الاقتصادية.
- أن اعتماد وتنفيذ الخطط والسياسات الحكومية الخاصة بتشجيع ريادة الأعمال الخضراء سوف يُشجع صغار رواد الأعمال على مواجهة عدم اليقين والمخاطرة السائدة في هذا القطاع، كذلك سيشجع هؤلاء الذين فقدوا وظائفهم في أثناء التحول الأخضر إلى اكتساب الخبرات والمهارات اللازمة لكي يصبحوا رواد أعمال في القطاع الأخضر، ويكون ذلك عن طريق تضمين برامج تحفيز ريادة الأعمال الخضراء في رؤية الدولة الاستراتيجية وفي الخطط السنوية.

المحور الثاني: المحور التشريعي

- وضع مفهوم رسمي لريادة الأعمال الخضراء معترف به قانونيًا يُنظم عمل هذه الشركات في السوق، وتشريع قوانين خاصة بالاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة الخضراء وتقديم التسهيلات اللازمة لها سواء من حيث

تخصيص الأراضي أو النظام الضريبية ...إلخ وتحسين بيئة الأعمال الخاصة بها.

- تعزيز فاعلية ونطاق تنفيذ التشريعات البيئية بصرامة حتى تتمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من إيجاد بيئة الأعمال المناسبة، كما أن هذا سيؤدي إلى تحسين الميزة التنافسية لهذه الشركات في مواجهة الشركات الكبيرة التي تستخدم تقنيات إنتاج ملوثة للبيئة أو تقدم منتجات غير صديقة للبيئة في الأسواق.
- الاهتمام بشركات التكنولوجيا المالية ذات الصلة ووضع إطار تشريعي حاكم لعمل هذه المؤسسات يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة الخضراء الاستفادة من خدماتها سواء المتعلقة بالمدفوعات أو الإقراض أو التجارة أو التأمين.

المحور الثالث: المحور المؤسسي

- إطلاق منصة تفاعلية للإعلان عن فرص ريادة الأعمال الخضراء طبقًا للقطاعات الاقتصادية والمناطق والأقاليم الجغرافية، وكذا التعريف بإجراءات بدء الأنشطة الصغيرة والمتوسطة وربطها بالمنصات الحكومية ذات الصلة بتنفيذ هذه الإجراءات، وكذلك الإجراءات التمويلية والأوراق المطلوبة، بالإضافة إلى تزويدها بمواد تدريبية وقصص النجاح وإمكانية طلب استشارات فنية من قبل رواد الأعمال.
- الاهتمام بتفعيل برامج المشتريات الحكومية الخضراء لتوجيه السوق نحو شراء منتجات الشركات المعنية وتحفيز نشاطها الاقتصادي.
- تفعيل قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع وتسهيل إجراءات تسجيل البراءات الخضراء الجديدة من خلال منصات إلكترونية متخصصة.
- دعم المنظمات غير الربحية التي تقدم التوجيه والتمويل والموارد التجارية الأخرى لأصحاب المشاريع الشباب مثل حاضنات الأعمال.
- التسويق لريادة الأعمال الخضراء في المنتديات العالمية لتشجيع المؤسسات المانحة للتمويل والدعم الفني والاستثمار الأجنبي المباشر على توجيه التمويل إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة الخضراء.
- إطلاق مبادرات حكومية لمنح المكافأة المادية والمعنوية لتشجيع المخترعين والمبتكرين على تقديم منتجات وحلول خضراء للتحديات البيئية الأكثر إلحاحًا خاصة في المؤسسات الحكومية.
- نشر البيانات ذات الصلة بحجم الأثر الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للشركات الصغيرة والمتوسطة الخضراء، تعطي مؤشرات لصناع القرار حول تطور

مســـاهمة هذا القطـاع في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة...إلخ.

- بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة الخضراء في البلدان النامية يمكن أن تلعب إصـدار شـهادات المطابقة دورًا في إكسـاب المنتجات الخضـراء ميزة تنافسية في الأسواق الدولية، والمحلية، بشرط تقديم الدعم الفني والمالي - إن أمكن - لهذه الشركات للحصول على هذه الشهادات.
- الاهتمام بالبنى التحتية الأساسية والتكنولوجية بما يضمن وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة الخضراء للأسواق في الداخل، وكذلك توفير وسائل النقل والشحن في الطرق الدولية لضمان وصول منتجات هذه الشركات إلى الأسواق العالمية، ويمكن أن يلعب التعاون الإقليمي في تسهيل التبادل التجاري الأخضر البيني.
- اعتماد منهجية قياس واضـحة حجم قطاع ريادة الأعمال الخضـراء ونشـر البيانات الإحصائية الخاصة بشكل دوري مستدام.

المحور الرابع: المحور التمويلي

- الاهتمام بتوجيه القطاع البنكي نحو تقديم الحلول التمويلية المتناسـبة مع إمكانيات الشـركات الصـغيرة والمتوسـطة في الحصـول على تمويل وسـداد القروض وفوائدها، وكذلك من الأهمية بمكان تطوير نماذج أعمال مختلفة تراعي خصوصية وتفرد المشروعات الريادية الخضراء، فلا بد من مراعاة عمل هذه الشركات الناشئة في بيئة تعاني من ارتفاع عدم اليقين، وكذلك يجب الاهتمام بتدريب الموظفين البنكيين على هذه النماذج الجديدة حتى يتسـنى لهم التعامل مع رواد الأعمال الخضراء بكفاءة وفاعلية.
- جذب وتوطين صـناعة البنوك الخضـراء في الاقتصـادات الوطنية لتسـهيل وصول رواد الأعمال الخضراء إلى التمويل اللازم لهم.
- تسـهيل التواصـل بين الجهات الأجنبية المانحة للتمويل سـواء حكومات أو مسـتثمرين لمنصـات تمويل هذه الشـركات حتى تتمكن من زيادة حجم رأس مالها وتوسيع عمليات الإنتاج والتسويق.
- تحفيز القطاع الخاص على تحسين وصول الشركات الصغيرة إلى صناديق الاسـتثمار المؤثر الخاصـة بهم لتمويل البحث والتطوير والإنتاج الأولي للمنتجات الخضراء.

المحور الخامس: السياسات المالية

- يمكن أن يكون استخدام السياسة المالية وخاصة الضرائب مفيدًا في تعديل مؤشرات الأسعار في الأسواق بحيث تأخذ الشركات في الاعتبار العوامل

الخارجية وتقيّم الموارد البيئية بشكل صحيح، مما يكسب الشركات الخضراء ميزة نسبية، ويمكن استخدام مزيج من الإعفاءات الضريبية والحوافز الضريبية لأصحاب المشاريع بوضع برنامج إعفاءات ضريبية للاستثمارات الصديقة للبيئة، وصياغتها في برامج تحفيزية ضريبية للشركات الصغيرة والمتوسطة الخضراء بحيث تتدرج الأعباء الضريبية عليها على مدى سنوات عملها الأولى لتمكينها من المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية، بالإضافة إلى فرض ضرائب على الشركات الملوثة للبيئة.

- أما بالنسبة للإعانات؛ لا ينبغي للحكومات تقديم إعانات لتحفيز الامتثال للوائح البيئية من الشركات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في ظل العجز المالي المتزايد في الموازنات العامة للدول، ولكن يمكن للحكومات استخدام الإعانات المباشرة والمساعدة التقنية المجانية أو منخفضة التكلفة لتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على توجيه الاستثمار في التكنولوجيا الخضراء، ويمكن أن يتم التنسيق بين الوزارات المعنية والجهات البحثية والاستشارية للوصول لأفضل آلية لتقديم هذا الدعم وخاصة الدعم الفني.
- تفعيل آليات تسعير الكربون حتى يتسنى لهذه الشركات المنافسة في السوق المحلي، وتشجيع الشركات الخاصة القائمة على طلب منتجات هذه الشركات بحيث تصبح جزء من سلسلة القيمة الخاصة بها أو تعهيد جزء من الإنتاج لهذه الشركات.

المحور السادس: المحور التعليمي

- التنسيق بين مؤسسات البحث العلمي لتعزيز إمكانات تطوير براءات الاختراع الخضراء وتقديم التمويل اللازم لإجراء الأبحاث التطبيقية، بالإضافة إلى تطوير آليات لتعزيز التنسيق بين الشق البحثي والشق التطبيقي في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- تشجيع تقديم برامج تدريبية لطلبة الجامعات وخاصة في الكليات ذات الصلة وخاصة تلك التي توجه موارد نحو تعليم الطلاب وتدريبهم على استخدام التقنيات الخضراء المبتكرة، مثل الواقع المعزز والافتراضي، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي وذلك بهدف تعزيز مهاراتهم العملية وتطوير إمكانات ريادة الأعمال بين هؤلاء الطلبة.
- تقديم الدعم الفني وتفعيل قنوات تواصل بين رواد الأعمال من الشباب والنساء والجهات المعنية سواء الحكومية أو التمويلية أو المالية، وتعزيز قدرتهم على التكامل المحلي والوطني مع باقي مراحل سلسلة القيمة التابعين لها، وذلك من خلال برامج متخصصة خاصة في الأماكن المهمشة مثل المناطق الريفية.

- تبادل الخبرات مع الدول المتقدمة في مجال تعزيز ريادة الأعمال الخضـراء، وعقد المؤتمرات المشـتركة للوقوف على أفضـل الممارسـات الدولية في هذا المجال، وإشراك رواد الأعمال في هذه النقاشات لتعزيز خبراتهم.
- زيادة الوعي المجتمعي للمستهلكين حول أهمية المنتجات الخضـراء لتشجيعهم على شرائها وزيادة حجم السوق لهذه الشركات من خلال تحفيز قطاع الأعمال الإعلامي على صياغة رسائل إعلامية لرفع الوعي الأخضر.

* * *

3- مؤتمر العمل الدولي الدورة "111"

- **تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر: جنيف،** 5 - 16 / يونيو / 2023
- **الجهـة المعنيـة بـالتنفيذ:** إدارة التعـاون الدولي ومكتب بعثة منظمة العمل العربية بجنيف مسـؤولة عن تنظيم اجتماعات المجموعة العربية ولجنة الصـياغة العربية ولجنة التنسـيق وملتقى فلسـطين والأراضـي العربية المحتلة واجتماع السـفراء العرب، أما الجهة الرئيسية المعنية بتنظيم المؤتمر فهي منظمة العمل الدولية.
- **المشـاركين:** شـارك في فعاليات هذا المؤتمر ما يقرب من "3000" مشـارك من أطراف الإنتـاج في "187" دولـة وعـدد من ممثلي المنظمـات العربيـة والإقليميـة والدولية.
- **أهم المخرجات:**

- عقدت المجموعة العربية اجتماعها الأول خلال يوم 4 / يونيو / 2023 بمقر مكتب العمل الدولي بجنيف وتم خلال هذا الاجتماع مناقشة جدول الأعمال وتم انتخاب أعضـاء لجنة الصـياغة العربية المعنية بدراسـة وإعداد ملاحظات المجموعـة العربيـة حول ملحق تقرير المدير العـام لمنظمة العمل الدولية حول فلسـطين والأراضـي العربية المحتلة وأثر الاحتلال الإسـرائيلي على عمال وشعب هذه المناطق.
- كما تم انتخاب أعضـاء لجنة التنسيق العربية والمكلفة بإعداد الملاحظات حول اللجان الفنية المنبثقة عن المؤتمر.
- كمـا تم تنظيم اجتمـاع للسـفراء والمنـدوبين الـدائمين العرب العـاملين بجنيف لمناقشة أهم القضايا التي تهم البلدان العربية.
- كما تم عقد الملتقى السنوي لعمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة.
- قدم سـعادة السـيد / فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية تقريراً حول آثار الاحتلال الإسـرائيلي على الأراضـي العربية المحتلة في فلسـطين ولبنـان وسـوريـا، وقد تم تقديم التقرير باللغات الأربعة العربية - الفرنسية - الإنجليزية - الإسبانية، وتم موافاة كافة البعثات الدبلوماسية العاملة

بجنيف بنسخة من هذا التقرير كما تم تزويد كافة المشاركين في الملتقى الدولي بنسخة من هذا التقرير.

* * *

4- المشاركة في اجتماع الفريق العربي المعني بمتابعة الاتفاقيات البيئية الدولية الخاصة بمكافحة التصحر والتنوع البيولوجي

تنفيذا للقرار رقم (ق 622 - د.ع.33-2022/10/20) لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شـــؤون البيئـة في دورتـه 33 المتعلق بتكليف الفريق العربي المعني بمتابعة الاتفاقيات البيئية الدولية الخاصـــة بمكافحة التصـــحر والتنوع البيولوجي الاجتماع 21 للفريق وذلك تحضـــيرا للمؤتمرات الدولية، وبدعوة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصـــادي - إدارة شـــؤون البيئة والأرصـــاد الجوية / الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المســـؤولين عن شـــؤون البيئة).

- **شارك في الاجتماع:** الأستاذة / منجية الهادفي - خبيرة بالمنظمة
- **تـاريخ ومكان التنفيذ:** مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - القاهرة من 14-17 مايو *2023*
- **المشـــاركون:** الســـادة ممثلو الدول العربية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية المعنية ومؤسسات المجتمع المدني.
- **سير أعمال الفريق**

1- يوم 2023/05/14 نظمت الأمـانـة الفنيـة لمجلس الوزراء العرب المعنيين بشـؤون البيئة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة **ورشـة عمل تدريبية حول " مقدمـة ولمحـة عـامـة عن الاتفاقيات متعددة الأطراف وجمعية الأمم المتحدة للبيئة "**

وجلسة حول "كيفية التفاوض"

وتناولت الورشة المحاور التالية:

- مقدمة ولمحة عامة عن الاتفاقيات متعددة الأطراف وجمعية الأمم المتحدة للبيئة
- كيفية المفاوضات خلال مؤتمر الأطراف
- تمارين تطبيقية حول كيفية التفاوض
- إعلان الخطوات المقبلة

- **التوصيات:**

اختتمت الورشة والجلسة بعدة توصيات من أهمها:

1- تنظيم ورشة عمل تفاوضية خلال شهر سبتمبر القادم.

2- إعداد كتيب بالمصطلحات التفاوضية.

- **خلال أيام 15 و 16 و 17 مايو 2023:**
- **جلسات العمل**

اعتمد الفريق جدول أعماله على النحو التالي:

- البند (1): متابعة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.
- البند (2): الانضمام إلى التحالف الدولي لمواجهة الجفاف.
- البند (3): إعداد تصـــور لإيجاد آلية لتمويل إعداد التقارير الوطنية في الدول العربية غير المســـتفيدة من آلية التمويل الممنوحة من مرفق البيئة العالمي بالتعاون مع المنظمات العربية المعنية، وطرح حلول للدول غير المشـــمولة بالتمويل.
- البند (4): المشروع العربي للأحزمة الخضراء.
- البند (5): متابعة الاتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي والاتفاقيات المنبثقة عنها.
- البند (6): متابعة اتفاقية الاتجار الدولي في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (CITES).
- البند (7): متابعة اتفاقية الأراضي الرطبة (RAMSAR).
- البند (8): معاهدة بون بشـــأن المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطريـة (CMS)، واتفـاقيـة الطيور المـائيـة الإفريقيـة / أورو أســـيويـة (AEWA).
- البند (9): اتفاقية حماية الحوتيات في البحر المتوسط والبحر الأسود والمناطق المتاخمة من الأطلس (ACCOBAMS).
- البند (10): المعاهدة الدولية لحفظ الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.
- البند (11): توصيات الفريق بشأن المشاركة العربية في أعمال الفريق.
- البند (12): عقد الأمم المتحدة لاستعادة النظم الإيكولوجية.
- البند (13): موعد ومكان الاجتماع الثاني والعشرون للفريق العربي.

- **أهم التوصيات:**

- الرغبة في تطوير عمل الفريق والدفع به إلى الأمام.
- الســـعي إلى إقامة شـــراكات مع المنظمات الإقليمية والدولية من أجل إنجاح البرامج والمشاريع الصديقة للبيئة في الدول العربية.

- الموافقة على انضـــمام جامعة الدول العربية إلى التحالف الدولي لمواجهة الجفاف وعرض الموضـــوع على الدورة القادمة لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة.
- دعوة من يرغب من الدول العربية والمنظمات بتزويد الأمانة العامة بالتقارير التي تعدها بشـــأن مؤتمرات الأطراف الخاصـــة باتفاقية الامم المتحدة للتنوع البيولوجي والاجتماعات ذات الصلة حول القضايا البيئية.
- الترحيب بالتعاون بين ادارة شؤون البيئة والارصاد الجوية والوكالة الالمانية للتعاون الدولي GIZ في مجال الموضوعاتة البيئية.
- تكليف الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المســـؤولين عن شـــؤون البيئة بالتنســـيق مع الشـــبكة العربية للبيئة "رائد" نحو تبني موضـــوع بناء قدرات الشباب العربي في الاتفاقيات البيئية.

* * *

5- المشـــاركة في المؤتمر العربي البيئي :"الطريق من مونتريال إلى دبي من أجل عالم واحد"

بدعوة من المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة - أكساد، للمشاركة في المؤتمر العربي البيئي: "الطريق من مونتريال إلى دبي من أجل عالم واحد"

- **شارك في المؤتمر :** الأستاذة / منجية الهادفي - خبيرة بالمنظمة
- **مكان وتاريخ التنفيذ :** عبر تقنية الفيديو كنفرنس - دمشـــق: 16-17 أغســـطس *2023*
- **المشـــاركون:** الســـادة ممثلو الدول العربية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية المعنية ومؤسسات المجتمع المدني.
- **محاور المؤتمر:**
  - التعريف باتفاقيات ريو البيئية ودورها في حماية التنوع الحيوي في المنطقة العربية.
  - مواجهة التغيرات المناخية في المنطقة العربية
  - مكافحة التصحر واستعادة النظم الايكولوجية
- **أهم التوصيات:**
  - إطلاق مبادرة أو ورقة عمل مشتركة (تنفيذ اتفاقيات ريو والتآزر بينها لتحقيق الامن المائي في المنطقة العربية) تقدمها أكساد بالتعاون مع الشركاء خلال قمة المناخ COP28، عند اكتمال الفكرة تعمم على الجهات المشـــاركة بالمؤتمر لأخذ الموافقة عليها.

- اعتماد وتبني إعلان القاهرة كخارطة طريق ومرجعية أثناء تنفيذ المشاريع في الدول العربية.
- تعميم مشروع القائمة الحمراء للأنواع النباتية النادرة والمهددة بالانقراض في الدول العربية على الدول العربية والجهات الراغبة بالبدء بتنفيذه، بغية إكثار الأنواع المهددة بالانقراض.
- إعداد خرائط التهديدات البيئية في المنطقة العربية لتكون القاعدة التي تنطلق منها خطط إدارة المخاطر لمواجهة التحديات البيئية في الوطن العربي، ويتم اختيار المشاريع ذات الأولوية في المناطق ذات الحساسية البيئية.
- تعميق التعاون والتنسيق بين المؤسسات الوطنية العربية والمنظمات الإقليمية العربية والدولية وتبادل الخبرات وبناء الشراكات والتحالفات والائتلافات المتصلة بالكربون المنخفض والحلول الخضراء، لإيجاد الحلول الجذرية لمواجهة التحديات البيئية، وإعداد التقارير المشتركة المتعلقة بجهود الدول العربية في تنفيذ الاتفاقيات ذات الصلة.
- تكليف االكساد برفع بند دائم على جدول أعمال آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث حول أهمية الإنذار المبكر والإجراءات المبكرة باعتبارهما أداتين حاسمتين للحد من مخاطر الكوارث ودعم جهود التكيف مع تغير المناخ اتساقاً مع مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة للوصول العالمي لنظم انذار مبكر بحلول عام 2025 ووضع الاستراتيجيات والخطط المناسبة لتحقيق ذلك.
- تنمية قدرات الكوادر العربية في الشأن البيئي (مشاكل، حلول) وتعزيز مشاركة السكان المحليين خاصة المرأة والشباب في البرامج والمشاريع البيئية وإدماجهم في أنشطة التنمية المستدامة من خلال الورشات والأيام الحقلية والمنتجات المعرفية (منشورات، أدلة حقلية، أفلام وثائقية، منصات رقمية)
- تحويل المؤتمر إلى مؤتمر سنوي وتشكل لجنة تنظيمية من الهيئات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني للإعداد والتنظيم وتحديد أولويات العمل حسب ما تتطلبه الظروف المناخية.
- تحسين أنظمة المراقبة والتقصي عن الأمراض المنقولة والعابرة للحدود لفهم التفاعلات القائمة بين مسببات الأمراض الخاصة بالبشر والثروة الحيوانية والحياة البرية باستخدام نهج الصحة الواحدة.
- إطلاق التحالف العربي للأمن الغذائي في ظل التغيرات المناخية، من خلال إطلاق البرنامج الإقليمي للابتكار والتطوير الزراعي الذكي مناخياً، وتبني خطط للاستثمار والتعافي الأخضر في المناطق الجافة والهشة مناخيا، وهو سلسلة من المشاريع القصيرة والطويلة الأمد التي تسعى لتعزيز التآزر

والتطبيق المشترك لاتفاقيات ريو الثالثة بمشاركة كافة فئات المجتمع وأصحاب الحيازات الصغيرة في المنطقة العربية، تحت مظلة المبادرات العربية وخاصة مبادرة الشرق الأوسط الأخضر.

- تعزيز آليات تعبئة وتحريك مصـــادر التمويل العربي والدولي اللازم للحد من التحديات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة.
- التأكيد على ضـرورة تحديث التشـريعات الوطنية وتطويرها بما يتناسـب مع الخطط الاســتراتيجية الجديدة للتنوع البيولوجي واتفاقية التصـــحر والاتفاقية الإطارية لتغير المناخ.
- تخصـيص زاوية في مجلات أكسـاد لنشـر وتبادل التجارب الناجحة في حماية الأنظمة البيئية بجميع أنواعها بدعم من المشاركين في المؤتمر.
- إنشـاء قاعدة بيانات للأنواع الغازية للبحث عن حلول ناجعة تحّد من ضـررها البيئي.
- القيام بحملات الكترونية مكثفة بحلول عام 2024 تحت مسمى "من أجل عالم واحد" في جميع البلدان العربية تدعو للحد من الهدر المائي والتلوث البيئي تتلاءم مع كافة شرائح المجتمع العربي.

* * *

6- المشاركة في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدورة (112)

تنفيذاً لتوجيهات سـعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية **السـيد / فايز المطيري** شـارك في الاجتماع وفدا ترأسه معاليه، وعضوية كلاً من :

- **المستشار أول / هدى الغنيمي -** مديرة إدارة الشؤون الادارية والمالية
- **الأستاذة / منجية الهادفي -** خبيرة بالمنظمة

- **مكـان وتاريخ التنفيذ :** مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - القاهرة من 27 /8 - 31 /8/ 2023
- **المشـاركون:** شارك في أعمال المجلس على المستوى الوزاري ممثلون عن الدول العربية والمؤسـسـات المالية العربية والمنظمات العربية المتخصـصـة والاتحادات العربية، والأمانة العامة.
- **البنود المعروضة على جدول أعمال الدورة:**

- تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (111) للمجلس، ونشـاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (111) و (112).
- الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة د.ع (33) (مملكة البحرين:2024).

- الإعداد والتحضـــير للدورة الخامســـة للقمة العربية التنموية :الاقتصـــادية والاجتماعية (نواكشوط :2023/11/7).
- محور أعمال الدورة: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي.
- تعديل ضوابط ومعايير إنشاء المنظمات العربية المتخصصة والكيانات المنبثقة عن جامعة الدول العربية.
- دعم جهود إنقاذ الموسم الزراعي في جمهورية السودان.
- تقارير وقرارات المجالس الوزارية واللجان.
- مقترح المملكة العربية الســعودية بتأســيس مجلس وزراء الأمن الســيبراني العربي.
- دعم الاقتصاد الفلسطيني.
- الموضوعات الخاصة بالمنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك.

* * *

7- المشـــاركة في أعمال المنتدى حول "المجتمع المدني والأمن الغذائي" و"الشـــباب العربي والأمن الغذائي"

- **مكان وتاريخ التنفيذ:** 24 أكتوبر/ تشرين أول 2023، بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة،في إطار الاســتعدادات الجارية لعقد القمة العربية التنموية: الاقتصـــادية والاجتماعية المقرر عقد دورتها الخامســـة بنواكشـــوط بالجمهورية الإســلامية الموريتانية، عقدت الجلســة الافتتاحية لمنتدي "المجتمع المدني والأمن الغذائي" و"الشـــباب العربي والأمن الغذائي" في دورتهما الخامســـة يوم 24 أكتوبر/تشرين أول 2023 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة
- **طبيعة مشاركة المنظمة:** مشاركة الأستاذة / منجية الهادفي - خبيرة بالمنظمة

* * *

8- المشاركة في أعمال النسخة الأولى من المؤتمر الدولي الأول لسوق العمل "GLMC"

- **الجهـة المعنيـة بـالتنفيذ:** وزارة الموارد البشـــرية والتنمية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية
- **مكان وتاريخ التنفيذ**: المملكة العربية السعودية، 13 - 14 ديسمبر/ كانون الاول 2023، مدينة الرياض
- **طبيعة مشاركة المنظمة:** شـــارك **ســـعادة الأســـتاذ / فايز علي المطيري - المدير العام لمنظمة العمل العربية** في أعمال النســـخة الأولى من المؤتمر الدولي لسوق العمل "GLMC"، الذي نظمته وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بـالمملكـة العربيـة الســـعوديـة، شـــارك فيهـا 2000 مُشـــارك من مختلف دول العالم يمثلون 40 دولة و120 متحدثًا عبر 40 جلســـة حوارية وتخصـــصـــية،

ومشـــاركـة نخبـة من الخبراء الـدوليين والمتخصـــصـــين، وعـدد من الوزراء والمسؤولين الحكوميين، ورؤساء المنظمات الدولية والمهنية وممثلين من الأوساط الاجتماعية المختلفة.

حيث يعد هذا المؤتمر الدولي لسوق العمل هو الفاعلية الأولى من نوعها التي تسعى إلى توفير منصـــة عالمية موحدة تجمع جميع الأطراف من حكومات ومؤسـسـات وخبراء وأكاديميين ومهتمين، لبحث أوضـاع السـوق واسـتشـراف مسـتقبله، وإيجاد حلول إبداعية لمعالجة قضايا سوق العمل.

- **هدف المؤتمر الدولي لسوق العمل من خلال 40 جلسة نقاش متنوعة إلى:**

- توفير منصـــة فريدة لتبادل المعرفة وعرض الخبرات والممارســات المبتكرة لنخبة من المتخصـــصـــين للخروج بمجموعة من الرؤى القابلة للتنفيذ لمعالجة تحديات أسواق العمل.
- وضـع حلول مشـتركة عالميا لتعزيز قدرات أسـواق العمل الدولية لاسـيما في ظل المتغيرات الســـريعـة والتطورات التي فرضـــتهـا أنمـاط العمل الجديدة والتقنيات الحديثة والتغيرات في طبيعة القوى العاملة العالمية حيث من المتوقع أن يكون هناك اســـتحداث لوظائف في ســـوق العمل العالمي في مجال الذكاء الاصطناعي تقدر بحوالي 133 مليون وظيفة جديدة بحلول عام 2030.
- مواصـــلـة التعاون والتنســـيق مع شـــركاء العمل والتنمية حول العالم لمواجهة تحديات سوق العمل.

- **تضمنت أعمال المؤتمر مناقشة ثماني مسارات رئيسية على النحو التالي:**

- المسار الأول: أبرز المؤثرات والاتجاهات في سوق العمل عالميا.
- المسار الثاني: إعادة هيكلة سوق العمل.
- المسار الثالث: حول المهارات والإنتاجية.
- المسار الرابع: الذي يركز على المساواة وبيئة العمل.
- المسـار الخامس: آثار التطور التقني والذكاء الاصـطناعي على مستقبل أسواق العمل.
- المسار السادس: أنماط العمل والعمل عن بعد.
- المسار السابع: حول قضايا تطوير سياسات سوق العمل.
- المسار الثامن: الذي يحمل عنوان " الاستعداد للتغيرات المستقبلية في السوق".

- **ختام أعمال المؤتمر:**
  - تم الإعلان عن إقامة هذا المؤتمر بشكل سنوي.
  - إصدار تقرير حول أسواق العمل الدولية.
  - اعتماد عدد من السفراء لنشر رؤية المؤتمر وأهدافه عبر برنامج منفصل يبدأ عقب انتهاء فعاليات المؤتمر، للتعريف بأهمية خلق نموذج ناجح لأسواق العمل، يتميز بالتمكين والابتكار وقادر على معالجة التحديات العالمية.

* * *

9- المشاركة في أعمال الدورة (43) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب

- **مكان وتاريخ التنفيذ:** القاهرة، جمهورية مصر العربية، 18 - 21 ديسمبر 2023

تنفيذاً لقرار المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، رقم (493) الصادر عن الدورة (79) بتاريخ 2023/10/16، تعقد أعمال الدورة (43) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، في جمهورية مصر العربية،

- **عقدت الاجتماعات على النحو التالي:**
  - يومي 18 و19ديسمبر 2023، على مستوى كبار المسؤولين.
  - يومي 20 و21 ديسمبر 2023، على المستوى الوزاري.
- **طبيعة مشاركة المنظمة:** بدعوة من **جامعة الدول العربية (المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية).** شاركت الأستاذة / منجية الهادفي - خبيرة بالمنظمة **في أعمال الدورة (43)** المنعقدة في جمهورية مصر العربية - القاهرة (فندق هيلتون هيليوبوليس)، خلال الفترة من 18 إلى 21 ديسمبر / كانون الأول 2023.
- **بنود جدول الأعمال: تضمّن جدول أعمال الدورة (43) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب أهمّ البنود التالية:**
  - الإعداد للملف الاجتماعي للدورة (33) للقمّة العربية المقرّر عقدها خلال سنة 2024 بالبحرين.
  - الإعداد للدورة الخامسة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية المقرّر عقدها بموريتانيا سنة 2024.
  - القضاء على الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية،
  - حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار خطة التنمية المستدامة.
  - تقديم الدعم للمشاريع الاجتماعية.
  - العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة (2023-2032).
  - تقديم الدعم الاجتماعي والإنساني العاجل لدولة فلسطين.

وقد شـارك في اجتماعات المجلس وزارات التنمية والشـؤون الاجتماعية بالدول العربية وعدد من المنظمات العربية والإقليمية.

سير أعمال الاجتماع:

شـارك في أشـغال الدورة (43) لمجلس وزراء الشـؤون الاجتماعية العرب على المسـتوى الوزاري التي احتضنتها جمهورية مصر العربية يوم 20 ديسمبر 2023 و**قد تولت السّيدة / مريم بنت علي بن ناصر المسند، وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة بدولة قطر** رئيسـة الدورة (42) للمجلس تسليم رئاسة الدورة (43) **للسيدة نيفين القباج، وزيرة التضامن الاجتماعي في جمهورية مصر العربية.**

شـاركت الوفود في الزيارة التي تمّ تنظيمها من قبل وزارة التضامن الاجتماعي المصرية لفائدة الوفود العربية المشـاركة في أشـغال مجلس وزراء الشـؤون الاجتماعية العرب وذلك يوم الخميس 21 ديسمبر 2023 لحضور حفل افتتاح مبادرة "نور للأشخاص ذوي الإعاقة" « we care » .

وتهدف مبادرة "نور للأشـخاص ذوي الإعاقة" إلى تأهيل قدرات الأشـخاص ذوي الإعاقة من خلال تقديم خدمات صحية واجتماعية ورياضية وتنمية المهارات الجسدية والذهنية لهذه الفئة

- **القرارات:** اختتمت أشغال الدورة (43) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بالمصادقة على عدد من القرارات من أهمّها:

- تكليف الأمانة العامة قطاع الشـؤون الاجتماعية - إدارة التنمية والسـياسـات الاجتماعية بعرض موضـوع يتعلق بمبادرة منظمة العمل العربية "نحو عقد اجتماعي جديد في الدول العربية:الحوار الاجتماعي سـبيلنا نحو مسـتقبل آمن وعادل ومستدام" الذي اعتمده مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ،على القمة العربية في دورتها 33 .
- دعوة الدول الأعضـاء إلى مواصـلة تقديم كافة وسـائل الدعم الإنسـاني والاجتماعي إلى المصـابين والمتضـررين بقطاع غزة وموافاة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتقرير حول المسـاعدات التي تمّت أو سـيتم تقديمها لتضمينها ضمن تقريرها.
- فتح حسـاب اسـتثنائي طوعي مؤقت دعماً للشـعب الفلسـطيني في قطاع غزة، لإعانة 350 ألف أسرة ولمدة 6 أشهر قابلة للتجديد.
- الطلب من وزارات الشـؤون والتنمية الاجتماعية العمل على وضـع رقم الحساب على وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في الدول الأعضاء، بما يمكن من دعم الحسـاب بالمبالغ اللازمة لإغاثة 350 ألف أسـرة في قطاع غزة بشكل عاجل.

- الموافقة على المساهمة في إعداد التصنيف الوطني الموحد للأشخاص ذوي الإعاقة في الجمهورية التونسية، بمبلغ قدره عشرون ألف دولار أمريكي خصماً من موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي للعام المالي 2024.

- **التوصيات:**

- تحقيق الأمن الغذائي في اجتماع القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية القادمة بما يمكن من اعتماد سياسات عربية فاعلة من أجل تأمين الأمن الغذائي واستدامته.
- أن الأمن الغذائي قضية ملحة تؤثر على حياة ملايين البشر وصحتهم في جميع أنحاء العالم، حيث يعاني 54 مليون شخص في البلدان العربية من انعدام الأمن الغذائي الحاد، ومن أشكال متعددة من سوء التغذية.
- اعتبار منظمات المجتمع المدني العربي شريكا تنمويا رئيسيا في تعزيز الأمن الغذائي، فهي بمثابة حلقة الوصل الأكثر قوة ومرونة في جهود تعزيز بناء الشراكة والتعاون بين مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص من جانب، وصغار المزارعين ومنتجي الغذاء والمجتمعات المحلية.
- دور منظمات المجتمع المدني في تيسير تبادل المعرفة وبناء القدرات، من خلال تنظيم ورش العمل والبرامج التدريبية لتعزيز مهارات ومعارف المزارعين والشباب والنساء وغيرهم من أصحاب المصلحة المشاركين في النظام الغذائي. وتعمل على تمكين الأفراد والمجتمعات المحلية المهمشة ليصبحوا مشاركين فاعلين في تحقيق أمنهم الغذائي.
- حفز طاقات المجتمع المدني وإطلاق العنان للشباب للتفكير الابتكاري والابداعي، من شأنه أن يؤدي إلى إحداث التغيير الإيجابي، والإسهام في الحلول المستدامة لقضية الأمن الغذائي.

* * *

رابعاً
محور الإعلام والتوثيق والمعلومات

تنتهج منظمة العمل العربية سياسة إعلامية تقوم على نشر ثقافة العمل وإعلاء قيمته لدى المواطن العربي؛ حيث يتم تسليط الضوء على الجوانب الأساسية لقضايا العمل خاصة ما يتعلق بسياسات التنمية والتشغيل والحماية الاجتماعية وإبراز أهمية اتفاقيات العمل العربية والتشريعات الوطنية ذات الصلة ودورها في إرساء العدالة الاجتماعية، كما تقوم الإدارة بالتغطية الإعلامية اللازمة لكافة أنشطة المنظمة من اجتماعات دستورية ومؤتمرات وندوات وورش عمل ودراسات؛ وتعمل المنظمة على تنمية قدرات الكوادر الإعلامية المعنية بقضايا العمل وتتبع استراتيجية إعلامية تسعى من خلالها لدعم قضايا العمل والتنمية المستدامة.

وفي مجال التوثيق والمعلومات يتم توثيق كافة أنشطة المنظمة من ندوات وتقارير ودراسات ورقياً ورقمياً وإتاحتها للمهتمين والباحثين ولكافة الجهات المعنية وأطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية، فضلاً عن تحديث موقع المنظمة على شبكة الإنترنت بصورة مستمرة وتغذيته بتقارير أنشطة المنظمة وفعالياتها وفق محاور عمل المنظمة إلى جانب رفع كافة إصدارات المنظمة الحديثة على الموقع الالكتروني لتصبح في متناول المهتمين والباحثين والكوادر العاملة العربية.

* * *

أولاً: مجال الإعلام والنشر:

1- إصدار العدد (123) والعدد (124) من مجلة العمل العربي.

- **الجهة المعنية بالتنفيذ:** إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات
- **مكان وتاريخ التنفيذ:** القاهرة، خلال عام 2023
- **الجهات المستفيدة:**
  - أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي.
  - الباحثون والمهتمون بقضايا العمل والعمال ومجال تنمية الموارد البشرية والتشغيل والحماية الاجتماعية.
  - الإعلاميون العرب.
- **أهداف النشاط:**
  - تسليط الضوء على أنشطة منظمة العمل العربية.
  - نشر أهم أخبار وإنجازات أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية .
  - نشر أحدث الدراسات والتقارير الخاصة بمختلف قضايا العمال والتشغيل وسوق العمل.

* * *

2- إصدار العدد "49 " من مجلة الرسالة.

- **الأهداف:** عكس أنشطة منظمة العمل العربية والمركز العربي للتأمينات الاجتماعية ونشر الوعي التأميني وثقافة الضمان الاجتماعي وسط الجمهور العربي.
- **الجهة المعنية بالتنفيذ:** المركز العربي للتأمينات الاجتماعية.
- **مكان وتاريخ التنفيذ**: الخرطوم، أكتوبر / تشرين الأول 2023
- **المحاور:** اخبار.. تغطيات للأنشطة.. حوارات.. موضوعات.. مصطلحات.

* * *

3- الترويج الإعلامي لمنظمة العمل العربية وأنشطتها

- **الجهة المعنية بالتنفيذ:** إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات
- **مكان وتاريخ التنفيذ:** القاهرة - مشروع مستمر 2023 .
- **أهداف النشاط:**

- القيام بالتغطية الإعلامية لأنشطة المنظمة في وسائل الإعلام العربية؛ المقروءة والمسموعة والمرئية.
- موافاة الإعلاميين المتخصصين في مجال التشغيل وقضايا العمل بالدراسات والتقارير فور صدورها من المنظمة بهدف نشرها على أوسع نطاق لتحقيق الفائدة المرجوة منها.
- إصدار البيانات التي تعبر عن رؤية المنظمة في المناسبات ذات الصلة باختصاصات عمل المنظمة.

- **الجهات المستفيدة:**

- أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي.
- وسائل الإعلام العربية.
- الباحثون والمهتمون بقضايا العمل.

* * *

ثانياً: مجال التوثيق والمعلومات:

1- دعم الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل.

- **الجهة المعنية بالتنفيذ:** إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات
- **مكان وتاريخ التنفيذ:** القاهرة - مشروع مستمر طوال العام 2023.
- **أهداف النشاط:**
  - بناء نظام عربي موحد لمعلومات أسواق العمل.
  - دعم التواصل بين أطراف الإنتاج.
  - التنسيق مع الأجهزة الإحصائية العربية.
- **أسلوب التنفيذ:**
  - بناء البوابة الإلكترونية للشبكة .
  - إقامة مركز معلومات الشـــبكة العربية لمعلومات أســـواق العمل بمقر مكتب العمل العربي .
- **الجهات المستفيدة:**
  - أطراف الإنتاج الثلاثة.
  - المؤسسات والأجهزة المعنية بمعلومات أسواق العمل.

* * *

2- دعم التوثيق والمعلومات

- **الجهات المعنية بالتنفيذ :**
  - إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات
  - المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية
  - المركز العربي للتأمينات الاجتماعية
  - المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل
  - المركز العربي لتنمية الموارد البشرية
- **مكان وتاريخ التنفيذ:** مشروع مستمر 2023.
- **الجهات المستفيدة:**
  - أطراف الإنتاج الثلاثة
  - المنظمات والمؤسسات العربية والإقليمية والدولية
  - المهتمون بمجال عمل المنظمة
- **أهداف النشاط:**
  - تحديث الموقع الإلكتروني لمنظمة العمل العربية ومده بكافة الأنشـــطة والدراسات فور صدورها.

- تطوير وتحديث شـــبكة التواصـــل داخل مكتب العمل العربي بما يحقق الأداء الأفضل وسهولة الاستخدام وفق التطور التكنولوجي.
- تطوير كفاءة الاتصال بشبكة الإنترنت.
- متابعة كفاءة وأداء أجهزة الحاسوب داخل مكتب العمل العربي.

* * *

3- دعم وتطوير المكتبة بمكتب العمل العربي

- **الجهة المعنية بالتنفيذ:** إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات
- **مكان وتاريخ التنفيذ:** مشروع مستمر 2023.
- **الجهات المستفيدة:**
  - أطراف الإنتاج الثلاثة
  - المهتمون بمجالات عمل المنظمة
  - الباحثون والمستفيدون بمكتبة المنظمة
- **أهداف النشاط :**

- إســـتحداث قاعدة بيانات إلكترونية تتضـــمن إصـــدارات مكتب العمل العربي والمراكز والمعاهد في شكل إلكتروني (PDF).
- دعم المكتبة بأحدث المطبوعات الورقية والإليكترونية ذات الصـــلة بمجالات عمل المنظمة.

* * *

4- إنتاج أفلام وثائقية (مونتاج وتوثيق أنشطة وفعاليات مكتب العمل العربي وأرشفتها)

- **الجهة المعنية بالتنفيذ:** إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات
- **مكان وتاريخ التنفيذ:** مشروع مستمر 2023.
- **الجهات المستفيدة:**
  - أطراف الإنتاج الثلاثة
  - المهتمون بمجالات عمل المنظمة
  - الباحثون والأكاديميون.
- **أهداف النشاط:**
  - أنشطة المنظمة في شكل أفلام وثائقية للاستفادة.
  - تزويد الموقع الالكتروني بالمستجدات.

* * *

5- توثيق التدريب .

- **الجهة المعنية بالتنفيذ :** المركز العربي لتنمية الموارد البشرية.
- **تاريخ ومكان التنفيذ :** مشروع مستمر طيلة عامي الخطة بمقر المركز
- **أهداف النشاط :**

- بناء قواعد بيانات ومعلومات حديثة خاصة بتنمية الموارد البشرية وتخزينها بالأرشيف الإلكتروني .
- توثيق الندوات والمؤتمرات والأبحاث والدراسات ومختلف أنشطة وأعمال المركز الإدارية والفنية .
- تنمية وتطوير مهارات العاملين بقسم التوثيق والمعلومات ووحدات المركز المختلفة .
- تطوير موقع المركز على الانترنت وربطه بالمواقع المحلية والعربية والدولية ذات العلاقة.
- ربط مركز المعلومات بالمراكز العربية والدولية المماثلة .

- **أسلوب التنفيذ :**

- تطوير عمل مركز المعلومات والتوثيق وتزويده بإحتياجاته المختلفة من الأجهزة الحديثة .
- تحديث موقع المركز على الإنترنت بصفة دورية .
- إنشاء موقع تعليمي تفاعلي على الإنترنت .

- **الجهات المستفيدة :**

- مختلف وحدات المركز والجهات المتعاونة معها .
- كافة الأقطار العربية .

- **المشاركون :** خبراء ومؤسسات وشركات تقنية المعلومات .

* * *

6- دعم وتطوير مكتبة المركز العربي لتنمية الموارد البشرية بطرابلس (مشروع مستمر)

- **الجهة المعنية بالتنفيذ:** المركز العربي لتنمية الموارد البشرية .
- **تاريخ ومكان التنفيذ:** طرابلس / عمان / القاهرة / بيروت طيلة سنة الخطة .
- **أهداف النشاط:**
  - توفير المادة العلمية لأنشطة البحوث والدراسات .
  - الاطلاع على التجارب المعاصرة في مجالات تخصص المركز بمختلف اللغات .
  - إعداد ببلوغرافيا يتم نشرها دورياً على مختلف الجهات المتعاونة مع المركز .
- **أسلوب التنفيذ:** التعاون مع دور النشر والمكتبات العربية والعالمية عن طريق شراء الكتب والاشتراك في الدوريات داخل وخارج دولة المقر .
- **الجهات المستفيدة:** أطراف الإنتاج بدولة المقر / موظفو المركز / طلاب الدراسات العليا والباحثين .
- **المشاركون :** دور نشر ومكتبات عربية وعالمية.

* * *

ثالثاً: مجال الإصدارات والدراسات والترجمة:

1- دراسة حول الشركات الرقمية الناشئة في المنطقة العربية: الفرص والتحديات.

- **الجهة المنفذة:** إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي.
- **تاريخ ومكان التنفيذ:** تم تقديم الدراسة ضمن اجتماعات لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك الدورة"55" والتي عقدت بالجمهورية التونسية خلال الفترة من 13 - 15 / يونيو / 2023.
- **المشاركين:** شارك في فعاليات لجنة التنسيق العليا **معالي السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية** والمدراء العامون للمنظمات العربية المتخصصة وعدد من ممثلي المنظمات والأمانة العامة لجامعة الدول العربية حيث بلغ عدد المشاركين ما يقرب من "100" مشارك.
- **أهم الأهداف التي ناقشتها الدراسة:**
  - أن الشركات الناشئة الرقمية لها تأثير كبير على الاقتصاد والنمو والتوظيف في السنوات الأخيرة، بل أن بعض الشركات الناشئة الرقمية في بعض القطاعات بدأت تحل محل الصناعات التقليدية، كما خلقت أسواقًا جديدة، وأدخلت تقنيات ومنتجات جديدة أدت إلى تحسين الإنتاجية والكفاءة، وتساهم في خلق فرص العمل، وتطوير مهارات جديدة، ودفع عجلة نمو اقتصاد المعرفة، إلا أن تأثير الشركات الناشئة الرقمية في هذه المجالات ليس دائمًا

إيجابيًا، ويجب على صانعي السياسات والشركات ضمان توزيع فوائد الشركات الرقمية الناشئة بشكل عادل، وبشكل عام تعد الشركات الناشئة الرقمية محركًا مهمًا للابتكار والنمو، وستستمر في لعب دور هام في تشكيل اقتصاد المستقبل.

- تواجه الشركات الناشئة الرقمية في المنطقة العربية تحديات متعددة وفرصًا كبيرة، وتشمل التحديات محدودية الوصول إلى التمويل، واللوائح المعقدة، والحواجز الثقافية لريادة الأعمال، ولذا ينبغي على صناع القرار دعم نمو الشركات الناشئة الرقمية في المنطقة العربية وتذليل العقبات أمامها وخاصة فيما يتعلق بتبسيط اللوائح، وزيادة الوصول إلى التمويل، وتحسين التعليم والتدريب، وتعزيز الابتكار والتعاون، وتعزيز البنية التحتية الرقمية، ومعالجة الحواجز الاجتماعية والثقافية، ودعم البحث والتطوير وحقوق الملكية.

- **أهم التوصيات:** أهمية تهيئة بيئة الأعمال للشركات الناشئة الرقمية ومواجهة التحديات في المنطقة العربية، وذلك لمساهماتها الهامة في دعم الاقتصاد والنمو والتوظف لدعم الشركات الناشئة الرقمية في المنطقة العربية، ومن السياسات الموصي بها:

- يمكن لواضعي السياسات العمل على تبسيط اللوائح وتقليل الحواجز البيروقراطية التي تحول دون بدء الأعمال التجارية وإدارتها، ويمكن أن يشمل ذلك تبسيط عملية الحصول على التصاريح والتراخيص، وتقليل وقت وتكلفة تسجيل الأعمال.
- كذلك يجب تحسين الوصول إلى التمويل للشركات الناشئة، بما في ذلك من خلال برامج التمويل المدعومة من الحكومة، والحوافز الضريبية للمستثمرين، والشراكات مع مستثمري القطاع الخاص.
- الاستثمار في برامج التعليم والتدريب التي تساعد على تطوير المهارات اللازمة للنجاح في الاقتصاد الرقمي، مثل الترميز والتسويق الرقمي وريادة الأعمال أمر ضروري أيضًا.
- يجب على صانعي السياسات التركيز على وضع سياسات تدعم الابتكار والتعاون بين الشركات الناشئة وأصحاب المصلحة الآخرين، مثل الشركات القائمة والجامعات والمؤسسات البحثية، ويمكن أن يشمل ذلك تمويل البحث والتطوير، والحاضنات والمسرعات، والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

- كما يوصي بالاستثمار في البنية التحتية الرقمية، مثل الإنترنت عالي السرعة، لدعم نمو الشركات الناشئة الرقمية وتمكينها من خدمة العملاء بشكل أفضل والوصول إلى أسواق جديدة.
- يجب أن تعالج السياسات الحواجز الاجتماعية والثقافية أمام ريادة الأعمال، مثل عدم المساواة بين الجنسين والتمييز ضد مجموعات معينة، يمكن أن يشمل ذلك مبادرات لتعزيز التنوع والشمول في النظام البيئي للشركات الناشئة.
- يمكن لواضعي السياسات تعزيز قوانين الملكية الفكرية وآليات الإنفاذ لحماية ابتكارات وأفكار الشركات الناشئة، ويمكن أن يشمل ذلك تقديم المساعدة القانونية للشركات الناشئة وزيادة العقوبات على انتهاكات الملكية الفكرية.
- يمكن للسياسات أن تعمل لصالح تعزيز الشراكات والتعاون بين الشركات الناشئة في المنطقة العربية والشركات الناشئة والمستثمرين من مناطق أخرى، ويمكن أن يوفر هذا للشركات الناشئة إمكانية الوصول إلى أسواق جديدة ورأس المال والخبرة.
- يمكن لواضعي السياسات تشجيع المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الشركات القائمة، بما في ذلك من خلال المبادرات التي تدعم الشركات الناشئة ومشاريع التأثير الاجتماعي، ويمكن أن يخلق هذا فرصًا للتعاون وتبادل المعرفة بين الشركات الناشئة والشركات القائمة.
- يجب تطوير ثقافة داعمة لريادة الأعمال والابتكار، بما في ذلك من خلال حملات التوعية العامة، وبرامج التوجيه والتواصل، والاعتراف بالشركات الناشئة الناجحة ورجال الأعمال، ويمكن أن يساعد هذا في خلق بيئة إيجابية للشركات الناشئة وتشجيع المزيد من الناس على متابعة المشاريع الريادية.
- كما يمكن لواضعي السياسات تعزيز المهارات الرقمية ومحو الأمية بين عامة السكان، بما في ذلك من خلال برامج التعليم والتدريب، يمكن أن يساعد ذلك في إنشاء قوة عاملة وقاعدة مستهلكين أكثر ذكاءً من الناحية التقنية، مما قد يفيد الشركات الناشئة في المنطقة.

* * *

2- دراسة حول: ثلاثية الذكاء الاصطناعي ... فرص استشرافية نحو وظائف المستقبل.

- **مكان وتاريخ التنفيذ:** خلال عام 2023
- **الجهة المعنية بالتنفيذ:** منظمة العمل العربية (إدارة التنمية البشرية والتشغيل).
- **الأهداف:**

- توضيح ومعرفة أشكال الوظائف المستقبلية في إطار تقنية الذكاء الاصطناعي
- تأثير تقنية الذكاء الاصطناعي على سوق العمل.
- تحديد المهارات والتخصصات المطلوبة في إطار تقنية الذكاء الاصطناعي.
- رصـــد المخاطر على أطراف الإنتاج الثلاثة في إطار التحولات الناتجة عن الثورة الصناعية الرابعة.
- رصد التغيرات التي طرأت على شكل أسواق العمل في إطار الثورة الصناعية الرابعة.
- رصد خصائص العمالة والتوظيف والإنتاج الجديدة.

- **المحاور:**

- الوظائف الجديدة والسياسات الداعمة لها.
- أثر الثورة الصناعية الرابعة على شكل الوظائف وفرص التشغيل.
- الحاجة إلى اليد العاملة في إطار الذكاء الاصطناعي.
- شـــكل الوظائف في ظل تقنية الذكاء الاصـــطناعي (الموظفون المســـتقلون نموذجا)
- التوجهات المستقبلية لإدارة الموارد البشرية في ظل تقنية الذكاء الاصطناعي.
- النصائح المهنية لوظائف المستقبل في إطار تقنية الذكاء الاصطناعي.

* * *

3- دراسة بعنوان "الاتفاقيات الثنائية لتبادل المنافع التأمينية وحقوق العامل العربي".

- **الجهة المعنية بالتنفيذ:** المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالخرطوم.
- **مكان وتاريخ التنفيذ:** جمهورية السودان - الخرطوم، أبريل 2023.
- **أهداف النشاط:**

- تفعيل الاتفاقيات والتوصـــيات الدولية والعربية في مجال التأمينات الاجتماعية وعلى وجه الخصوص الاتفاقية رقم 14 بشأن حق العامل العربي في التأمينات الاجتماعية عند تنقله للعمل في أحد الأقطار العربية.
- دعم المحافظة على حقوق العامل العربي عند انتقاله للعمل في أي دولة عربية أخرى او اجنبية.
- السعي نحو بلوغ مستويات متماثلة لنظم التأمينات الاجتماعية العربية.

- الاســـتفادة من التجارب الدولية والعربية في مجال الاتفاقيات الثنائية لتبادل المنافع والحقوق التأمينية.

- **الجهات المستفيدة**:
  - مؤسسات التأمينات الاجتماعية العربية.
  - المكتبة التأمينية العربية.
  - الباحثون والدارسون في مجال الضمان الاجتماعي.

4- دراسة حول "التحولات العالمية وتحدي التنمية في البلدان العربية".

- **الجهة المعنية بالتنفيذ:** المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر
- **مكان وتاريخ التنفيذ:** الجزائر- الجمهورية الجزائرية.
- **أهداف النشاط:**
  - تشــخيص أهم التحولات التي يعرفها العالم وانعكاســاتها على مختلف جوانب النشاط الاقتصادي في العالم والبلدان العربية وبالأخص على التشغيل والبطالة.
  - تبيان ضرورة عودة البلدان العربية إلى تحقيق التنمية كهدف استراتيجي لرفع كل التحديات التي تواجهها.
- **المحاور:**
  - أهم التحولات الاقتصـــادية التي يعرفها العالم والتحديات التي تواجه البلدان العربية.
  - تطور مفهوم التنمية وضرورة تجديده ليصبح في عمق السياسات الاقتصادية والاجتماعية الكلية وكهدف استراتيجي في البلدان العربية.
  - تجارب البلدان الصـــاعدة ومجموعة " البريكس" وكيف يمكن الاســتفادة منها لتحقيق هدف التنمية.
  - اقتراح أهم عناصر الاستراتيجية التنموية البديلة للبلدان العربية.

* * *

5- أنشطة ترجمة ودعم المكتبة وبنك المعلومات في مجال الصحة والسلامة المهنية

- **الجهة المعنية بالتنفيذ:** المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية
- **مكان وتاريخ التنفيذ:** خلال عام 2023
- **الجهة المستفيدة من النشاط:** أطراف الإنتاج الثلاثة والمعنيون بشـــؤون الصحة والسلامة المهنية في الدول العربية.
- **أهداف النشاط:**
  - توفير المادة العلمية الحديثة في مجال الصحة والسلامة المهنية باللغة العربية.
  - دعم المكتبة العربية بمراجع علمية متخصـصــة في مجال الصــحة والســلامة المهنية.

- **واقع التنفيذ:**

في إطار التمويل الذاتي قام المعهد بترجمة منشـــور بعنوان **" وقت العمل والتوازن بين العمل والحياة في أنحاء العالم"** ومنشـــور بعنوان" **الاتفاقيات الأساسية بشأن السلامة والصحة المهنيتين"** وبوستر **اليوم العالمي للسلامة والصحة المهنية 2023.**

ودليل**" جمع البيانات وقياس مؤشـرات الأداء الرئيسـية لتدخلات السـلامة والصـحة المهنيتين: دليل للمنفذين "** والحقيبة التدريبية /18 وحدة/ بعنوان **"منهج منظمة العمل الدولية بشـأن بناء نظم حديثة وفعالة لتفتيش العمل"** إلى اللغة العربية لصالح منظمة العمل الدولية / مكتب جنيف.

* * *

6- إصدار كتابين حول "حماية بيئة العمل والطب المهني"مدونة الممارسات لمفتشي العمل ومفتشي السلامة والصحة المهنية

- **الجهة المعنية بالتنفيذ :** المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية.
- **مكان وتاريخ التنفيذ :** خلال الربع الأول من عام 2023
- **الجهة المستفيدة:**
  - أطراف الإنتاج الثلاث والجهات المعنية في الدول العربية.
  - إدارات تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية في الدول العربية
  - أجهزة تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية
- **أهداف المدونة:**
  - تزويد أطراف الإنتاج الثلاثة وجميع الأفراد المعنيين بالتفتيش بكافة إدارات العمل وإدارات التفتيش بإرشادات تقنية مفصلة بشأن المبادئ الرئيسية الواردة في معايير العمل العربية ذات الصلة بالتفتيش، والعمل بموجبها؛
  - ضمان تنفيذ اشتراطات وإجراءات التفتيش في بيئة عمل آمنة،
- **محاور المدونة:**
  - أساسيات تفتيش العمل وتفتيش السلامة والصحة المهنية
  - تفتيش العمل والسلامة والصحة المهنية في معايير العمل العربية
  - نماذج عن تقارير زيارات التفتيش
- **واقع التنفيذ :**
  - تم إصدار نسخة الكترونية من مدونة الممارسات لمفتشي العمل ومفتشي السلامة والصحة المهنية.
  - توفير وسائل إرشاد وتوعية في مجال الصحة والسلامة المهنية وحماية بيئة العمل.

7- بيان اليوم العالمي للصحة والسلامة المهنية

- **الجهة المعنية بالتنفيذ:** المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية
- **مكان وتاريخ التنفيـــذ :** الموقع الالكتروني لمنظمة العمل العربية - 28 / أبريل - نيسان /2023
- **الجهة المستفيدة من النشاط:** أطراف الإنتاج الثلاث والمعنيون في الدول العربية.
- **أهداف النشاط:**

- المساهمة في دعم أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية في تحقيق بيئة عمل آمنة وصـــحية بالتزامن مع تعديل الفقرة الثانية من إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل في الدورة 110 لمؤتمر العمل الدولي 2022 لتشمل" بيئة عمل آمنة وصحية "كمبدأ وحق أساسي في العمل.
- الدعوة إلى إرســاء نهج شــامل منسـجم مع السـياق الاجتماعي والاقتصــادي والبيئي، يعتمد مؤشـرات أداء رئيسـية لقياس التقدم المحرز في مجال الصـحة والسـلامة المهنية على المسـتوى الوطني وإجراء التقييم المسـتمر والمراجعة، وتنفيذ التدخلات والتعديلات اللازمة لتصويب المسار.

- **واقع التنفيذ:** بمناســبة اليوم العالمي للصـــحة والســـلامة المهنية 2023/4/28 أصـــدرت منظمة العمل العربية بياناً على موقع المنظمة الالكتروني بعنوان: **بيئة عمل آمنة وصـحية مبدأ وحق أسـاسـي في العمل** يمكن الاطلاع على البيان من خلال هذا الرابط https://alolabor.org/23622 /

* * *

8- ورقـة مبـادئ توجيهيـة لأطراف الإنتـاج الثلاثـة في الـدول العربيـة أثنـاء الكوارث الطبيعية

- **الجهة المعنية بالتنفيذ:** المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية
- **مكان وتاريخ التنفيـــذ :** الموقع الالكتروني لمنظمة العمل العربية - 7 / أبريل - نيسان/2023
- **الجهة المستفيدة:** أطراف الإنتاج الثلاث والمعنيون في الدول العربية.
- **أهداف النشاط:**

- دعم منظمة العمل العربية المتواصـل لجهود أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية،
- ضـمان اسـتجابة منسـقة لحالات الطوارئ والكوارث الطبيعية على المسـتوى الوطني.
- تعزيز بيئات العمل الصحية والآمنة، والاستعداد والتأهب، في الدول العربية.

- **محاور الورقة:**
  - المبادئ التوجيهية التي ينبغي على أطراف الإنتاج الثلاثة اتباعها لحماية العمال والمنشآت وفرق البحث والإنقاذ قبل وقوع الزلازل وبعدها.
  - حماية صحة وسلامة العمال والمنشآت وبيئة العمل وفق معايير العمل العربية.
- **واقع التنفيذ:** أصدرت منظمة العمل العربية منشورعلى موقع المنظمة الالكتروني بعنوان: **ورقة مبادئ توجيهية لأطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية أثناء الكوارث الطبيعية.**

* * *

9- ترجمة ونشر.

- **الجهة المعنية بالتنفيذ :** المركز العربي لتنمية الموارد البشرية.
- **تاريخ ومكان التنفيذ :** مشروع مستمر طيلة سنة الخطة.
- **أهداف النشاط :**
  - تأليف إصدار وطباعة الكتب في مختلف تخصصات المركز ونشرها .
  - ترجمة الكتب المنهجية في مجال التدريب إلى اللغة العربية .
  - توفير مادة توثيقية في التدريب باللغة العربية .
  - توفير مراجع عربية متخصصة في مجالات التنمية البشرية والتدريب والتشغيل والمشروعات الصغرى .
  - دعم مركز التوثيق والمعلومات بمطبوعات وإصدارات المركز من خلال موقع المركز على الإنترنت وإتاحة المعلومات والإصدارات والمطبوعات والمواد المترجمة للأقطار العربية .
- **أسلوب التنفيذ:**
  - التعاون مع خبراء مختصين في مجالات التأليف والترجمة لتنفيذ العمل .
  - متابعة ورصد الكتب والمراجع والدراسات الصادرة عن المنظمات الدولية والخبراء بمختلف اللغات وتجميعها.
- **الجهات المستفيدة:**
  - أطراف الإنتاج وطلاب الدراسات العليا والباحثين.
  - مؤسسات تنمية الموارد البشرية.
- **المشاركون :** خبراء ومختصين في التأليف والترجمة ودور طباعة ونشر.

* * *

خامساً
محور الاجتماعات الدستورية والنظامية

1- اجتماع لجنة شؤون عمل المرأة العربية الدورة (21)

- **الجهة المعنية بالتنفيذ:** إدارة الحماية الاجتماعية
- **مكان وتاريخ التنفيذ:** القاهرة، 19 فبراير / شباط 2023
- **التوصيات:**

البند الاول : الدليل التدريبي حول " تعزيز دور المرأة في النقابات العمالية "
توصي اللجنة بـ:

- اعتماد مشروع الدليل التدريبي بعد الاخذ بملاحظات السيدات عضوات اللجنة، ودعوة منظمة العمل العربية لاتخاذ الاجراءات اللازمة لإصداره.

البند الثاني : متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030 توصي اللجنة بـ:

- دعوة السيدات عضوات لجنة شؤون عمل المرأة العربية استكمال ارسال التقارير الوطنية حول متابعة تنفيذ الاستراتيجية إلى مكتب العمل العربي في موعد أقصاه 1 مارس 2023.
- تكليف مكتب العمل العربي إعداد مشروع تقرير حول التقدم المحرز في تنفيذ أهداف الاستراتيجية وارساله إلى السيدات عضوات اللجنة لاخذ ملاحظاتهن تمهيدا لصياغته في الصيغة النهائية.

البند الثالث : ورقة سياسات مؤتمر العشرين لمجتمع الأعمال (دعم رائدات الأعمال) توصي اللجنة بـ

استكمال جهود أطراف الإنتاج الثلاثة في دعم رائدات الأعمال ودمج مشروعات صاحبات الأعمال في الدول العربية في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال:

1- تمكين رائدات الأعمال

- تحديث المنظومة القانونية والمالية بما يتيح الوصول إلى الموارد والمهارات والتقنيات اللازمة لإدارة المشروعات النسائية.
- تشجيع رائدات الأعمال على الانضمام إلى شبكات الأعمال النسائية على المستوى الاقليمي والدولي لتحفيز تبادل المعرفة والاستثمارات في الأعمال التي تتولى إداراتها النساء.

2- تمكين القدرات الرقمية والقيادية للمرأة

- تزويد المزيد من النساء بمهارات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وزيادة وتسريع وصول النساء إلى المهارات الرقمية.

- تعزيز مهارات النســـاء لتولي أدوار قيادية وتســـهيل الاتفاق على التقارير المشتركة عن النوع الاجتماعي لمزيد من الشفافية.

3- تعزيز أماكن العمل الآمنة والعادلة

- تحسين الأمن الوظيفي للنساء العاملات في الاقتصاد غير المنظم، بما في ذلك في المجتمعات الريفية.
- وضع سياسات واستراتيجيات ومقاربات منهجية لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي وتقديم المساعدة للضحايا في مكان العمل.

* * *

2- اجتماع هيئة الرقابة المالية

- **مكان وتاريخ التنفيذ:** القاهرة، فبراير/ شباط 2023

استناداً للقــرار رقم (1733) الصـــادر عن مؤتمر العمــل العربي الدورة (49) المنعقد في القاهرة / جمهورية مصـــر العربية، خلال شـــهر مايو / أيار 2023، والمتضــمن تشــكيل هيئة الرقابة المالية والإدارية لمنظمة العمل العربية لمدة ســنتين (2023 إلى 2025) ، من ممثلي الدول التالية :

(أ) تشكيل الهيئة :

- عن فريق الحكومات :
  - المملكة الأردنية الهاشمية عضوا أصيلا
  - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عضوا أصيلا
  - جمهورية العراق عضوا أصيلا
  - دولة فلسطين عضوا أصيلا
  - المملكة المغربية عضوا أصيلا
  - الجمهورية اللبنانية عضوا إحتياطيا
  - دولة ليبيا عضوا إحتياطيا
- عن فريق أصحاب الأعمال :
  - السيد / طلا ل محمود حجازي (أصحاب أعمال / الجمهورية اللبنانية).
- عن فريق العمال :
  - السيد / أحمد بهنيس (عمال / المملكة المغربية).

(ب) دعوة الهيئة للانعقاد :

بناء على دعوة ســعادة الســيد / فايز علي المطيري - المدير العام لمنظمة العمل العربية لعقد اجتماعها في القاهرة / جمهورية مصـــر العربية خلال شـــهر فبراير/ شـــباط 2024 حتى انتهاء أعمالها لتدقيق الحسابات الختامية والاطلاع على تقارير مدققي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2023/12/31، لكل من :

1- مكتب العمل العربي / القاهرة.
2- المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية / دمشق.
3- المركز العربي للتأمينات الاجتماعية / الخرطوم.
4- المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل / الجزائر.
5- المركز العربي لتنمية الموارد البشرية / طرابلس.

حضر السادة أعضاء هيئة الرقابة المالية والإدارية التالية أسماءهم :

1- السيد / مهند يحيى رجب غش (حكومات / المملكة الأردنية الهاشمية)
2- السيد / طارق العشي (حكومات / الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)
3- السيدة / رجاء جرجيس عبد الله (حكومات / جمهورية العراق)
4- السيد / عبد الكريم دراغمة (حكومات / دولة فلسطين)
5- السيد/ طلال محمود حجازي (أصحاب أعمال / الجمهورية اللبنانية)

ولم يحضر الاجتماع :

1- السيد / ممثل المملكة المغربية (حكومات / المملكة المغربية) لم يتم تسمية المندوب.
2- السيد/ ممثل الجمهورية اللبنانية (حكومات - أحتياطياً / الجمهورية اللبنانية) لم يتم تسمية المندوب.
3- السيد / ممثل دولة ليبيا (حكومات – أحتياطياً / دولة ليبيا) لم يتم تسمية المندوب.
4- السيد / أحمد بهنيس (عمال / المملكة المغربية) تم الاعتذار.

(ج) اجتماع هيئة الرقابة المالية والإدارية

عملاً بأحكام النظام الداخلي لهيئة الرقابة المالية والإدارية فقد عقدت اجتماعها يوم الخميس الموافق 2024/2/1 في مقر المنظمة بحضور أعضائها المذكورين أعلاه تم الاتفاق على تشكيل الهيئة كما يلي :

- السيدة / رجاء جرجيس عبد الله رئيسا للهيئة
- السيد / طلال محمود حجازي نائبا لرئيس الهيئة ومقرراً

ثانيا: إختصاصات ومنهج عمل الهيئة:

تتمثل إختصاصات هيئة الرقابة المالية والإدارية المحددة بالنظام المالي والمحاسبي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة سالفة الذكر في الآتي :

1- تدقيق الحسابات الختامية للتحقق من صحتها والتعرف على حقيقة المركز المالي.
2- الاطلاع على السجلات والوثائق والبيانات وفحص أي سجلات أو وثائق تراها لازمة للقيام بمهامها، وكذلك الاتصال المباشر بالموظفين المعنيين.

3- التأكد من توافر الوثائق والعقود المؤيدة للمبالغ التي يجرى تدوير مخصصاتها بموجب أحكام المادة (21) من النظام المالي والمحاسبي الموحد.
4- مراقبة الإجراءات الإدارية الخاصة بشؤون الموظفين للتحقق من مطابقتها للموازنة والإجراءات المالية المقررة.
5- مراجعة قيود المخازن وسجلاتها ومستندات التوريد والصرف والتحصيل.

وتنفيذا لتلك الاختصاصات المشار إليها أعلاه قامت الهيئة بالاطلاع على ما يلي :

1. النظام المالي والمحاسبي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة.
2. النظام الأساسي الموحد لموظفي المنظمات العربية المتخصصة واللائحة التنفيذية له.
3. نظام المشتريات الموحد للمنظمات العربية المتخصصة.
4. اللائحة التنفيذية الخاصة بالتعاقد مع الخبراء في المنظمات العربية المتخصصة.
5. نموذج البيانات والمعلومات المطلوبة لإعداد تقارير هيئة الرقابة المالية والإدارية.
6. نظام مكافأة نهاية الخدمة الموحد لموظفي المنظمات العربية المتخصصة.
7. نماذج الإجازات لموظفي المنظمات العربية المتخصصة.
8. الهيكل النموذجي لتصنيف الحسابات وتفسيره.
9. المذكرة الايضاحية للحساب الختامي.
10. قيود الاقفال في نهاية السنة المالية.
11. اللائحة التنظيمية الموحدة لوحدة الرقابة الداخلية للمنظمات العربية المتخصصة.
12. نموذج إعداد تقرير المراقب الداخلي للمنظمات العربية المتخصصة.
13. نظام المخازن الموحد للمنظمات العربية المتخصصة.
14. الموازنة التقديرية المعتمدة للمنظمة لعام 2023.
15. الحسابات الختامية والمركز المالي في 2023/12/31.
16. قيود الصرف والتحصيل والتسوية لمنظمة العمل العربية.
17. السجلات المالية والوظيفية لمنظمة العمل العربية.
18. سجل الموجودات الثابتة ومحاضر الجرد لمنظمة العمل العربية.
19. بيان المشروعات المنفذة والتي هي تحت التنفيذ والأخرى التي لم تنفذ.
20. ملفات العاملين بالمنظمة.
21. الهيكل التنظيمي للمنظمة.
22. تقرير المراقب الخارجي والحسابات الختامية (لمكتب العمل العربي والمراكز والمعاهد) للسنة المالية المنتهية في 2023/12/31.
23. التقرير والتوصيات الصادرة عن الاجتماع رقم (32) للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المنعقد في يوليو 2023.

إعتمدت الهيئة لتنفيذ مهامها منهجية مراجعة نماذج من الأعمال التالية:

- مراجعة نماذج من الجوانب الإدارية والتنظيمية.
- مراجعة نماذج من الجوانب المالية وتدقيق السجلات والقيود المحاسبية والوقوف على مدى تنفيذ المشاريع والبرامج.
- إجراء المقابلات والاستفسارات مع المسؤولين.
- الاطلاع على الوثائق والمستندات المؤيدة للإجراءات المالية والإدارية.

- باشرت الهيئة مهامها وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأحكام النظام المالي والمحاسبي الموحد فيما يتعلق باختصاصات وصلاحيات هيئات الرقابة المالية والإدارية وفق النموذج الموحد لتقارير هيئات الرقابة للمنظمات العربية المتخصصة المعتمدة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

* * *

3- لجنة الحريات النقابية الدورة 42

- **الجهة المعنية بالتنفيذ:** إدارة الحماية الاجتماعية
- **مكان وتاريخ التنفيذ:** القاهرة، جمهورية مصر العربية، 4 مارس 2023

تنفيذاً للمادة الخامسة من نظام لجنة الحريات النقابية، وبناء على الدعوة الموجهة من المدير العام لمكتب العمل العربي، عقدت اللجنة دورتها الثانية والأربعين يوم السبت الموافق 4 مارس / آذار 2023 بمدينة القاهرة - جمهورية مصر العربية.

- عملاً بأحكام المادة الأولى من نظام عمل اللجنة، شارك في أعمال اللجنة كل من:

- السيد / بلال احمد مصطفى عمر ذوابة (دولة فلسطين / حكومات)
- السيد / محمدو ولد سيدي (الجمهورية الإسلامية الموريتانية / أصحاب الأعمال)
- السيد / بطرس سعادة (الجمهورية اللبنانية / عمال)
- السيد / محمد عبد الرزاق (جمهورية العراق / حكومات)
- السيدة / سعيدة نغزة (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية / أصحاب أعمال)
- المهندس / ناصر عبد العزيز الجريد (المملكة العربية السعودية / عمال)
- السيد / حوسين البدرى (دولة ليبيا / حكومات)

وقد أعتذر عن حضور الاجتماع كل من :

- السيد / الجبالي المراغي (جمهورية مصر العربية / عمال)
- السيد / حفيظ حفيظ (الجمهورية التونسية / عمال بموجب خطاب اعتذار

- **استأنفت اللجنة أعمالها حيث تم انتخاب هيئة مكتبها على النحو التالي:**

- المهندس / ناصر عبد العزيز الجريد	(المملكة العربية السعودية / عمال)	**رئيساً**
- السيد / محمدو ولد سيدي	(الجمهورية الإسلامية الموريتانية / أصحاب الأعمال)	**نائب الرئيس**
- السيد / بلال أحمد مصطفى عمر ذوابة	(دولة فلسطين / حكومات)	**مقرراً**

- **وفي ضوء الحوار والمناقشات التي سادت عمل اللجنة خلال دورة انعقادها الثانية والأربعين توصلت اللجنة إلى التوصيات التالية :**

1. العمل على تكريس الحوار الاجتماعي في الدول العربية من خلال تطوير وتحديث مضامينه وآلياته ومأسسته باعتباره مدخلاً أساسياً لتحقيق العدالة الاجتماعية وأحد اهم ركائز السلم الاجتماعي.
2. إعداد برامج تثقيفية للعمال بهدف إعداد كوادر عمالية لتعزيز الحقوق والحريات النقابية وبما يكفل زيادة وعي العمال و رفع قدراتهم التنافسية في أسواق العمل.
3. دعوة الدول العربية إلى مواءمة تشريعاتها الوطنية لتتماشى مع المعايير العربية والدولية بشأن الحقوق والحريات النقابية بحيث تنعكس هذه الحقوق على ما هو مطبق على أرض الواقع.
4. دعوة منظمة العمل العربية إلى الترويج للاتفاقيتين العربيتين رقم (8) بشأن الحقوق والحريات النقابية ورقم (11) بشأن المفاوضة الجماعية ودعوة الدول العربية غير المصادقة الى التصديق عليهما.
5. التأكيد على دور منظمات العمال وأصحاب الأعمال في التعاون مع الحكومات عند إعداد التقارير الدورية التي ترسل إلى لجنة الخبراء القانونيين بشأن التحقق من مدى الوفاء بالتزامات هذه الدول تجاه معايير العمل العربية خاصة في مجال الحقوق والحريات النقابية.
6. أهمية العمل على مد مظلة الحماية التشريعية والاجتماعية على كافة العاملين وبخاصة العاملين في القطاع الزراعي والقطاع غير المنظم مما يعزز العدالة الاجتماعية والسلم الأهلي ويحقق أهداف التنمية المستدامة.
7. التأكيد على أهمية مشاركة المرأة العاملة العربية في النقابات العمالية، وتحقيق التمكين النقابي لها على المستويات القيادية.
8. الترويج للدور الهام الذي تقوم به لجنة الحريات النقابية وآليات عملها من خلال التواصل مع الحكومات العربية في مجال تعزيز الحقوق والحريات النقابية.

9. إدانة الانتهاكات اللاإنسانية التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي تجاه الشعب الفلسطيني والطلب من منظمة العمل الدولية تكثيف جهودها لوقف ممارسات الاحتلال الإسرائيلي المتكررة للحقوق والحريات النقابية وحقوق الإنسان في فلسطين ، واستمرار بذل الجهود العربية لفضح هذه الاعتداءات ووضع حد لها في كافة المحافل الدولية حتى زوال الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.
10. التأكيد على أهمية الحفاظ على حقوق واستقلالية الحركة العمالية السودانية وتعزيز الحقوق والحريات النقابية من خلال توسيع نطاق الحوار الاجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين في جمهورية السودان .
11. الطلب من مكتب العمل العربي التشاور والتواصل مع الأطراف المعنية في المذكرة المقدمة من الاتحاد العام التونسي للشغل بشأن التطورات الأخيرة في الجمهورية التونسية في إطار التمسك بالحوار الاجتماعي.
12. توجيه الشكر والتقدير للمدير العام لمنظمة العمل العربية ومساعديه على الأنشطة والندوات والبرامج المتميزة في مجال الحوار الاجتماعي والحقوق والحريات النقابية ودعوة المنظمة إلى الاستمرار في تكثيف الأنشطة الخاصة بالحقوق العمالية.

* * *

4- مجلس إدارة منظمة العمل العربية الدورة (98)

- **مكان وتاريخ التنفيذ:** القاهرة، 5 - 6 مارس / أذار 2023
- **جدول الأعمال:**
- **البند الأول:تقرير عن أوضاع عمال وشعب فلسطين في الأراضي العربية المحتلة.**
- **البند الثاني:متابعة تنفيذ قرارات الدورة «97» لمجلس إدارة منظمة العمل العربية (بغداد / جمهورية العراق، 16 – 17 أكتوبر / تشرين الأول 2022)**
- **البند الثالث:المسائل المالية والإدارية:**

- الموقف المالي للمنظمة من حيث المساهمات والمتأخرات على الدول الأعضاء حتى (2023/3/1)
- النظر في تعيين المراجعين القانونيين لتدقيق الحسابات لمنظمة العمل العربية لعامي "2023 – 2024
- تكهين سيارة وشراء سيارة جديدة للمركز العربي لتنمية الموارد البشرية (طرابلس)
- تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية وتقارير مراقبي الحسابات عن الحسابات الختامية لمكتب العمل العربي بالقاهرة والمراكز والمعاهد التابعة للمنظمة عن السنة المالية المنتهية في (2022/12/31)
- تقرير الرقابة الداخلية.

- **البند الرابع:تقرير عن نتائج اعمال الدورة (43) للجنة الخبراء القانونيين.**
- **البند الخامس: تقرير عن نتائج اعمال الدورة (21) للجنة شـــئون عمل المرأة العربية.**
- **البند السادس: تقرير عن نتائج اعمال الدورة (42) للجنة الحريات النقابية.**
- **البند الســابع: مشــروع الاســتراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني (المعدلة).**
- **البند الثامن:الاعداد والتحضير للاجتماع السنوي للمجموعة العربية المشاركة في الدورة (111) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف -2023)**
- **البند التاسع:تقرير عن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية بين الدورتين:**

(97) لمجلس الإدارة (16 – 17 أكتوبر / تشرين الأول 2022)

(98) لمجلس الإدارة (5 – 6 مارس / آذار 2023)

- **البند العاشــر : تحديد مشــروع جدول اعمال الدورة (50) لمؤتمر العمل العربي 2024.**
- **البند الحادي عشر: التقارير التكميلية للسيد المدير العام:**

أولاً: تقرير عن نتائج أعمال الاجتماع الاستثنائي للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن للمجلس الاقتصـــادي والاجتماعي (26 – ديسمبر / 2022)

ثانياً: تقرير حول لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك الدورة العادية (54) (24 – 26 يناير / كانون الثاني 2023)

ثـالثـاً: تقرير حول نتـائج أعمـال الـدورة (111) للمجلس الاقتصـــادي والاجتماعي (فبراير / شباط 2023)

- **البند الثاني عشر: ما يستجد من أعمال.**

*** * ***

5- مؤتمر العمل العربي الدورة (49)

استناداً إلى نص الفقرتين (الأولى والثانية) من المادة الخامسة من دستور منظمة العمل العربية والمادة الثالثة من نظام العمل بالمؤتمر، عقدت منظمة العمل العربية الدورة التاسعة والأربعين لمؤتمر العمل العربي، في مدينة القاهرة خلال الفترة من 22 - 29 مايو / أيار 2023.

- **تاريخ ومكان التنفيذ :** القاهرة - جمهورية مصر العربية، 22 - 29 مايو / أيار 2023.

شارك في أعمال المؤتمر (415) عضواً يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة من (21) دولة عضو في منظمة العمل العربية والمنظمات المراقبة، بالإضافة إلى مشاركة ممثلي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وعدد من المنظمات والاتحادات العربية والإقليمية والدولية، بصفة مراقب ويبلغ عدد أعضائهم المشاركين (56) عضواً.

- **تضمن جدول أعمال الدورة (49) لمؤتمر العمل العربي لعام 2023 البنود التالية:**

1. تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي.
2. النظر في قرارات وتوصيات مجلس الإدارة.
3. متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربي السابق.
4. المسائل المالية والخطة والموازنة.
5. تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية.
6. مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (111) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف، 5 - 16 يونيو / حزيران 2023).
7. تشكيل الهيئات الدستورية والنظامية (2023 - 2025)
8. مناقشة أولى - بشأن إصدار أداة معيارية حول " الأنماط الجديدة للعمل" وتعديل الاتفاقية رقم (9) لعام 1977 بشأن التوجيه والتدريب المهني.
9. بند فني حول سياسات التعليم والتدريب التقني والمهني في ظل التحول الرقمي.
10. بند فني حول مستقبل الضمان الاجتماعي في المنطقة العربية.
11. تحديد مكان وجدول أعمال الدورة (50) لمؤتمر العمل العربي (2024).

6- مجلس إدارة منظمة العمل العربية الدورة (99)

- **مكان وتاريخ التنفيذ:** الدوحة، دولة قطر، 12 - 13 أكتوبر / تشـــرين الأول 2023
- **جدول الأعمال:**

البند الأول : انتخاب هيئة رئاسة مجلس الإدارة.

البند الثاني : تقرير عن أوضـــاع عمال وشـــعب فلســـطين في الأراضـــي العربية المحتلة

البند الثالث : متابعة تنفيذ قرارات الدورة «98» لمجلس إدارة منظمة العمل العربية (القاهرة، 5 - 6 مارس / أذار 2023).

البند الرابع : متابعة تنفيذ قرارات الدورة العادية «49» لمؤتمر العمل العربي «القاهرة، 22 - 29 مايو / أيار 2023»

البند الخامس :المسائل المالية والإدارية :

- الموقف المالي للمنظمة من حيث المســـاهمات والمتأخرات على الدول الأعضاء كما في 1 / 10 / 2023.
- مناقلة فى موازنة المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل / الجزائر.
- متابعة تنفيذ تقرير وتوصـــيات الاجتماع (32) للجنة المنظمات للتنســـيق والمتابعة (يوليو/ تموز 2023)
- تقرير الرقابة الداخلية لمكتب العمل العربي.

البند السادس :استكمال تشكيل لجنة الحريات النقابية بمكتب العمل العربي لمدة عامين «2023 - 2025»

البند الســـابع :اســـتكمال تشـــكيل لجنة شـــؤون عمل المرأة العربية لمدة عامين «2023 - 2025»

البند الثامن :شعار منظمة العمل العربية.

البند التاسع : دراسة تقليص فترة انعقاد مؤتمر العمل العربي إلى خمسة أيام.

البند العاشر : تقرير عن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية بين:

- الدورة (98) لمجلس الإدارة (القاهرة، 5 - 6 مارس / آذار 2023
- الـــــدورة (99) لمجلس الإدارة (12 - 13، أكتوبر / تشـرين الأول 2023)

البند الحادي عشر التقارير التكميلية للسيد المدير العام:

- تقرير حول نتائج أعمال الدورة «55» للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك (13 - 15 يونيو / حزيران 2023).
- تقرير عن نتائج أعمال الدورة «112» للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (القاهرة: 27 - 31 أغسطس / آب 2023).

البند الثاني عشر: ما يستجد من أعمال

* * *

7- اجتماع لجنة الخبراء القانونيين الدورة 44

- **مكان وتاريخ التنفيذ:** القاهرة / جمهورية مصر العربية، 20 - 21 ديسمبر / كانون الأول 2023
- **الجهة المعنية بالتنفيذ:** إدارة الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل
- **أعضاء اللجنة:**

1. الأستاذ / حمادة أبو نجمة	المملكة الأردنية الهاشمية
2. الدكتور / علي فيصل الصديقي	مملكة البحرين
3. الأستاذ / محمد كشو	الجمهورية التونسية
4. السيدة / ماجدة إبراهيم عبد الرحيم	جمهورية العراق
5. الأستاذ / إيهاب عبد العاطي عليان	جمهورية مصر العربية

- **جدول الأعمال:**

أولاً: انتخاب رئيس الدورة 44 للجنة الخبراء القانونيين لمدة عام.

ثانياً: مناقشة مشروع تقرير لجنة الخبراء القانونيين في دورته (44).

الجزء الأول: دراسة التقارير السنوية حول اتفاقيات العمل العربية لعام 2023.

الجزء الثاني: متابعة الردود على ملاحظات لجنة الخبراء القانونيين.

الجزء الثالث: دراسة تقارير وردت بعد انعقاد اجتماع اللجنة.

خلال العام السابق - 2022 وعن أعوام سابقة.

الجزء الرابع: موضوعات تتعلق بمعايير العمل العربية:

أولاً: الأداة المعيارية الجديدة حول " الأنماط الجديدة للعمل" و تعديل الاتفاقية العربية رقم 9 لعام 1977بشأن التوجيه والتدريب المهني.

ثانياً: إصدار أدوات معيارية جديدة.

ثالثاً: جهود منظمة العمل العربية بشأن معايير العمل.

- **التوصيات:**

1. تؤكد اللجنة على أن المقصـــود بما ورد في المادة العاشـــرة من نظام اتفاقيات وتوصيات العمل العربية بعرض الاتفاقية على السلطات المختصة لاتخاذ ما تراه مناسـباً لها من تصـديق أو غيره، هو عرضـها على السـلطة التي تملك صـلاحية اتخاذ مثل هذا القرار كما هو منصـوص عليه في دسـتورها، وهذا العرض لا يعتبر متحققـاً إلا بعرض الاتفـاقيـة على الســـلطـة التي تختص بالتصديق على الاتفاقيات في الدولة – بغض النظر على تسميتها – أما خلاف ذلك من إجراءات إدارية فانه لا يعد عرضاً كما تنص عليه المادة المذكورة.
2. تؤكد اللجنة دعوتها للدول العربية لإشـراك أحد الموظفين المختصـين بمعايير العمل في وزارة العمل ضمن الوفد الحكومي في مختلف دورات مؤتمر العمل العربي لحضـور أشـغال لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصـيات وتأمين الحوار والتواصـل بين هؤلاء الموظفين ولجنة الخبراء القانونيين الممثلة برئيسـها في المؤتمر ومكتب العمل العربي لتحقيق التنفيذ الكامل والصـــحيح لالتزامات الدول الأعضاء بشأن المعايير.
3. تؤكد اللجنة على ضـــرورة مراعاة حكومات الدول الأعضـــاء عند إعدادها الردود والتقارير التي ترســـلها لمكتب العمل العربي، التنســـيق مع منظمات أصحاب الأعمال والعمال أثناء فترة الإعداد وعدم الإكتفاء بإرسال نسخة للعلم فقط. وذلك وفقاً للمادة الســـابعة عشـــرة من نظام إتفاقيات وتوصـــيات العمل العربية.
4. تدعو اللجنة الدول الأعضـاء إلى الإسـتفادة من إمكانية المصـادقة الجزئية التي تتيحها معظم الإتفاقيات، وبما يتناســـب مع ظروف الدولة وإجراءاتها، الأمر الذي ســـيســـاعدها في تحقيق المزيد من التصـــديقات والإنســـجام التدريجي لتشريعاتها وإجراءاتها مع المعايير الواردة فيها.
5. لاحظت اللجنة أن بعض الدول الأعضـــاء أشـــارت في تقاريرها إلى أن عدم التصـــديق على الاتفاقيات يعود إما إلى اختلافات بين تشـــريعاتها الوطنية والمعايير الواردة في الاتفاقيات، أو أن هذه المعايير لا تتفق مع التوجهات والسياسات الوطنية ذات الصلة بمضمون المعايير. وترى اللجنة أن المبررات المشـــار إليها على الرغم من أهميتها يجب أن لا تكون عائقاً دون قيام الدول الأعضاء بالتصديق على الإتفاقيات الذي يؤدي إلى تعديل قوانينها بما يتفق مع المعايير، وهذا بدوره يساهم في تحقيق أحد الأهداف التي تسعى منظمة العمل العربية إلى الوصـول إليها وهو وجود مسـتويات متماثلة في تشـريعات العمل العربية.

6. ترى اللجنة أنه من الضروري أن يكون هناك تواصل مباشر بين مكتب العمل العربي والدول الأعضاء وبالأخص التي لديها صعوبات في عرض الإتفاقيات أو التصديق عليها أو تطبيقها، وذلك من خلال حلقات نقاشية أو دورات تدريبية للعاملين في مجال المعايير.
7. تؤكد اللجنة على ضـــرورة الرد وفقاً لنماذج التقارير المعدة من مكتب العمل العربي، كما تؤكد على ضـرورة إدراج نص التشـريع الوطني الذي يغطي كل حكم من أحكام الاتفاقية في التقارير المرسـلة من الدول الأعضـاء حتى تتمكن اللجنة من الاطلاع عليه والتثبت من توفر التغطية التشريعية لأحكام الاتفاقيات محل المتابعة، وأن تكون الإجابات مباشرة في الموضوع بذكر وجود التغطية التشريعية ونص المادة أو المواد التشريعية ذات العلاقة المباشرة الداعمة لذلك فقط.
8. تؤكد اللجنة على ضـرورة الالتزام بالمواعيد المحددة لتلقي تقارير المتابعة من قبل الدول الأعضـاء حتى تتمكن اللجنة من دراستها وإبداء الملاحظات بشأنها ومن ثم عرضها على المؤتمر العام.
9. تثمن اللجنـة الجهود المبـذولـة من مكتـب العمـل العربي (إدارة الحمـايـة الاجتماعية) وتدعو إلى تكثيف الأنشـطة المتعلقة بالمعايير في وزارات العمل العربيـة وتقديم الـدعم الفني لهـا من أجـل تحقيق المزيـد من التعـاون بين هـذه الوزارات ومكتب العمل العربي ولجنة الخبراء القانونيين مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة من المعايير وإيفاء الدول بالتزاماتها في هذا الشأن.

المحتويـــات

المحـور والمجـال	رقم الصفحة
تـقديـــم.	**3**
أولا: محور الحماية الاجتماعية:	**5**
- مجال علاقات العمل.	**6**
- مجال شؤون عمل المرأة العربية	**11**
- مجال عمل الأطفال.	**13**
- مجال التأمينات الاجتماعية	**15**
- مجال الصحة والسلامة المهنية	**18**
- مجال الثقافة العمالية وبحوث العمل	**31**
ثانيا: محور التنمية البشرية والتشغيل:	**36**
- مجال التشغيل	**37**
- مجال التصنيف العربي المعياري للمهن	**49**
- مجال التنقل والهجرة	**50**
- تنمية الموارد البشرية	**60**
- إدارة العمل والتشغيل	**62**
ثالثا: محور العلاقات العربية والدولية	**65**
- مجال العلاقات العربية والدولية	**65**
- مجال التعاون الفني	**71**
رابعا: محور الإعلام والتوثيق والمعلومات:	**89**
- مجال الإعلام والنشر	**89**
- مجال التوثيق والمعلومات	**91**
- مجال الإصدارات والدراسات والترجمة	**94**
خامساً: محور الاجتماعات الدستورية والنظامية	**102**

مؤتمر العمل العربي

الدورة الخمسون

بغداد، جمهورية العراق | 27 أبريل / نيسان - 4 مايو / آيار 2024

(و . م . ع . ع . د 50 / 1)

القسم الثانى

البند الاول

تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي

ملاحق (القسم الثانى)

الملحق رقم (1) : تقرير عن نتائج أعمال الدورة (43) للجنة الحريات النقابية (مارس / آذار 2024) .

الملحق رقم (2) : تقرير عن نتائج أعمال الدورة (22) للجنة شئون عمل المرأة العربية (فبراير / شباط 2024).

الملحق رقم (3) : تقرير عن مشروع الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل (المحدثة) .

مؤتمر العمل العربي

الدورة الخمسون

بغداد، جمهورية العراق | 27 أبريل / نيسان - 4 مايو / آيار 2024

(و . م . ع . ع . د 50 / 1)

القسم الثانى / ملحق 1

البند الاول

تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي

ملاحق (القسم الثانى)

الملحق رقم (1) : تقرير عن نتائج أعمال الدورة (43) للجنة الحريات النقابية (مارس / آذار 2024) .

تقديـــــــم

أولاً : تنفيذاً للمادة الخامسة من نظام لجنة الحريات النقابية ، وبناء على الدعوة الموجهة من المدير العـــام لمنظمة العمـــل العـربية ، عقـــدت اللجنة دورتها الـثـالـثـة والاربعـــون يوم الجمعـة المـوافق 1 مارس / آذار 2024.

ثانياً : عملاً بأحكام المادة الأولى من نظام عمل اللجنة ، شارك في أعمال اللجنة كل من :

- **السيد / عماد حمدي علي حمدان (جمهورية مصر العربية / عمال)**
- **السيد / كمال خليفة الهمالي (دولة ليبيا / حكومات)**
- **السيدة / سعيدة نغزة (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية / أصحاب أعمال)**
- **السيد / عاشور تلي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية / عمال)**
- **السيد / أسامه سلمان حسن (مملكة البحرين)**
- **السيد / سعد الدين حميدى صقر (الجمهورية اللبنانية)**

وقد أعتذر عن حضور الاجتماع:

- **السيد / بوعلام عيساوي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية / حكومات)**
- **السيد / حمد علي المري (دولة قطر / أصحاب الأعمال)**
- **السيد / رفيق العلوني (الجمهورية العربية السورية)**

ثالثا : تضمن جدول أعمال الدورة الثالثة والاربعين للجنة البنود التالية :

1- انتخاب هيئة مكتب لجنة الحريات النقابية .

2- متابعة تنفيذ توصيات الدورة (42) للجنة الحريات النقابية.

3- المساهمة في تعزيز الحقوق والحريات النقابية في الوطن العربي.

رابعا: نظرت اللجنة في الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها وتوصلت بشأنها إلى التوصيات المبينة في التقرير المرفق .

خامسا : عرض مكتب العمل العربي تقرير لجنة الحريات النقابية ، على مجلس الإدارة في دورته العادية المائة (القاهرة ، 2 – 3 مارس آذار 2024) ، **وقد اتخذ المجلس بشأنه القرار التالي:-**

1- أخذ العلم بالتقرير.

2- إحالة تقرير اللجنة إلى الدورة (50) لمؤتمر العمل العربي ، مع التوصية بالمصادقة عليه.

سادساً: الأمر معروض على المؤتمر العام الموقر للتفضل بالنظر والتوجيه بما يراه مناسباً.

فايز على المطيري

المدير العام

** مرفق تقرير لجنة الحريات النقابية الدورة (**43**).

جامعة الدول العربية
منظمة العمل العربية
ARAB LABOR ORGANIZATION
1965

لجنة الحريات النقابية

الدورة 43

القاهرة ، 1 مارس / آذار 2024

القرارات

تقـــــديم

أولاً : تنفيـذاً للمـادة الخامسـة مـن نظـام لجنـة الحريـات النقابيـة ، وبنـاء علـى الـدعوة الموجهـة مـن المـدير العـام لمكتـب العمـل العربـي ، عقـدت اللجنـة دورتهـا الثالثـة والأربعـين يـوم الجمعـة الموافـق 1 مـارس / أذار 2024 بمدينـة القـاهرة - جمهورية مصر العربية.

ثانيـاً : عمـلاً بأحكـام المـادة الأولـى مـن نظـام عمـل اللجنـة ، شـارك فـي أعمـال اللجنـة كـل من:

- **السيد / عماد حمدي علي حمدان (جمهورية مصر العربية / عمال)**
- **السيد / كمال خليفة الهمالي (دولة ليبيا / حكومات)**
- **السيدة / سعيدة نغزة (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية / أصحاب أعمال)**
- **السيد / عاشور تلي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية / عمال)**
- **السيد / أسامه سلمان حسن (مملكة البحرين)**
- **السيد / سعد الدين حميدى صقر (الجمهورية اللبنانية)**

وقد أعتذر عن حضور الاجتماع:

- **السيد / بوعلام عيساوي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية / حكومات)**
- **السيد / حمد علي المري (دولة قطر / أصحاب الأعمال)**
- **السيد / رفيق العلوني (الجمهورية العربية السورية)**

ثالثاً : تضمن جدول أعمال الدورة الثالثة والأربعون للجنة ما يلي:

1- انتخاب هيئة مكتب لجنة الحريات النقابية .

2- متابعة تنفيذ توصيات الدورة (42) للجنة الحريات النقابية.

3- المساهمة في تعزيز الحقوق والحريات النقابية في الوطن العربي.

4- ما يستجد من أعمال .

رابعاً : بدأ الاجتماع بترحيب **سعادة السيد / فايز علي المطيري – المدير العام لمنظمة العمل العربية** ، بأعضاء اللجنة متمنيا لهم التوفيق والنجاح ، كما أكد على حرص المنظمة الدائم على تسخير كافة جهودها من أجل دعم الحركة العمالية العربية للقيام بدورها في تحقيق الاستقرار والتوازن في علاقات العمل وتحسين شروط وظروف العمل وخلق بيئة عمل تعمل على تحقق اهداف وغايات التنمية بكافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق المساواة الاجتماعية وإقرار السلم الاجتماعي.

خامساً : استأنفت اللجنة أعمالها حيث تم انتخاب هيئة مكتبها على النحو التالي:

- **السيد / عماد حمدي علي حمدان (جمهورية مصر العربية / عمال) رئيساً**
- **السيدة / سعيدة نغزة (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية / أصحاب أعمال) نائب الرئيس**
- **السيد / كمال خليفة الهمالي (دولة ليبيا / حكومات) مقرراً**

سادساً : مثل منظمة العمل العربية في أعمال اللجنة كل من:

- السيد / اسلام سناء المشرف على إدارة الحماية الاجتماعية
- الدكتورة / رانية رشدية المشرف على إدارة الاعلام والتوثيق والمعلومات
- السيدة / حنان قايد رئيسة وحدة التعاونيات والخدمات الاجتماعية العمالية
- السيد / مروان عثمان ديوان المدير العام
- السيد / هشام فاروق وحدة الطباعة والتصوير

سابعاً : سير أعمال اللجنة :

باشـــرت اللجنة أعمالها اســـتنادا إلى نظام عملها ، وفي اطار الأحكام التي نص عليها الميثاق العربي للعمل ودســـتور منظمة العمل العربية والدســـاتير والقوانين الوطنية والاتفاقيات والمواثيق العربية والدولية بشـــان الحقوق والحريات النقابية ، والمبادئ التي استقرت نتيجة للتطور التاريخي للحركة العمالية العربية والدولية .

ثامناً : وفي ضـــوء الحوار والمناقشـــات التي ســـادت عمل اللجنة خلال دورة انعقادها الثالثة والأربعين توصلت اللجنة إلى التوصيات التالية :

1. ادانة جرائم الإبادة الجماعية التي ترتكبها ســلطات الاحتلال الإســرائيلية بحق الشــعب الفلسـطيني وخاصــة العمال، والطلب من منظمة العمل الدولية اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه الانتهاكات المستمرة لسلطات الاحتلال الإسـرائيلي من اجل احترام حق الانسـان الفلســـطيني في العمل في ظروف آمنة التزاماً بمعايير العمل الدولية واحترام الحقوق والحريات النقابية لعمال فلسطين.
2. دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية لتقديم شـكاوى ضـد ممارسـات سـلطات الاحتلال الاسـرائيلي والانتهاكات اللاإنسـانية التي ارتكبت بحق عمال وشـعب فلسـطين والأراضــي العربية المحتلة (جنوب لبنان – الجولان السـوري المحتل) المتعلقة بمخالفة معايير العمل الدولية وخاصة التي تتعلق بالحقوق والحريات النقابية.
3. العمل على مأسـسـة الحوار الاجتماعي من خلال إنشـاء آليات مسـتدامة له تشـمل كافة الفاعلين، بحيث يكون لها قدرة استباقية وفكر متطور لتجنب الأزمات والتوترات ورسم السياسات المتعلقة بتفعيل الحوار الاجتماعي وتكريسه.
4. التأكيد على الدور الهام الذي تقوم به منظمة العمل العربية في النهوض بالحركة النقابية في الدول العربية وترسيخ وحدتها عبر الهياكل والدساتير الخاصة بها.
5. التأكيد على أهمية التوســع في نطاق مضــامين وموضــوعات الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاثة وبما يهدف إلى تعزيز الحقوق والحريات النقابية.
6. تعزيز ثقافة احترام الحقوق والحريات النقابية وتكريس أسـس المفاوضـة الجماعية على كافة المستويات (المؤسساتية والقطاعية والوطنية).

7. أهمية العمل على توسيع قاعدة الاتحادات والنقابات العمالية لتشمل العاملين في الزراعة والعاملين في الاقتصـــاد غير المنظم والعاملين في الأنماط الجديدة للعمل ومد مظلة الحماية الاجتماعية لتشملهم.

8. تعزيز القدرات والمهارات من خلال التدريب والدراسات والبحوث والإعلام ووسائل الاتصال الحديثة بهدف إعداد كوادر نقابية وبما يكفل زيادة وعي العمال و رفع قدراتهم التنافسية في أسواق العمل.

9. دعوة الدول العربية إلى مواءمة تشـــريعاتها الوطنية لتتماشـــى مع المعايير العربية والدولية بشـــأن الحقوق والحريات النقابية بحيث تنعكس هذه الحقوق على ما هو مطبق على أرض الواقع.

10. دعوة منظمة العمل العربية إلى الترويج للاتفاقيتين العربيتين رقم (8) بشـــأن الحقوق والحريات النقابية ورقم (11) بشـــأن المفاوضـــة الجماعية ودعوة الدول العربية غير المصادقة الى التصديق عليهما.

11. التأكيد على دور الحكومات في التعاون مع منظمات العمال وأصـــحاب الأعمال عند إعداد التقارير الدورية التي ترســـل إلى لجنة الخبراء القانونيين بشـــأن التحقق من مدى الوفاء بالتزامات هذه الدول تجاه معايير العمل العربية خاصـــة في مجال الحقوق والحريات النقابية.

12. التأكيد على أهمية العمل على زيادة مشاركة المرأة العاملة العربية في النقابات العمالية، وتحقيق التمكين النقـــابي لهن على المستويات القيـــادية، والترويج للدليل التدريبي حول " تعزيز قدرات النساء في المجال النقابي".

13. توجيه الشـــكر والتقدير للمدير العام لمنظمة العمل العربية ومســـاعديه على الأنشـــطة والندوات والبرامج المتميزة في مجال الحوار الاجتماعي والحقوق والحريات النقابية ودعوة المنظمة إلى الاستمرار في تكثيف أنشطتها بهذه المجالات.

مقرر اللجنة	رئيس اللجنة
السيد / كمال خليفة الهمالي	السيد / عماد حمدي علي حمدان
(دولة ليبيا / حكومات)	(جمهورية مصر العربية / عمال)

حنان
هشام

مؤتمر العمل العربي

الدورة الخمسون

بغداد، جمهورية العراق | 27 أبريل / نيسان - 4 مايو / آيار 2024

(و . م . ع . ع . د 50 / 1)

القسم الثانى / ملحق 2

البند الاول

تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي

ملاحق (القسم الثانى)

الملحق رقم (2) : تقرير عن نتائج أعمال الدورة (22) للجنة شئون عمل المرأة العربية (فبراير / شباط 2024).

تقديـــــــم:

أولا : تنفيذا لأحكام المادة السادسة من النظام الأساسي للجنة شئون عمل المرأة العربية والذي ينص على أن تجتمع اللجنة مرة واحدة في العام ، بدعوة من المدير العام لمنظمة العمل العربية ، تم توجيه الدعوة للسيدات عضوات اللجنة للمشاركة في أعمال الدورة الثانية والعشرين .

ثانيا : عقدت منظمة العمل العربية اجتماعات الدورة الثانية والعشـــرين للجنة شـــئون عمل المرأة العربية يوم الخميس الموافق 22 فبراير / شـــباط 2024 ، وقد عرض مكتب العمل العربي وثيقة تتضمن البنود المعروضة على اجتماعات اللجنة على النحو التالي:

البند الاول : تشكيل الامانة العامة للجنة شؤون عمل المرأة العربية لمدة عـــامين

البند الثاني: القيمة الاقتصـادية لأعمال الرعاية غير مدفوعة الاجر وتأثير ذلك على تشـغيل المرأة العربية: ورقة سياسات

البند الثالث: أنشطة لجنة شؤون عمل المرأة العربية 2024 – 2025

البند الرابع: متابعة تنفيذ الاســـتراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في اطار أهداف التنمية المستدامة 2030.

ثالثاً : نظرت اللجنة في الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها وتوصلت بشأنها إلى التوصيات المبينة في التقرير (مرفق) .

رابعاً : عرض مكتب العمل العربي تقرير لجنة شـؤون عمل المرأة العربية على مجلس الإدارة في دورته المائة (القاهرة ، 2 – 3 مارس / آذار 2024) ، **وقد اتخذ المجلس بشـــأنه القرار التالي:**

1. أخذ العلم بالتقرير .
2. إحالة تقرير اللجنة إلى الدورة (50) لمؤتمر العمل العربي ، مع التوصية بالمصادقة عليه.

خامساً : الأمر معروض على المؤتمر العام الموقر للتفضل بالعلم واتخاذ اللازم.

فايز علي المطيري

المدير العام

مرفق: تقرير لجنة شؤون عمل المرأة العربية الدورة (22).

التقرير الختامي

لاجتماع لجنة شؤون عمل المرأة العربية

الدورة الثانية والعشرون

(القاهرة ، 22 فبراير / شباط 2024)

تقـــديم

بدعوة من معالي المدير العام لمنظمة العمل العربية ، عقدت لجنة شـؤون عمل المرأة العربية دورتها الثانية والعشـرين في القاهرة بجمهورية مصـر العربية يوم الخميس الموافق 22 فبراير / شباط 2024 وذلك بحضور كل من :

- **عن فريق الحكومات :**
  - **السيدة / حصة حسن الخيال — دولة الإمارات العربية المتحدة**
  - **السيدة / سعيدة أدلدوش — المملكة المغربية**
- **عن فريق أصحاب الأعمال :**
  - **السيدة / عائشة محمد الجاسم — دولة الامارات العربية المتحدة**
  - **السيدة / لجينة محسن حيدر درويش — سلطنة عُمان**
  - **السيدة / العنود المهندي — دولة قطر**
- **عن فريق العمال :**
  - **السيدة / حصة عبيد الطنيجي — دولة الامارات العربية المتحدة**
  - **السيدة / صفية شمسان — مملكة البحرين**
  - **السيدة / سهام بوستة — الجمهورية التونسية**
  - **السيدة / عايدة محي الدين — جمهورية مصر العربية**

عضوات من اختيار المدير العام :

- **النائبة / تمام محمد الرياطي — المملكة الاردنية الهاشمية**
- **الدكتورة / سناء العصفور — دولة الكويت**
- **السيدة / سميرة محمد دخيل — دولة ليبيا**
- **السيدة / سحر غدار — الجمهورية اللبنانية (مقررة اللجنة)**

تـم إفتتـــاح اجتمـــاع اللجنـة فـي تمـام السـاعة العاشـرة مـن صـباح يـوم الخمـيس الموافـق 22 فبرايـر/ شـباط 2024 **بكلمــة ســعادة الاســتاذ / فــايز علــي المطيــري - المــدير العــام لمنظمــة العمــل العربيــة** ، والتــي رحـب فيهـا بالسـيدات عضـوات اللجنـة وأكـد فيهـا علـى اهتمـام المنظمـة ودعمهـا الـدائم لانشـطة لجنـة المـرأة ، وقـدم فيهـا التهنئـة للعضـوات اللاتـي تـم اختيـارهن لعضـوية اللجنـة خـلال الفتـرة 2023 – 2025، وأكـد علـى دورهـن الهـام فـي التعـاون والتنسـيق لعقـد انشـطة علـى أعلـى مسـتوى والخـروج بتوصـيات هامـة لادمـاج قضـايا عمـل المـرأة ضـمن البـرامج التنموية في الدول العربية ،

أقرت اللجنة في بداية اجتماعها جدول أعمالها على النحو التالي :

البند الاول: انتخاب الامانة العامة للجنة شؤون عمل المرأة العربية لمدة عامين

البند الثاني: القيمة الاقتصادية لأعمال الرعاية غير مدفوعة الاجر وتأثير ذلك على تشغيل المرأة العربية: ورقة سياسات

البند الثالث: أنشطة لجنة شؤون عمل المرأة العربية 2024 – 2025

البند الرابع: متابعة تنفيذ الاســتراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في اطار أهداف التنمية المستدامة 2030 .

وبعد المناقشة وتبادل الآراء توصلت اللجنة إلى إقرار التوصيات التالية:

البند الاول

انتخاب الامانة العامة للجنة شؤون عمل المرأة العربية (2023 – 2025)

أولاً : تم إنتخاب هيئة الامانه العامة للجنة شؤون عمل المرأة العربية على النحو التالي :

السيدة/ لجينة محسن حيدر درويش - سلطنة عُمان أمينة عامة للجنة

السيدة/ عايدة محي الدين - جمهورية مصر العربية الامينة المساعدة عن العمال

السيدة/ سميرة محمد دخيل - دولة ليبيا الامينة المساعدة عن الحكومات

ممثلات الفرق الثلاثة:

عن فريق الحكومات: السيدة/ سعيدة أدلدوش - المملكة المغربية

عن فريق أصحاب الاعمال: السيدة/ عائشة محمد الجاسم - دولة الامارات العربية المتحدة

عن فريق العمال: السيدة/ سهام بوستة - الجمهورية التونسية

المقررة: السيدة/ سحر غدار - الجمهورية اللبنانية

ثانياً: تقديم الشكر والتقدير **للنائبة / سولاف درويش** الامينة العامة السابقة للجنه وعضوات الامانه العامة على جهودهن في خدمه قضــايا المرأة العاملة، والأنشــطة النوعية التي تم انجازها خلال عضــويتهن للجنة ، والعمل على تحقيق أهداف اللجنه خلال الدورة السابقة .

* * *

البند الثاني

القيمة الاقتصادية لأعمال الرعاية الاسرية غير مدفوعة الاجر

وتأثير ذلك على تشغيل المرأة

عرضـــت الدكتورة / جنـان الامـام الخبيرة الدوليـة والعربيـة في مجـال النوع الاجتماعي والمســاواة بين الجنســين ورقة عمل تناولت المحاور المختلفة للموضــوع من حيث:

القيمة الاقتصادية لعمل الرعاية غير المدفوعة: مناقشة القيمة الحقيقية لهذا العمل وكيف يؤثر في استقرار الأسرة وتمكين الآخرين للمشاركة في القوى العاملة.

المساواة في العمل: كيف يمكن أن تؤثر هذه الأعمال على فرص النساء في العمل المدفوع والتطور المهني، وهل تتسبب في تفاقم الفجوة بين الجنسين في سوق العمل؟

الدور الحكومي والسياسات العامة: كيف يمكن للحكومات والمؤسسات العامة دعم وتعزيز هذا النوع من العمل؟ هل هناك سياسات يمكن تبنيها لرفع قيمة هذا العمل وتحفيز المجتمع على الاعتراف به؟

التأثير على التنمية الشخصية والمهنية: كيف يؤثر أداء العمل الرعائي على التطور المهني والشخصي للنساء؟ هل يوفر هذا العمل فرص تعلم وتطوير للمهارات أم يقيدهن من التطور المهني؟

التأثير على الثقافة والتقاليد: كيف تؤثر القيم والتقاليد الثقافية على اعتبار العمل الرعائي ودور المرأة فيه؟

الحلول المستقبلية: ما هي السياسات والتغييرات الاجتماعية التي يمكن تبنيها لتحسين فرص العمل للنساء ورفع قيمة العمل الرعائي غير المدفوع؟

وبعد الاستماع للعرض ومناقشة مشروع ورقة السياسات،

توصي اللجنة بـ:

1- اعتماد ورقة سياسات حول القيمة الاقتصادية للأعمال غير مدفوعة الاجر، مع الأخذ بالملاحظات التي أبدتها السيدات عضوات اللجنة.
2- أهمية العمل على تبني استراتيجيات وطنية بخصوص اقتصاد الرعاية.
3- دعوة الدول العربية إلى التصديق على الاتفاقية العربية رقم (5) بشأن المرأة العاملة.
4- زيادة الوعي من خلال المناهج التعليمية والإعلام بأهمية القيمة الاقتصادية لأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر.
5- مد مظلة الضمان الاجتماعي للنساء اللاتي يتولين أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر.
6- العمل على سن التشريعات الخاصة بتعزيز حقوق المرأة والمتعلقة بالقيمة الاقتصادية بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر واتخاذ التدابير اللازمة لتمكينها من التوفيق في حياتها المهنية والعائلية.

* * *

البند الثالث

أنشطة لجنة شؤون عمل المرأة العربية 2024 – 2025

توصي اللجنة بـ

1- دعوة السيدات عضوات لجنة شؤون عمل المرأة العربية التنسيق مع الجهات المختصة بدولهن لعقد المنتدى العربي الثالث للمرأة العاملة في احدى الدول العربية خلال عام 2024 .

2- دعوة السيدات عضوات اللجنة بالتنسيق مع مكتب العمل العربي لتنفيذ دورات للنقابيات في بلدانهن لتحقيق اقصى استفادة من الدليل التدريبي حول " تعزيز قدرات النساء في المجال النقابي " الذي اصدرته المنظمة خلال عام 2023 .

* * *

البند الرابع

متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في اطار أهداف التنمية المستدامة 2030

توصي اللجنة بـ :

- أخذ العلم بما ورد في تقارير الدول حول التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030 ، وتدعو اللجنة الدول العربية مواصلة الجهود الرامية لتفعيل دور المراة وزيادة مشاركتها في كافة المجالات .

* وقد أعربت اللجنة عن دعمها الكامل للمراة الفلسطينية في ظل الجرائم والمجازر اللاإنسانية التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ، ووجهت لها التحية على تضحياتها الجليلة والصمود على ارض فلسطين.

* * *

مؤتمر العمل العربي

الدورة الخمسون

بغداد، جمهورية العراق | 27 أبريل / نيسان - 4 مايو / آيار 2024

(و . م . ع . ع . د 50 / 1)

القسم الثانى / ملحق 3

البند الاول

تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي

ملاحق (القسم الثانى)

الملحق رقم (3) : تقرير عن مشروع الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل (المحدثة) .

تقديم :

أولا : أصـدر مؤتمر العمل العربي في دورته السـادسـة والأربعين القرار رقم (1650) (القاهرة، ابريل / نيسـان 2019) والذي تضـمن مراجعة وتحديث الاسـتراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشـــغيل الصـــادرة عن منظمة العمل العربية عام 2003 مع الأخذ بعين الاعتبار أهداف التنمية المستدامة 2030.

ثانيا : تنفيذا لقرار المؤتمر ، تم تكليف مجموعة من الخبراء بمراجعة وتقييم الاسـتراتيجية ، تجاوبا مع تطلعات الشباب العربي في الحصـول على تعليم جيد النوعية للحصـول على فرصـة عمل لائقة ومسـتدامة ، لا سـيما وأن تحديث هذه الاسـتراتيجية يأتي في اطار ارسـاء منوال جديد للتنمية يرتكز على مواكبة متطلبات الانتقال العادل نحو الاقتصـــادات الجديدة والتطورات الســـريعة والمتلاحقة والمدفوعة بمحركات الثورة الصـــناعية الرابعة وتعزيز الاســـتقرار الاقتصادي والاجتماعي بالمنطقة العربية.

ثـالثـا : عقـدت منظمـة العمـل العربيـة اجتمـاعـا للخبراء العرب المكلفين بمراجعـة وتقييم هـذه الاسـتراتيجية (عبر تطبيق zoom) بتاريخ 19مارس / آذار 2023 لمناقشـة واعتماد خطة تحديث الاستراتيجية.

رابعا : تم الانتهاء من اعداد مشـروع المسـودة الأولية المحدثة للاسـتراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل ، وقامت المنظمة بتعميمها على أطراف الانتاج الثلاثة لموافاتها بملاحظاتهم ومقترحاتهم ومرئياتهم بشأنها.

خامســـا : تلقى مكتب العمل العربي عدد من ردود أطراف الانتاج الثلاثة وقام بادخال مجمل المقترحات والملاحظات في مسودة الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل المحدثة.

ســادســا : عرض مكتب العمل العربى تقريراً حول مشــروع الاســتراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشــغيل (المحدثة) على مجلس الادارة في دورته (100) ، وقد أتخذ المجلس القرار التالى :

1. أخذ العلم بمشروع الاستراتيجية .
2. إحالة مشـروع الاسـتراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشـغيل (المحدثة) إلى الدورة (50) لمؤتمر العمل العربى ، مع التوصية بالمصادقة عليه.

سابعا : الأمر معروض على مؤتمركم الموقر للتفضل بالتوجيه بما يراه مناسبا .

فايز علي المطيري

المدير العام

مشروع

الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل

(المحدثة)

تقديم

انطلاقا من المهام المنوطة بمنظمة العمل العربية وفق ما أقره دستورها المؤسس، ومن التزامها المتواتر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، وبالمكانة التي يحتلها تأهيل رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي والعمل اللائق. يأتي تحديث الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل في ظرفية تتسم بأزمات صحية واقتصادية عالمية متتالية، مما دفع بمعدلات البطالة للارتفاع. ومع التحولات المتسارعة للثورة التكنولوجية التي اثرت بعمق على اسواق العمل إضافة لتداعيات أزمة التغير المناخي، يأتي اعتبار التطلع لتنويع الاقتصادات العربية بالتوجه نحو تطوير الاقتصاد الرقمي والبيئي كاستجابة لهذه التغيرات.

فبعد عشرين عاماً من إقرار استراتيجية عربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل في عام 2003، وتنفيذا للقرار رقم (1650) الصادر عن مؤتمر العمل العربي في دورته (46) بالقاهرة، لعام 2019، والقاضي بتحديثها بناء على الأسس التالية:

أولا: ما راكمته منظمة العمل العربية من اجتهادات ورؤى متمثلة في توصيات مؤتمراتها، وما عقدته من ندوات قومية، وما أنجزته من دراسات في السنوات الأخيرة.

ثانيا: ما خلصت له التقارير العربية الدورية حول التشغيل والبطالة الصادرة خلال العقد الأخير.

ثالثا: ما أكدت عليه عدد من الاستراتيجيات وخطط العمل العربية القطاعية التي وضعت من طرف مؤسسات العمل العربي المشترك، بما يحقق التكامل المطلوب.

رابعا: ما عبرت عنه أطراف الإنتاج الثلاثة من التزامات بالعمل المشترك لتنمية فرص التشغيل والعمل اللائق.

خامسا: التجاوب مع تطلعات الشباب العربي للحصول على تعليم جيد النوعية بما يمكنهم من فرص الاندماج السلس في الحياة العملية، والحد من كافة أشكال التمييز للتمتع بمبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، والعيش في بيئة سليمة.

يأتي تحديث الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل، في إطار حقيقة مفادها أن الاقتصاد العربي في العشرين سنة الأخيرة، شهد ويشهد ارتفاعا في مؤشرات اندماجه في الاقتصاد العالمي. وهذا الاندماج جعله شديد التفاعل مع ما يجرى من التطورات المتسارعة في العالم والمدفوعة بمحركات الثورة الصناعية الرابعة.

ترتكز هذه الاستراتيجية المحدثة على (10) منطلقات أساسية و25 هدفا، تفرع عن كل هدف عددا من البرامج. وقد أوصت الاستراتيجية كذلك بوضع آليات التنفيذ للاسترشاد بها على المستوى الوطني والعربي وعلى مستوى منظمة العمل العربية على مدى 10سنوات، كما قدرت إمكانية مراجعة بعض عناصرها كلما اقتضت الضرورة ذلك.

بهذا المحتوى الطموح، تشكل الاستراتيجية إطار استرشادي لدعم الجهود في سبيل تنمية القوى العاملة وتشغيلها في الدول العربية. بهدف خلق المزيد من فرص العمل المنتجة واللائقة، كأبرز تحدي يواجهه الوطن العربي.

وإذ نضع هذه الاستراتيجية أمام أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي وبين يدي مختلف مؤسسات العمل العربي المشترك ذات الصلة ولكافة المعنيين، يحدونا طموح قوي في أن نرى كل أشكال التعبئة لتحقيق الغرض من وضعها. ومن جانبنا سنعمل في المنظمة على وضع كل الآليات المناسبة للتتبع والتقييم، وتقديم كل أوجه الدعم والمواكبة للدول العربية لتحقيق غاياتها وأهدافها.

" الله ولي التوفيق "

فايز علي المطيري

المدير العام لمنظمة العمل العربية

تمهيد

تبني أســـس هذه الاســـتراتيجية على رؤية مفادها أن العالم شـــهد منذ مطلع القرن الحادي والعشـــرين، نشـــأة وتطور مكونات اقتصـــاد جديد تقوده محركات ما أصـــبح يطلق عليه بالثورة التكنولوجية ، تمتاز عن ســـابقاتها بالســـرعة الفائقة في الانتشـــار، وبالقدرة على تطوير الحلول المبتكرة.

وســـتفرض هذه الثورة إعادة هيكلة اقتصـــادية شـــاملة ، وبروز محركات اقتصـــادية جديدة بتداعيات متعددة على أســـواق العمل. كما يتوقع أن تجعل هذه الثورة من الدور البشـــري في عدد من القطاعات الصناعية، مقتصرا على الابتكار والرقابة والتدقيق، يتضح ذلك فى المصانع الذكية التي دخلت الخدمة أو الجاري تطويرها، لن تكون في حاجة لعمالة كثيفة في سلاسل الإنتاج لأنها تنجز أعمالا متكررة ويدوية ، ومما سيقلص أو سيلغي عددا من فرص العمل التي أصبح العديد منها يوصف ب "الوظائف البسيطة". ومقابل ذلك يرشح أن تخلق هذه الثورة، فرصا جديدة للنمو الاقتصادي حيث ستستحدث مهنا ووظائف جديدة وبمواصفات ومسميات جديدة، وهو ما يفرض تطويرا للمهارات وتدريبا مستمرا للتكيف مع متغيرات واحتياجات سوق العمل المتجددة.

ومع هذه التحولات، نشـــأت مخاوف عدة من بينها إمكانية اســـتبدال اليد العاملة بأدوات وتطبيقات الذكاء الاصـــطناعي وهيمنة على الحياة الاقتصـــادية والاجتماعية وحتى الثقافية، وما يمكن أن ينتج عن هذه الهيمنة، من تعميق الهوة بين الدول وحتى داخل الدولة الواحدة، وتقوية قدرة المؤسسات العالمية الرائدة في المجال على بسط هيمنتها، كما نشأت مخاوف تتعلق بتطور قدرات الذكاء الاصطناعي، إذا لم يتم التحكم فيه بما يخدم الإنسانية أولا وأخيرا.

وأكدت بعض الدراسات، بأن الوظائف الناشئة عن هذه الثورة ستكون ربما أقوى مما سيتم تقويضه، وتقـــر دراسات أخرى بأن هذه الثورة ستعرّض الكثير من الوظائف لخطر الاندثار، مستشهدة في ذلك بأن 60 % من العمال اليوم يعملون في مهن لم تكن موجودة في سنة 1940. كما أن الآثار المستقبلية للتكنولوجيات الجديدة على سوق العمل ستعتمد بالأساس على الخيارات والإجراءات المتخذة من طرف الدول، ولن تقوّض التكنولوجيات كل المهن، بل ســـيكون مطلوب هو تطوير تلك المهن ومهارات من يمارســـها، والإعداد الجيد لتكوين الأجيال الجديدة من القوى العاملة متوافقة مع الوظائف الجديدة.

لقد أتاح الاقتصـــاد الرقمي نمو العمل المســتقل أو الحر، حيث عرف هذا الأخير نموا كبيرا وأصبح يستقطب 12 % من قوة العمل العالمية. حيث نما في السنوات الأخيرة مصطلحا يطلق عليه "العمال المستقلون" freelancers.

ومن مميزات هذه الثورة كذلك، أن دور الإبداع والابتكار أصــبح يســاهم وبنســب كبيرة في عملية الإنتاج أكبر من مســاهمة رأس المال والموارد الطبيعية. حيث أن أحد محركات الاقتصــاد الجديد، أصبح يعتمد على عنصر جديد، وهو عنصر الابتكار مع جيل جديد من رواد الأعمال.

فعلى سبيل المثال، هناك عدد من المنصات والوسائط الرقمية المهيمنة اليوم، لم تؤسس في بدايتها برأســمال مالي أو موارد طبيعية، بل بعقل بشــري معرفي مبتكر. ومع هذه الميزة نمت وتطورت ريادة الأعمال.

أن سوق العمل العربي دخل في زمن من التحولات بفعل التوجه المتزايد نحو استعمال مختلف التكنولوجيات الحديثة. وبالتالي نشــأة وظائف جديدة تتطلب مهارات بدورها جديدة، وعدد منها بفرص عمل غير قياسية مما قد يهدد تنمية شروط العمل اللائق.

أما الصناعة الاستخراجية النشيطة في عدد من الدول العربية، فبعد أن تقلصت فرص العمل بها مع دخول الأتمتة بشكل واسع في مرحلة أولى، يرشح أن تتأثر في الأمد القريب والمتوسط، وأن يتراجع دورها التشغيلي، خاصة تلك التي تقوم على استخراج الوقود الأحفوري بفعل التراجع المتوقّع في الطلب على هذا النوع من الطاقة، مع التوجه العالمي لاعتماد طاقات بديلة نظيفة متجددة للحد من الاحتباس الحراري. وهو أحد المجالات التي يمكن أن تتطور فيها الدول العربية، بفعل مناخها المســاعد والذي يوفر إمكانيات كبيرة لإنتاج الطاقات المتجددة إلى جانب الفرص التشغيلية الإضافية التي أصبحت متوفرة من خلال تطوير الاقتصاد الدائري والأزرق.

ومع هذه التحولات أخذت أنماط العمل الجديدة ونوعية الوظائف ومسمياتها ومؤهلاتها الجديدة وعلاقات العمل، تشكل أحد العناوين البارزة لأسواق العمل العربية، وقد سرّعت جائحة كوفيد-19، من هذه التحولات في عالم العمل وفي بيئة وشــروط العمل، حيث انتشــر العمل عن بعد، وتطور لدرجة أن العديد من المؤسسات اعتبرته منتجا لها واعتمدته حتى بعد جلاء الجائحة.

ومع النمو غير المسبوق للمنصات الرقمية خاصة في مجال التجارة الإلكترونية انتشر العمل الحر عبر الأنترنت . فالعمل بالمنصات الرقمية ، أصبحت له اليوم قدرة على توفير فرص العمل مقارنة بباقي القطاعات. وفي هذا المجال تعتبر الوظائف فاقدة لشروط العمل اللائق ولا تخضع لمعايير وشــروط العمل فى اتفاقيات العمل الدولية والعربية وتشــريعات العمل الوطنية. إذ تحدد المنصــات شــروط وظروف العمل للعمال المتعاقدين معها، ومنها الأجور ووقت العمل وفض

المنازعات وتعتبرهم عمال مستقلين بذاتهم[1].

أصـــبح مؤكد اليوم، أن التحديات التي أضـــحى يواجهها الوطن العربي في تطلعه للحد من البطالة وفي الاستجابة لحاجيات شبابه في الحصول على فرص عمل لائقة، أصبح يتطلب بذل جهود مضاعفة لإرساء منوال جديد للتنمية قوامه تنويع الاقتصاد، بنظام حوكمة فعالة واستثمار جيد في تنمية رأس المال البشـــري، وتجنب عدم الاســـتفادة مما يتيحه هذا الاقتصـــاد الجديد من فرص جديدة للتنمية.

كما وجب في الآن نفسه التنبيه للآثار المترتبة على سوق العمل ومنظومة التشغيل لنضمن التوازن المطلوب للحد من المضاعفات السلبية المحتملة ، وهي الرسالة الأساسية التي تمحورت حولها أهداف ومضامين الاستراتيجية المحدثة.

[1] بتصرف من تقرير الاستخدام والآفاق الاجتماعية في العالم 2021: دور منصات العمل الرقمية في تحويل عالم العمل؛ منظمة العمل الدولية؛ https://www.ilo.org/digitalguides/ar-ae/story/world-employment-social-outlook-2021#introduction

اولا : تشخيص الواقع العام لتنفيذ الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل.

ونحن نقـــوم بتحديث هذه الاستـــراتيجية، ارتأينا استعمـــال التحليـــل الرباعي (Swot analyses) لتشـــخيص الواقع العام المحيط والمؤثر في تنفيذها. حيث توقفنا على نقاط القوة التي يمكن البناء عليها لربح رهاناتها، وعلى الفرص التنموية المتاحة، استحضرنا نقاط الضعف والتهديدات التي يمكن أن تبطئ أو تعرقل تنفيذ ما تضـــمنته من التزامات وبرامج، والتي وجب الانتباه لها للحد من تأثيراتها.

1.1 نقاط القوة:

- **المعطى الديمغرافي،** حيث تعد المنطقة العربية واحدة من أكثر المناطق شـــبابا في العالم، إذ تقل أعمار نصـــف ســـكانها عن 25 عاما، مما يتيح القدرة والانفتاح على اســـتخدام التكنولوجيات الحديثة والتفاعل معها.
- الاهتمام بموضوع تنمية رأس المال البشري في خطط التنمية.
- شروع عدد من الدول العربية في مراجعة منوالها التنموي بتوجهها نحو تنويع اقتصاداتها.
- التوجه الملحوظ للاستثمار في البنية الرقمية المؤهلة للتحول نحو الاقتصاد الرقمي.
- توافر مؤهلات طبيعية مهمة، ســـمح لعدد من الدول العربية بوضـــع والشـــروع في تنفيذ استراتيجيات تتوخى النهوض بالاقتصاد الأزرق وتطوير الاقتصاد الأخضر بما فيه إنتاج الهيدروجين الأخضر، والذي يسمح لها بالمنافسة في سوق الطاقة العالمية الخضراء.

2.1 نقاط الضعف:

- عدم توازن الموارد المالية والحاجيات بالنسبة لعدد من الدول العربية ذات الدخل الضعيف والمتوسط مع حجم كثافتها السكانية.
- ضـــعف البنية التحتية الرقمية المســـاعدة للتحول نحو الاقتصـــاد الرقمي في عدد من دول المنطقة.
- ضعف قوانين وتشريعيات العمل لتأطير ومواكبة أنماط العمل الجديدة.
- حجم الفجوات الحادة المتراكمة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين.
- الفجوة الكبيرة بين احتياجات سوق العمل الجديدة ومخرجات منظومة التعليم.
- ضعف أنظمة الحوكمة الجيدة.

3.1 الفرص:

- توافر جيل من الشـــباب أثبت قدرتـه للتعامل وبكفاءة مع مختلف التقنيات المعلوماتية والتكنولوجيات الحديثة.
- ما تتوفر عليه المنطقة العربية من موارد طبيعية تتيح تنمية الاقتصـاد الأخضـر والأزرق والدائري.
- تبلور قناعة مشـــتركة لدى أطراف الإنتاج الثلاثة بأهمية تفعيل مختلف آليات الحوار الاجتماعي من خلال تبنيها لعقد جديد للحوار الاجتماعي.

4.1 التهديدات:

- ثقل المديونية الخارجية لعدد من الدول العربية.
- زيادة معدلات التضـخم، والتي تؤثر بشكل سلبي على أسواق العمل والوظائف ومستوى الأجور، وخطط التنمية.
- صـعوبات تتعلق بإصـلاح سـوق العمل في الجوانب المتعلقة بقوانين العمل وفي شـمول أنظمة الحماية الاجتماعية.
- أزمة المناخ وما ينتج عنها من تداعيات خاصـة مع موجات الجفاف الحادة وندرة المياه... وكذا الكوارث الطبيعية وأثرها على التشغيل.
- تداعيات النزاعات وحالات عدم الاستقرار .

وهنا وجب التأكيد، أن الوطن العربي لا تنقصـه الإمكانيات والموارد إذا ما أحسن استثمارها. وإذا ما تم بذل الجهود الكافية من أطراف الإنتاج الثلاثة بتفعيل الحوار الاجتماعي، سـتكون قادرة على ابداع ووضـــع الحلول لرفع التحديات لكســب الرهان في تحويل الصـــعوبات التي تواجهها أســواق العمل، إلى فرص ثمينة لفتح آفاق جديدة للنمو الاقتصـــادي المســتدام بما يســمح بخلق منـاصـــب عمل منتجة وكافية، وتأخذ دول الوطن العربي المكانة التي تســـتحقها بين الأمم، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

ثانيا : المنطلقات

1. إيمانا بأن العمل حق أساسي من حقوق الإنسان، نصت عليه كل الدساتير العربية والمواثيق العربية والدولية.
2. وانطلاقا من الدستور المؤسس لمنظمة العمل العربية، كمنظمة ثلاثية الأطراف متخصصة تعنى بشؤون العمل والعمال على الصعيد القومي، تهدف ضمان حقوق الإنسان العربي في حياة حرة كريمة، أساسها العدالة الاجتماعية[2]، وهو ما جسدته وفيما أصدرته من اتفاقيات واستراتيجيات عربية.
3. والتزاما بأهداف التنمية المستدامة 2023 خاصة منها الهدف الثامن " النمو الاقتصادي والعمل اللائق " .
4. وانطلاقا من أن الإنجازات التكنولوجية وتوطينها والأخذ بها يعد اليوم جزء مهم من الحلول التي تساهم في التنمية وتتيح فرص جديدة للتشغيل.
5. وتقديرا لواجب الإعداد المدروس لرأس المال البشري تعليما وتدريبا وتوجيها، واتاحة ذلك مدى الحياة، وربطه بالمتغيرات المتسارعة التي يعرفها سوق العمل.
6. ولمواجهة استفحال البطالة بين الشباب والذي يمثل هدرا للموارد البشرية ومصادرة للمستقبل، والتحولات التي يعرفها سوق العمل .
7. وادراكا بكون بناء اقتصاد متنوع، متماسك ودامج للجميع يحقق الانتعاش الاقتصادي المستدام ويوفر المزيد من فرص العمل اللائقة .
8. وانطلاقا من الدروس المستخلصة من جائحة كوفيد-19 والأزمات الاقتصادية المتوالية التي أعقبتها وتداعيات أزمة المناخ، والتي أكدت في المجمل على ضرورة توافر حد أدنى من الحماية الاجتماعية للعمالة.
9. واستشعارا لتراجع فرص تنقل القوى العاملة العربية بين البلدان، وضعف فرص الهجرة إلى الخارج، ومستويات الهجرة الأجنبية للبلدان العربية، والهجرة غير النظامية المتنامية، وتنامي الهجرة الداخلية نحو الحواضر.
10. وشعورا بالحاجة الملحة إلى تطوير تشريعات العمل لمواكبة التحولات الجارية في سوق العمل، بما يسمح بتحقيق التوازن بين زيادة فرص العمل والإنتاج معا .

[2] - اتفاقيات منظمة العمل العربية (1- 2 – 4 – 5 – 6 - 7 – 9 – 17)

تأسيسا على هذه المنطلقات، فإن الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل في صـــيغتها المحدثة (2023) تطمح لتحقيق 25 هدفا تتفرع عن كل هدف عدد من البرامج والآليات على المستويين القومي والوطني ومنظمة العمل العربية.

ثالثا : الرؤية والرسالة :

الرؤية:

في غضـون العشـرية القادمة سـتتنجح الدول العربية في ارسـاء حوكمة جديدة لأسـواق العمل قائمة على دعم وتأهيل رأس المال البشـــري ومتكيفة مع أنماط العمل الجديدة في إطار التنمية المستدامة.

الرسالة:

إن تنمية القوى العاملة واستدامتها وتعزيز منظومة التشـغيل سـيتحقق بتخطيط وتثقيف وتأهيل وتنمية الموارد البشـرية العربية وجعلها مسـتجيبة للتغيرات الاقتصـادية والاجتماعية والتطورات في أسواق العمل.

رابعاً : الهدف الاستراتيجي والأهداف الفرعية :

**** الهدف الاستراتيجي :**

إرســـاء منوال جديد للتنمية من خلال تنمية القوى العاملة، يواكب متطلبات الانتقال العادل نحو الاقتصادات الجديدة بما يعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بالمنطقة العربية.

**** الأهداف الفرعية :**

الهدف (1) : التأكيد على أن العمل المنتج قيمة إنسـانية وحضـارية بأبعاد اقتصـادية واجتماعية وثقافية من خلال:

1. تعزيز ثقافة احترام العمل بكل أشكاله وأنواعه من خلال برامج التعليم والتدريب والتثقيف.
2. الحفاظ على المحيط البيئي وضـمان اسـتدامته كأسـاس لكل المخططات التنموية ضـمانا لحق الأجيال المقبلة في بيئة سليمة.
3. وضـع حوافز مادية ومعنوية للإجادة في العمل وزيادة الإنتاجية من طرف المؤسـسـات وفق معايير تمكن من قياسها.

4. تقليص التفاوت في الدخل والاعتبار الاجتماعي بين العمل اليدوي والعمل الذهني.
5. الحق في التمتع بالضمان الاجتماعي كجزء لا يتجزأ من الحق في العمل.

الهدف (2) توفير مناخ ملائم للنمو الاقتصادي بإرساء منوال جديد للتنمية من خلال:

1. تطوير اقتصاد تنافسي أكثر نجاعة برسم استراتيجيات فعالة لتنويع الاقتصاد.
2. إرساء منوال جديد للتنمية يكون محصلة مشاورات موسعة مع منظمات أصحاب العمل والعمال وكل الفاعلين، تكون من مرتكزاته (العنصر البشري – الحوكمة الرشيدة – الابتكار والابداع – تنويع الاقتصادات – الحوار الاجتماعي)
3. تطوير العمل العربي المشترك بما يحقق التكامل الاقتصادي من خلال:

- الرفع من مستويات التجارة البينية والاستفادة مما تتيحه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من فرص.
- وضع آليات للتعاون المشترك لتطوير البنية التحتية اللازمة لتسريع التحول نحو الاقتصاد الرقمي.
- التخطيط لبرامج ومشاريع مشتركة لتنمية كل جوانب الاقتصاد الأخضر والدائري والأزرق بما يحقق الأمن الغذائي العربي.

الهدف (3): تنمية القوى العاملة العربية في إطار التنمية المستدامة والتكامل العربي وذلك من خلال:

1. ربط تنمية الموارد البشرية بأوجه التنمية الأخرى من دخل مجز وصحة مصانة ومتاحة ومشاركة مدعومة وبدائل معروضة "وتمكين" مخطط.
2. العناية بالتنمية البشرية في إطار تكامل عربي خاصة في مجالات الصحة والتعليم والبحث العلمي والنشر والبث الإعلامي.
3. تعزيز دور الدولة ومؤسساتها في مجال تقديم الخدمات العامة الأساسية.
4. توجيه حصة هامة من المعونات العربية والدولية للاستثمار في تنمية وتأهيل الموارد البشرية والمجالات الاجتماعية وتطوير البحث العلمي.
5. تعزيز الوعي والتثقيف بشأن حقوق العمال والقضايا الاجتماعية والبيئية المتعلقة بسوق العمل .

الهدف (4): زيادة الإنتاجية بصورة مستدامة لتحسين القدرة التنافسية من خلال:

1. التنسيق بين جميع عناصر الإنتاجية من عناصر تقنية وإنسانية والاهتمام بها جميعا.

2. إيلاء الاهتمام اللازم بطرق التدريب المستمر وتحقيق تعدد المهارات، ورفع الكفاءة، والتناوب بين مواقع الإنتاج والتدريب دون إهمال للتخصص الدقيق.
3. التعرف بصورة منظمة ومستمرة على أنماط الاستهلاك ونظم وإجراءات حماية المستهلك والبيئة وعناصر المنافسة في أسواق صادرات البلدان العربية.
6. تشجيع العمل الجماعي، تشجيع العمال على العمل بروح الفريق لتعزيز الابتكار وتحسين الإنتاجية.
7. زيادة رفع المكافآت لتحفيز العمال وفق الاستحقاق على تقديم الأفضل وبذل مجهودات إضافية لإنجاز المهام الموكلة إليهم.
8. تبنى مفاهيم الجودة الشاملة والعمل على تحقيق مواصفات الجودة القياسية الدولية (ومنها سلسلة الأيزو).
9. تكثيف وضع أدلة للإنتاجية ونشرها من خلال التأليف أو التعريب.
10. تشجيع قيام معاهد ومراكز أهلية للتعليم التقني والتدريب لرفع الكفاءة وتطوير الإنتاجية.
11. إنشاء مجالس وهيئات وطنية للإنتاجية يكون أصحاب الأعمال ومراكز البحث العلمي والحكومات والاتحادات العمالية ممثلين فيها.
12. تبنى مفهوم الإنتاج النظيف والاقتصاد الدائرى .
13. إيلاء الاهتمام بدعم الوظائف الخضراء .
14. الاستثمار فى التحول التكنولوجي الصناعي .

الهدف (5): توافق تنمية التشغيل مع متطلبات تطوير الاقتصاد الرقمي والأخضر والأزرق والدائري، وذلك من خلال :

1. متابعة مستويات المهارة الدولية ومستحدثات التدريب والتعليم من طرق ووسائل، وأنماط تغيرها بحيث يمكن اكتساب ميزة نسبية لفئة من القوى العاملة والاحتفاظ بها، وفى الوقت نفسه مقارنة مستويات المهارة المحلية مع المستويات الدولية.

2. مضـــاعفة الجهود للحد من هجرة الكفاءات العربية المتميزة بإضـــعاف دوافع هجرتها وإحداث جسور معها للاستفادة منها، بإحداث شبكات للكفاءات العربية المقيمة بالخارج.
3. اعتبار التجارة الإلكترونية أداة لاستحداث مناصب عمل إضافية بتشجيعها ومساعدتها على اعتماد التطبيقات الإلكترونية المناسبة في معاملاتها.
4. وضـــع برامج تعليم وتدريب مســـتمر تســـاعد على المســـاهمة في ســـوق المعلومات والاتصالات بفاعلية أكبر في إطار تكامل عربي.
5. تزويد المدارس بالبنية التحتية الرقمية التي تحتاجها لتدريس المهارات الرقمية، وينطبق ذلك على الموارد والموظفين وإعداد المعلمين والمدربين لهذه المهام الجديدة.
6. إحداث شبكات تتولى مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة في ضمان حصول العاملين بها على التدريب الملائم الذي يسمح بإدامة نجاح الشركة في الاقتصاد الرقمي.
7. تعزيز التعلم الرقمي، بما في ذلك التعلم الإلكتروني وأنواع أخرى من نقل المعارف. ويمكن أن يساعد ذلك على الوصول إلى فئات جديدة.
8. تنفيذ برامج موسعة لتأهيل ودعم مؤسسات الإنتاج العربي بغرض التصدير لإكسابها قدرة تنافسية.
9. إحداث مراصد وطنية لاستشراف تحولات أسواق العمل بشأن المهن المهددة بالاندثار في الأمد القريب والمتوسط، والمهن الجديدة التي بصدد الظهور والانتشار.
10. تامين مصادر التمويل اللازمة لبرامج التأهيل نحو الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري.
11. الاستفادة من التحول نحو الاقتصاد الرقمي لتدعيم إحداث فرص عمل إضافية خاصة من خلال وضع استراتيجيات محكمة لبناء نظم معلومات متكامل .
12. إنشاء منصات الكترونية موحدة واستحداث آلية للعمل الالكتروني فى تلك المنصات .
13. تعزيز وتطوير الدراسات والبحوث العلمية فى المجالات ذات الصلة بالاقتصاد الدائري.
14. تشجيع مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص .

الهدف (6): دعم وتطوير ريادة الأعمال وذلك من خلال:

1. حفز وتشجيع الفكر الإبداعي والرائد لدى الطلاب خلال كل مراحل التحصيل الدراسي.
2. تطوير البنية التحتية الرقمية من خلال تمكين شـــبكة الانترنت بشـــكل فعال، وبنية آمنة للشبكة المستخدمة.
3. احتضـان نماذج الأعمال الجديدة القائمة والمبتكرة والاسـتفادة من مصـادر التمويل القائمة والجديدة.
4. حفز الشـركات الوطنية الكبرى العامة والخاصـة لاحتضـان مشـاريع الشـركات الرائدة الناشئة ومواكبتها عند إطلاقها مشاريع رائدة في الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري.
5. التعريف بابتكارات ومنتجات الشركات الناشئة العربية ذات القيمة المضـافة على مستوى الوطني والعربي.
6. تعزيز تبادل الخبرات بشـــأن المبادرات الوطنية بهدف تيســـير الروابط بين بلدان الوطن العربي، من خلال إحداث مركز بحوث ريادة الأعمال.

الهدف (7): تقليص سلبيات التحول نحو الاقتصاد الرقمي والانتقال الطاقي وبرامج الإصلاحات الاقتصادية وذلك من خلال:

1. صـياغة خطط العمل الوطنية للتحول العادل نحو الاقتصـاد الرقمي والانتقال الطاقي وكل ما يرتبط ببرامج الإصلاح الاقتصادي من خلال آليات الحوار الاجتماعي المعتمدة.
2. مراعـاة البعد الاجتمـاعي في مرحلـة التحول نحو الاقتصـــــاد الرقمي والانتقـال الطـاقي لتخفيف الآثار المحتمل أن يتعرض لها العمال محدودي المهارات.
3. تقنين أنماط العمل الجديدة غير القياسـية أو المعيارية، بما يضـمن حماية مناسـبة للعاملين بهذه الأنماط الجديدة في العمل.
4. وضـع برامج التعليم والتدريب المسـتمر التي تمكن المؤسـسـات من توفير العمالة المؤهلة للتأقلم مع حاجيات مؤسساتهم وضمان انتاجيتها والحفاظ على وظائفهم.
5. توجيه اهتمام وافر للصناعات الصغرى من خلال برنامج شامل ومتكامل يتضمن مقومات التنفيذ الناجح والجدوى الاقتصادية.
6. الاهتمام بالقطاع الزراعي والتوفيق بين تحديث هذا القطاع وصـــيانة فرص العمل فيه، وزيادة فرص جذب المهارات العالية والحفاظ على البيئة.
7. تعزيز وتقوية أرضيات الحماية الاجتماعية وشمولها كل الفئات الاجتماعية خاصة الهشة،

من خلال برامج التدريب المناســـب والقروض الصـــغرى والولوج للخدمات والتغطية الصحية.

الهدف (8): استحداث المزيد من فرص العمل اللائق، وذلك من خلال:

1. الامتثال لمعايير العمل العربية والدولية فيما يتعلق بحقوق العمال الأســـاســـية كالحق في المفاوضة الجماعية وفي بيئة عمل تحترم شروط الصحة والسلامة المهنية.
2. منع كافة أشــكال التمييز والقضـــاء على عمالة الأطفال وحماية وتحســين شــروط العمل بالاقتصاد غير المنظم وفي القطاع الزراعي والأنشطة التقليدية.
3. ضـــمان حق التنظيم النقابي للعمال وأصـــحاب العمل وفق ما أكدت عليه اتفاقية العمل العربية رقم 8 لعام 1977 بشأن الحريات والحقوق النقابية.
4. دعم وتطوير برامج التدريب المســتمر للعمال بما يســاهم في الرفع من الإنتاجية ومواكبة التطور التكنولوجي والحفاظ على وظائفهم وبالترقي في المسار المهني.
5. تحسين أداء مؤسسات الضمان الاجتماعي وتوسيع قاعدة العمال المؤمنين لديها لتحقيق الشمول.
6. مراجعة أنظمة الضــمان الاجتماعي لتكييف شــروط الاســتفادة من مزاياها وفق الأنماط الجديدة للعمل.
7. الحد من الفوارق بين الجنسين في الاستخدام والأجور في الأعمال متساوية القيمة.
8. تنقية التشريعات الوطنية من جميع الثغرات التي تسمح باستغلال الأطفال في أعمال ملحقة للضــرر بنموهم الجســدي والنفســي وتفعيل الرقابة الميدانية للقضـــاء على عمل الأطفال وتشديد العقوبات في حالات المخالفة.
9. إرساء وتفعيل أدوار مؤسسات الحوار الاجتماعي الثنائية والثلاثية.
10. القيام بمسـوحات من طرف وزارات العمل ومؤسـسـات الإحصـاء الوطنية للوقوف على مؤشرات العمل اللائق.
11. إصدار دلائل إرشادية للشركات والمقاولات والعمال لبلوغ العمل اللائق.
12. وضــع إجراءات حمائية ضــمن قوانين العمل أو وضــع قوانين خاصــة بالعاملات وعمال المنازل بما يحفظ حقوقهم الأســاســية وفي مقدمتها الوصــول لمنافع الضــمان الاجتماعي وتنظيم ساعات العمل والعطل.
13. إحداث الوحدات الوطنية تحت إشـراف وزارات العمل - بالدول التي لم تنشـأ فيها - تعنى

بقضايا الصحة والسلامة المهنية في مواقع العمل، تتولى إنجاز الدراسات والبحوث العلمية في المجال، وتنظيم التدريب لفائدة أطراف العمل، واقتراح السياسات الواجب اتخاذها لحماية العمال من حوادث العمل.

الهدف (9): إعطاء عناية أكبر بالتشغيل في الاقتصاد غير المنظم بوضع استراتيجيات وطنية مندمجة لمواكبته للاندماج السلس في الاقتصاد المنظم وذلك من خلال:

1. التعرف على خصائص التشغيل في القطاع غير المنظم من خلال المسوح الميدانية الدورية.
2. مواكبته للالتزام بالنظم الضريبية والتأمينية وما شابه وجعل هدف تنمية العمل اللائق محور كل تدخلات الاستراتيجيات الوطنية من خلال:
   - برامج الاعلام والتوعية .
   - وضع أنظمة ضريبية وتأمينية ملائمة لخصوصياته.
   - مرونة الأحكام القانونية التي تحكم هذا القطاع.
   - استحداث حوافز بغية الانضمام إلى نظم الاقتصاد المنظم من خلال توفير القواعد والإجراءات المرنة وآليات التمويل المناسبة.
   - تعزيز الرقابة والتفتيش لتحسين ظروف عمل العمال .
   - التصدي لعمالة الأطفال.
   - توفير فرص تسويق منتجاته في فضاءات منظمة ومجهزة لهذه الغاية.
   - زيادة التعاقدات الثانوية مع الورش ومتعهدي خدمات البيع والتوزيع والنقل كل ما أصبحت تمتثل لشروط العمل بقدر لا يضر بالأنشطة المماثلة في القطاع المنظم.
3. التصدي للعمل غير المعلن والتهرب من دفع واجبات الضمان الاجتماعي والضرائب لضمان أن يحصل جميع العمال على مزايا الضمان الاجتماعي والإعانات الكافية.
4. حماية العمال بالقطاع المنظم في حالة البطالة الطارئة والخارجة عن إرادتهم ، من خلال إقرار إعانة التعويض عن فقدان العمل وإعانات الأطفال ، والرعاية الصحية وفرص التدريب لإعادة الإدماج في سوق العمل المنظم.
5. وضع آليات لتنظيم الأسواق فى الاقتصاد الغير المنظم لضمان المنافسة العادلة وحماية حقوق أطراف العلاقة الإنتاجية .

6. وضع سياسات لدمج العاملين فى الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم .

الهدف (10): خفض معدلات البطالة في البلدان التي تعاني من ارتفاعها وذلك من خلال:

1. تنفيذ برامج تؤثر في عرض العمالة بمشـــاركة المؤســـســـات الإنتاجية من خلال تدريب قصير ورفع كفاءة بهدف التشغيل أو الاحتفاظ به، والتناوب بين مواقع العمل ومؤسسات التدريب، وتشجيع عقود رفع المهارة مع المؤسسات الإنتاجية.
2. الأخذ في الاعتبار عند التخطيط الاقتصـــادي الوطني، تنمية فرص التشـــغيل بصـــورة متوازنة مع هدف زيادة الدخل.
3. وضـع خريطة وطنية للاستثمار والتشـجيع لتخفيف مستويات البطالة في مختلف المناطق بصورة متوازنة وعادلة.
4. اعتماد برامج تؤثر في الطلب على العمل من خلال دعم أصـــحاب الأعمال، زيادة فرص التشغيل الذاتي والصناعات الصغيرة وتنفيذ برامج أشغال عامة وخدمات على المستوى المحلى.
5. دعم إدارات التشغيل والتدريب وتطوير مكاتب التشغيل وإيجاد أو تحسين خدمات التوجيه والإرشاد المهني وإعداد مناهج للأرشاد المهنى والتربية المهنية فى برامج التعليم .
6. وضع قواعد معلومات يستفاد في بثها من شبكات الاتصال والمعلومات الوطنية والعربية تساعد على توافق العرض من العمالة مع الطلب عليها محليا ووطنيا وعربيا.
7. دعم صـــناديق وبرامج التشـــغيل الوطنية في البلدان التي تصـــل فيها معدلات البطالة مستويات عالية.
8. تنظيم اســـتقدام العمال الوافدين بإيجاد فرص عمل للعمالة العربية بالبلدان العربية وفق ما نصـــت عليه بنود الاتفاقية العربية رقم 4 لعام 1975 (معدلة) في شـــأن تنقل الأيدي العاملة.
9. تحسين فرص وشروط العمل في الاقتصاد غير المنظم، ووضع برامج مواكبة ومحفزات تشريعية وضريبية ملائمة لإدماجه التدريجي في الاقتصاد المنظم.
10. دعم وتشـجيع المنظمات والجمعيات غير الحكومية للمسـاهمة في تنمية فرص التشـغيل وتقليل آثار البطالة على المتعطلين.

الهدف (11): معالجة مشكلات بطالة الشباب من ذوي المؤهلات الدراسية، وذلك خاصة من خلال:

1. تصميم برامج لتشغيل الشباب على المستوى الوطني تعتمد على المسوح الميدانية التي تغطى مستويات المهارة واتجاه الطلب على العمالة وفرص التدريب وإمكانيات تمويل الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر ومحددات تشغيل الشباب.
2. اعتماد برامج وطنية لتشغيل الشباب تنفذ بصورة لا مركزية وتأخذ بعين الاعتبار الفئات الشبابية المستهدفة : ذوي المؤهلات المدرسية ، شباب الريف ، الفتيات ، والأشخاص ذوى الأعاقة .
3. إنشاء صناديق أو تمويل لدعم المشاريع الصغيرة والرياديين من الجنسين والأشخاص ذوى الأعاقة .
4. مواصلة جهود تطوير إدارات ومكاتب الوساطة في التشغيل الحكومية وتوسيع نفوذها إلى كل المدن والمراكز بالقرى لإتاحة منافذ موحدة يجد فيها ومن خلالها الشباب بغيتهم من حيث فرص تشغيلهم وتدريبهم وإنشاء مشاريعهم الخاصة وما يرتبط بذلك من إقراض لتمويل المشاريع ورفع المهارة وغيرها.
5. توفير خدمات التوجيه المهني في مراحل التعليم الإعدادي والثانوي والجامعي واستخدام مختلف وسائل الإعلام والمعلوماتية لتحقيق ذلك.
6. تخصيص حصص للشباب في مشاريع الإصلاح الزراعي والمجتمعات العمرانية الجديدة والتجمعات الحرفية المستحدثة.
7. تشجيع الإقراض الميسر بالقدر الذي يشجع الشباب على بدء مشاريعهم ووضع آليات المواكبة المناسبة دون أن يؤدى ذلك إلى سوء تخصيص للموارد.
8. تشجيع إقامة تعاونيات إنتاج شبابية ومتابعتها ومنحها كل التسهيلات الضرورية فيما يتيحه الاقتصاد الاخضر والأزرق والدائري من إمكانيات وفرص.

الهدف (12): التزام أكبر بفرص تشغيل المرأة وإدماجها في سوق العمل، وذلك خاصة من خلال:

1. تفعيل الاستراتيجيات والخطط الوطنية الهادفة للتمكين الاقتصادي للمرأة، والعمل على إزالة الحواجز في التشريعات الوطنية التي تحد من مشاركتها في سوق العمل،

والاسترشاد في ذلك ب "الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030".

2. رفع مستوى الوعي بأهمية المساواة بين الجنسين وأثرها على النمو، وأهمية ادماج مقاربة النوع الاجتماعي في التعليم والتدريب المهني والتقني وسياسات التشغيل.
3. الاستفادة من نظم العمل المستحدثة مثل الوقت المرن وتقاسم الأعمال والعمل الجزئي والعمل عن بعد لزيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، وفى الوقت نفسه الاستفادة من الاتجاه للاقتصاد الرقمي.
4. رصد مساهمة المرأة وتفضيلاتها المهنية من خلال مسوح ميدانية تعتمد على توزيع وقت عمل المرأة.
5. العمل عند تصميم وتنفيذ برامج التدريب والتشغيل، الحد من التمييز بين الجنسين بهدف إزالتها.
6. دعم وتنمية مشروعات الأسر المنتجة والصناعات الصغيرة تمويلا وتوجيها وتسويقا.
7. دعم وتطوير الحرف الريفية التي يمكن أن تساهم فيها المرأة في محيطها الاجتماعي ومنها الحرف التقليدية ومدخلات الأدوية من الأعشاب البرية.
8. تصميم برامج خاصة بمحو الأمية الوظيفية للمرأة وتنفيذها في الإطار الاجتماعي الملائم، وتخصيص برامج تدريب للمرأة تتوافق مع احتياجات سوق العمل وحاجتها للمعرفة بتكنولوجيا المعلومات.
9. تعزيز الإجراءات الحمائية للنساء المشتغلات من حيث ظروف وشروط العمل بما في ذلك سن العمل والأجور، وتوفير الخدمات الاجتماعية الضرورية من دور حضانة الأطفال وغيرها.
10. سنّ تشريعات وطنية رادعة لحماية النساء من التحرش الجنسي في التنقل وفي أماكن العمل.
11. دعوة الدول العربية التي لم تصادق بعد على الاتفاقية رقم 5 لعام 1976بشأن المرأة العاملة والاتفاقية رقم 6 لعام 1976 بشأن مستويات العمل "معدلة " للمصادقة عليها.
12. الانتباه والعمل على سد الفجوة الرقمية المحتملة بين الجنسين لدعم المشاركة العادلة للمرأة في الاقتصاد الرقمي.

الهدف (13): توطين الوظائف في البلدان قليلة السكان وذات الموارد المناسبة، وذلك خاصة من خلال:

1. نهج سياسات سكانية بعيدة المدى تصون الهوية الثقافية والدينية واللغوية.
2. بناء قوى عاملة وطنية ذات تعليم وتدريب يحاكي متطلبات السوق ويجعل من هذه العمالة محل جذب لأصحاب العمل .
3. وضع ضوابط لأصحاب الأعمال تحد من تشغيل غير الوطنيين وتمنحهم حوافز تأمينية وضريبية وائتمانية عند تشغيل الوطنيين، وفي الوقت نفسه إقرار قواعد تأخذ بنظر الاعتبار التكلفة الاجتماعية للوافدين.
4. إعادة النظر في برامج التعليم والتدريب في ضوء الاختيارات الاقتصادية للمستقبل تأخذ بنظر الاعتبار متطلبات الاقتصاد الجديد والاستثمار الأمثل للثروات الناضبة.
5. التوسع في برامج التشغيل الذاتي للمواطنين وحماية فرصهم في سوق العمل.
6. تصميم برامج تدريب ورفع كفاءة وتناوب بين الإنتاج والتدريب أو التعليم، وتقديم حوافز للمنشآت التي تنفذ تلك البرامج بنجاح.
7. تشجيع التدريب في مجالات الاقتصاد الرقمي وتطبيق الممكن من نظم العمل الجديدة لتوفير المزيد من فرص العمل .

الهدف (14): توجيه التعليم والتدريب المهني والتقني لخدمة تنمية التشغيل والتلاؤم مع احتياجات سوق العمل المتجددة كميا ونوعيا. ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

1. توسيع فرص التدريب وطاقاته ووضع أدلة تفصيلية له وتحسين توزيع ذلك حسب فرص التشغيل المحتملة.
2. وضع مخططات لبرامج التدريب المستمر تكون ملزمة، وتمكن العمال من اكتساب المهارات الضرورية للتأقلم مع الحاجيات الجديدة لمؤسساتهم والحفاظ على مناصب عملهم، استرشاداً بالاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني المحدثة 2022.
3. التوسع في عقود التدريب بغرض التشغيل مع المؤسسات بوضع حوافز لذلك.
4. توسيع التشاور الثلاثي على مختلف المستويات حول الاحتياجات التدريبية، والمتابعة المنتظمة لمخرجات التدريب وتقويم برامج وسياسات التدريب بصفة دورية.
5. استحداث وسائل تدريب تستجيب للحاجات من خلال المراكز التدريبية المتحركة أو عبر منصات رقمية متخصصة لهذا الغرض.

6. وضع مناهج خاصة لفئة الشباب والمرأة والأشخاص ذوي الأعاقة وتطوير التدريب في الحرف الريفية وتدريب الرياديين على إدارة الصناعات الصغرى ومتناهية الصغر.
7. تطوير فرص التناوب بين العمل والتدريب لخلق المزيد من الروابط بين عالم العمل وجهود التعليم والتدريب ومنح الحوافز لتحمل المؤسسات الإنتاجية المزيد من مسؤوليات التدريب وتوسيع فرص التلمذة الصناعية وبرامج التمهين بوضع التشريعات المناسبة.
8. تطوير مناهج التدريب وتوسيعها لمزيد من التخصصات والمهارات الجديدة التي يحتاجها سوق العمل، وفي الوقت نفسه، وضع مناهج تعتمد على التنوع في المهارات والقدرة على حل المشاكل الفنية والعمل ضمن فريق.
9. توفير فرص التدريب المتواصل مدى الحياة المهنية.
10. إعادة النظر في مصادر تمويل التدريب بحيث تساهم فيها مختلف القطاعات الاقتصادية من خاصة وعامة ومشتركة وتطوير الإطار التشريعي ليتلاءم مع ذلك.
11. تطوير التعاون العربي في مجالات توثيق التدريب وتبادل التجارب والمناهج والخبرات.
12. تعزيز برامج التعاون الثنائي بين الدول العربية لدعم جهود التدريب في البلدان قليلة الدخل مرتفعة البطالة.
13. توسيع خدمات الأرشاد المهنى والوظيفي وتهيئة الشباب قبل دخول سوق العمل .
14. الاستخدام الأمثل لطاقات التدريب على المستوى العربي من خلال المتابعة المستمرة لفرص التدريب وتشجيع التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف لاستغلال طاقات التدريب المتاحة.
15. استكشاف والاستفادة مما يمكن أن توفره برامج التعاون الفني التي تقدمها المنظمات العربية والدولية والمؤسسات التمويلية في مجال التدريب.
16. تطوير التشريعات والأبعاد المختلفة لعمليات التخطيط ذات العلاقة بمنظومة التعليم والتدريب التقني والمهني لدعم متطلبات الاقتصاد الرقمي والاخضر والازرق والدائري.
17. تطوير برامج ومناهج التعليم والتدريب التقني والمهني لخلق بيئة داعمة للابتكار.
18. تطبيق نظم الاعتماد الأكاديمي على معاهد التدريب المهني والتقني العامة والخاصة.
19. التنسيق بين الشركاء الاجتماعيين لحوكمة وتمويل وتطوير منظومة التدريب والمهارات والتعليم التقني والمهني للتعامل الرشيد مع نتائجها ومخرجاتها.

20. إنشاء جهة مرجعية (مجلس وطني)، أو هيئة للتدريب والتعليم التقني والمهني والمهارات تتولى رسم السياسات وتسهيل الخدمات وفق مصفوفة المهام والأدوار لأطراف الإنتاج الثلاثة.
21. تفعيل دور الإعلام لنشر ثقافة التدريب المهني ولتحفيز الفئات المستهدفة.
22. تعزيز دور المشروعات المتوسطة والصغيرة الداعمة للابتكار .
23. تطوير المهارات المهنية لدعم متطلبات التحول الرقمي وتنمية الاقتصاد الأخضر والدائري والأزرق من الموارد البشرية.
24. المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل للمساهمة في التأهيل والتدريب المهني لوظائف المستقبل واعتماد برامج التعليم المهني المدمج وبرامج التدريب السريع لتنمية المهارات.
25. إعداد الإطار العام لاعتماد المؤهلات التعليمية والشهادات المهنية بين الدول العربية لضمان الحصول على فرص العمل اللائق.
26. وضع برامج متكاملة لتنمية المهارات البشرية وزيادة إنتاجيتها بما يدعم القدرة التنافسية للمنتجات العربية في السوق العالمية وتكثيف جهود إعادة التدريب لأغراض التدريب الترفيعي ورفع كفاءة العاملين، ولتأهيل الباحثين عن فرص عمل في مسارات مهنية بهدف توفير فرص أفضل لتشغيلهم.
27. تنظيم ممارسة المهن من خلال اختبارات ومهارات وشهادات معتمدة لمختلف المهن ولمستويات المهارة فيها.
28. إنشاء مراكز التدريب المهني المتنقلة بالقرى والمناطق النائية وتطويرها لكي تتوائم مع البرامج والمناهج الحديثة.

الهدف (15): ضمان فرص عادلة للأشخاص ذوي الاعاقة في سوق العمل، وذلك من خلال:

1. تطوير البيئة التشريعية والسياسات القائمة، حتى تتوافق مع المعايير العربية والدولية الخاصة بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل، مع مراجعة ومتابعة مدى الالتزام بها وآليات تنفيذها على أساس تكافؤ الفرص.
2. ضمان تشغيل عدد محدد من الاشخاص ذوي الاعاقة في القطاع العام والخاص مع اعطائهم الاولوية لشغل وظائف معينة تتلاءم مع قدراتهم وامكانياتهم.
3. تفعيل برامج وسياسات الحماية الاجتماعية الموجهة للأشخاص ذوي الاعاقة مع مراعاة

تغطية التكاليف الاضافية المتعلقة بهذه الفئة.

4. إلزام أصحاب الأعمال بتوفير التسهيلات والتجهيزات اللازمة للأشخاص ذوي الاعاقة لأداء عملهم على أكمل وجه.
5. تعزيز قدرات ذوي الإعاقة للنفاذ إلى شبكة الإنترنت وتهيئة المواقع الإلكترونية للقطاعات الخدمية والمؤسسات كافة لتتوافق مع متطلباتهم.
6. منح الإعفاءات من الرسوم الجمركية، وخفض أسعار مستلزمات الإنتاج ووسائل النقل والسلع الطبية والتكنولوجية المساعدة لذوي الإعاقة.
7. تطوير قدرات الاشخاص ذوي الاعاقة من خلال التدريب والتأهيل على استخدام الوسائل التكنولوجية المساعدة لهم.
8. دعم التدريب المستمر، وتطوير وتحديث برامج التعليم والتدريب المهني للعاملين في إطار الأنماط الجديدة للعمل بهدف مواكبتها تطور أساليب ووسائل العمل وتحسين نفاذها إلى التكنولوجيا الحديثة في عمليات الانتاج.
9. الترويج لأفضل الممارسات لتطوير بيئة عمل مستدامة، وتعزيز الوعي بثقافة المنشآت المناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة.
10. تعزيز التوظيف الذاتي للأشخاص ذوي الإعاقة، وتسهيل حصولهم على القروض الصغيرة وإتاحة المعلومات والبيانات وتوفير شروط الائتمان ذات المواصفات الجيدة.
11. تطوير البنية التحتية لكافة المرافق العامة، بحيث تكون متاحة للأشخاص ذوي الإعاقة، والتركيز على تحوير البنية التحتية التكنولوجية للاستفادة من الإمكانات التي توفرها التكنولوجيا المساندة.
12. وضع مناهج وبرامج تدريبية خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة تساعدهم على الاندماج في سوق العمل.
13. تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لأصحاب العمل والموظفين لزيادة الوعي والفهم حول احتياجات وقدرات الأشخاص ذوي الأعاقة .
14. دعم أصحاب العمل لتوظيف العاملين من ذوي الأعاقة وتسهيل (تخفيض الأعباء) رسوم التصاريح أو أية إجراءات أخرى مطلوبة .
15. تعزيز التعاون مع المؤسسات التعليمية والتدريبية لتطوير مناهج دراسة وبرامج تدريبية متخصصة تهدف إلى تأهيل الأشخاص ذوي الأعاقة لسوق العمل .

الهدف (16): تعزيز فرص العمل للعمالة المتنقلة بين البلدان العربية وذلك من خلال:

1. العمل على تحقيق التوازن الديمغرافي الآمن لبلدان الاستقبال بما يضمن الهوية الثقافية العربية لها.
2. تنظيم وضبط الوفادة للخدمات الشخصية وعاملات المنازل غير العربيات.
3. وضع المزيد من الرقابة على مكاتب الاستقدام ومكاتب إلحاق العمال بالخارج وحماية القوى العاملة الراغبة في الهجرة والتنقل من تعرضها لسوء الاستغلال.
4. تشجيع التعاقدات الشاملة مع الشركات العربية للعمل في بلدان الاستقبال ودعم بلدان الإرسال لها من حيث تسهيل الإجراءات والإعفاءات الضريبية وتيسير انتقال عمالتها العربية.
5. تشجيع برامج التدريب المشتركة بين بلدان المنشأ والمقصد لضمان المهارات المناسبة لاحتياجات سوق العمل.
6. وضع نظم إحصائية وطنية لمتابعة أوضاع الوافدين من خلال المسوح الدورية والدراسات ونشر نتائج ذلك.
7. قيام بلدان المنشأ بوضع نظم وتقديم خدمات تحفز على جذب مدخرات المتنقلين من رعاياها وتحقيق الاستفادة المثلى منها.
8. توفير الحماية للوافدين العرب في إطار القوانين الجاري بها العمل والاتفاقيات العربية والثنائية.
9. حث أصحاب الأعمال في بلدان الاستقبال على التقليص التدريجي من استخدام العمالة غير العربية واعتماد إجراءات تحفز على ذلك.
10. العمل في إطار جهد مشترك على تنفيذ برامج تنقل للشباب العربي من أجل التدريب والعمل مدروسة وتلقى دعم ورعاية من بلدان الاستقبال والإرسال معا.
11. العمل على إحداث مكتب تشغيل عربي يرتبط بجميع مكاتب التشغيل بأنواعها المختلفة في البلدان العربية، وذلك لتيسير تنقل الأيدي العاملة العربية وتوفير بيانات حول فرص العمل المتاحة وإحداث بوابة إلكترونية لهذا الغرض.
12. تعزيز دور وحدات ما قبل المغادرة بتثقيف العمال بواجباتهم وحقوقهم التي تنظمها القوانين واللوائح في دول المقصد والاتفاقيات الثنائية بين دول المقصد والمصدر ومعايير العمل العربية.

الهدف (17): الحفاظ على فرص العمل للمهاجرين العرب وصيانة حقوقهم وذلك من خلال:

1. وضـــع قواعد لإقامة نظام للهجرة منظم وآمن متفاوض عليه بين الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي والدول الغربية عموما والدول الأفريقية والآسيوية.
2. تعميق الحوار بين البلدان العربية المصـدّرة للعمالة وبشـكل مشـترك، والبلدان الأوروبية حول دوافع الهجرة، في إطار اتفاقيات الشـراكة الأورو- متوسـطية وسـياسـات الجوار، لوضـع رؤية شمولية تساعد في وضـع إجراءات تنموية تفتح المجال لبناء شراكة حقيقية، تأخذ بعين الاعتبار تبادل المنافع بين الطرفين.
3. التوجه لوسـائل الإعلام ، لنشـر قيم التسـامح باعتماد معالجة إعلامية رصـينة للهجرة كمعطى إنسـاني والتركيز على جوانبها الايجابية، ومحاربة الصـور النمطية والخطابات السلبية الماسّة بحقوق الإنسان.
4. وضـــع برامج لتشـــجيع المثقفين والباحثين والمؤثرين وجمعيات المهاجرين العرب للتأثير في الرأي العام الأوروبي والغربي عامة، لتغيير الصور النمطية حول المهاجر العربي.
5. ضمان تمتع المهاجرين العرب في الدول الغربية بالمساواة مع نظرائهم خاصة فيما يتعلق بالتنقل في السوق الداخلية الأوروبية وفرص التدريب والحفاظ على لغتهم وثقافتهم.
6. استفادة العمال العرب المهاجرين بقدر متساو مع نظرائهم من البرامج الاجتماعية والثقافية وبرامج التشغيل التي يتم إقرارها في إطار الصناديق الأوروبية المعنية.
7. وضـــع نظم وطنية لمتابعة أوضـــاع المهاجرين العرب في أوروبا من خلال الدراســـات والمسوحات.
8. الإعداد للتعامل مع الأشـــكال الجديدة المرشّـــح تناميها مع أزمة المناخ ومنها " الهجرة لدوافع مناخية" بوضع سياسات طوارئ عربية ووطنية لمواجهة موجات النزوح الداخلي.
9. العمل على التقليص من دوافع هجرة الكفاءات العربية ووضع برامج لجذب مساهمتها في مشاريع التنمية ببلدانها.
10. إدماج مصـالح العمال العرب المهاجرين في أوروبا ضـمن المصـالح المشـتركة التي تعنى بها اتفاقيات الشراكة مع أوروبا.
11. وضع استراتيجيات وطنية متكاملة لإدارة حركة الهجرة أو إعادة النظر في استراتيجياتها، اسـترشـاداً بمضـامين وأهداف "الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية" لتدبير أفضـل لتدفقات الهجرة في إطار سياسـة ذات بعد إنسـاني تضـامني، من تيسير اندماج

المهاجرين في وضـــع نظامي، وتأهيل الإطار القانوني، وتشـــجيع الهجرة المنظمة وإبراز فوائدها.

الهدف (18): تنمية وتنظيم معلومات سوق العمل، وذلك من خلال:

1. اعتماد التصـــنيف العربي المعياري للمهن كأحد المصـــادر الرئيســـية لتصـــنيف المهن وتوصيفها في البلدان العربية بحسب احتياجات كل دولة .
2. إنشاء مراصد وطنية حول أسواق العمل في الدول العربية التي لم تحدث بها بعد.
3. إقرار بيانات أساسية (حاكمة) حول القوى العاملة والتشغيل تتم متابعتها بصورة منتظمة وذلك من خلال:
   - المسوح الميدانية الدورية حول أوضاع التشغيل والبطالة أو فرص العمل المتاحة.
   - نشر وتعميم الإحصاءات التي تتضمنها التقارير الدورية.
   - تحديد أدلة لتنسيق معلومات حول مؤشرات سوق العمل.
4. إعداد قواعد بيانات في المجالات التالية:
   - العرض من القوى العاملة بما في ذلك مخرجات منظومة التعليم والتدريب.
   - الطلب على القوى العاملة من خلال عروض المؤسسات الإنتاجية، وتوقعات التوسع في الطلب.
   - فرص التدريب في مختلف المؤسسات الخاصة والحكومية.
   - فرص إنشاء صناعات صغرى أو تشغيل ذاتي.
5. بث قواعد البيانات حول سوق العمل من خلال شبكة معلومات محلية أو عربية.
6. استخلاص مؤشرات دورية حول سوق العمل ونشرها بين المعنيين.

الهدف (19): تطوير نظم إدارة التشغيل وذلك من خلال:

1. توجيه عناية خاصة بتشغيل الشباب والمرأة.
2. اعتماد نظم لقياس مستويات المهارة وإصدار وتوثيق شهادات المهارة.
3. التنســـيق مع أجهزة التعليم والتدريب على المســـتوى الوطني للعمل على تلافي جوانب العجز والفائض في القوى العاملة كما ونوعا.
4. التعاون مع أجهزة الإعلام المختلفة لحث راغبي العمل بفرص العمل وإمكانيات التدريب المتاحة.

5. إجراء المسوح الدورية لحصر القوى العاملة إلى جانب حصر الاحتياجات التدريبية.
6. المتابعة المستمرة لبرامج التشغيل من أجل تطويرها.
7. تعزيز إدارة التشغيل ومدها بالموارد البشرية وتوفير ما يلزم من إمكانيات لعملها.
8. إنشاء مراصد وطنية لسوق العمل فى الدول العربية التى لم يحدث بها بعد .

الهدف (20): تطوير مكاتب التشغيل الحكومية وذلك خاصة من خلال:

1. مواصلة جهود نشر مكاتب التشغيل جغرافيا بما يتناسب مع توزيع القوى العاملة وتوزيع الباحثين عن فرص العمل.
2. تطوير مكاتب التشـــغيل من خلال توفير القوى الوظيفية اللازمة لها وتدريبها ودعمها بالإمكانيات المادية لاعتماد أدوات التواصل الحديثة في عملها لتمكينها من أداء مهامها.
3. الوصـول إلى ترابط وظيفي مع مؤسـسـات الإنتاج ومنظمات أصـحاب الأعمال والعمال بهدف تنمية فرص التشغيل.
4. التنسيق مع مؤسسات التدريب المهني الحكومية والخاصة لتوجيه التدريب نحو احتياجات سوق العمل.
5. تقديم الخدمات في مجال الاستشارات المهنية والتوجيه المهني.
6. قياس مستويات المهارة بالتعاون مع المؤسسات المعنية.
7. العناية بالصـناعات الصـغيرة في مكاتب التشـغيل وأوضـاع التشـغيل في القطاع غير المنظم.

الهدف (21): دعم نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وذلك من خلال:

1. التشاور الوثيق بين أصحاب الأعمال العرب لتوجيه الأنشطة الاقتصادية والاستثمارات بصورة متكاملة بغرض الاستفادة مما تتيحه من امتيازات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
2. بذل جهود من قبل الاتحادات النقابية وتنظيمات أصحاب العمل للتقليل من السلع المستثناة وضبط الرزنامة الزراعية.
3. تحسين وسائل النقل بين البلدان العربية وتقليص كلفته وتخفيض أوقات انتظار السلع على الحدود بتقليل الإجراءات وتطوير كفاءة القائمين بها وتحسين المعلومات حولها.
4. تسريع الاعداد لإقامة سوق عربية مشتركة وذلك من خلال:

- مواصلة جهود تنسيق السياسات الجمركية والضريبية العربية بهدف توحيدها.
- توفير مرونة أكبر في تنقل فئات من القوى العاملة خاصة أصحاب العمل وذوي الكفاءات بين البلدان العربية.
- بذل جهود مشتركة لرفع كفاءة العمال خاصة في الصناعات ذات الطابع التكاملي لتحسين الأداء الاقتصادي وتحقيق تقسيم مجد للعمل ومنتج.
- تبادل التجارب والاطلاع على مستجدات المنافسة الدولية للمنتجات العربية.
- تشجيع الاتفاقيات الثنائية التجارية والاقتصادية على أن تكون قواعد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حدا أدنى لها.

الهدف (22): الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات بالمعنى الشمولي وذلك من خلال:

1. وضع رؤية مشتركة للمسؤولية الاجتماعية بين الحكومات العربية والشركات الأجنبية والوطنية مع التأكيد على الالتزام بها.
2. تنظيم ورش عمل على مستوى تمثيل إقليمي عالي تضم صناع القرار في الجهات المعنية لتحديد معايير أداء المسؤولية الاجتماعية.
3. بذل جهود مضاعفة لإضفاء الطابع المؤسسي على نشاطات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات.
4. حث وسائل الإعلام للتوعية ونشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية ومبادئها الصحيحة والمجالات المرتبطة بها والعائد على كل من المنشآت المؤدية لها وعلى المجتمع.
5. قيام الحكومات العربية بتيسير الإجراءات المرتبطة بأداء المنشآت للمسؤولية الاجتماعية ووضع محفزات نظامية للمنشآت على ضوء تميزها في المسؤولية الاجتماعية.
6. سن التشريعات التي تكفل توفير عنصري الشفافية والإفصاح من قبل الشركات المنفذة في مجال المسؤولية الاجتماعية.
7. منح جوائز للتميز في أداء المسؤولية الاجتماعية لتشجيع التنافسية بين الشركات في تحقيق وتوسعة نطاقات المسؤولية الاجتماعية.

الهدف (23): مراجعة وتحديث تشـــريعات العمل بما يتوافق مع التحولات التي عرفها ســـوق العمل من خلال حوار اجتماعي ثلاثي من خلال:

1. مراجعة قوانين العمل لمواكبة التحولات الجارية في سوق العمل بهدف:
   - تنظيم الأنماط الجديدة للعمل والعلاقات الناتجة عنها.
   - إدخال قدر من المرونة يمكن في آن واحد من خلق حراك داخل ســوق العمل يشــجع الشركات على استحداث وظائف عمل إضافية وحماية حقوق العمال الأساسية.
   - تضــمين إجراءات حمائية حماية خاصــة بالعاملات وعمال المنازل أو وضــع قوانين خاصة.
2. مصــاحبة عملية تطوير قوانين العمل بمراجعة قوانين الضــمان الاجتماعي وشــروط منح مزاياه وفق عقود العمل الغير القياسية.
3. تشـــجيع أصـــحاب العمل واتحادات العمال على اســـتغلال ما يتيحه الحوار الاجتماعي ومختلف آلياته لإبرام اتفاقيات العمل الجماعية.
4. إقامة حوار اجتماعي يجمع بين الحكومات واتحادات العمال والمنصـــات الرقمية لتكييف علاقات العمل في المنصــات بشــكل صــحيح ولكي يتمتع العاملون بها بالحماية القانونية والحصول على مزايا الضمان الاجتماعي.
5. دعم جهاز مفتشـــي العمل بالموارد البشـــرية لتحســـين آليات الرقابة لاحترام إنفاذ قانون العمل.
6. دعم كفاءة تفتيش العمل والعمال وأصـــحاب العمل بالاعتماد على الدلائل التي أعدتها منظمة العمل العربية التالية :
   - الدليل حول تفتيش العمل والصــحة والســلامة المهنية في إطار الأنماط الجديدة للعمل لفائدة مفتشي العمل والصحة والسلامة المهنية في الدول العربية.
   - الدليل التوجيهي للعمال حول تعزيز الامتثال لقوانين وتشـــريعات العمل والصـــحة والسلامة المهنية في إطار الأنماط الجديدة للعمل.
   - الدليل التوجيهي لأصـــحاب العمل حول تعزيز الامتثال لقوانين وتشـــريعات العمل والصحة والسلامة المهنية في إطار الأنماط الجديدة للعمل.
7. توسيع نطاق تفتيش العمل ليشمل الاقتصاد غير المنظم.

الهدف (24): تطوير مزايا أنظمة الضمان الاجتماعي وضمان شمول حق الاستفادة منها لكل فئات العمال من خلال:

1. العمل على توسيع مظلة الضمان الاجتماعي بما فيها التأمين الصحي لتشمل كافة فئات العمال بما في ذلك العاملين في القطاع الزراعي والعمال الموسميين والعمال لذاتهم والعاملين في القطاع غير المنظم استرشاداً بمعايير العمل العربية والدولية والتجارب العربية في هذا الشأن.
2. إرساء أرضية عربية مشتركة للحماية الاجتماعية تؤمن الحد الأدنى من التغطية الاجتماعية للفئات الهشة.
3. تعزيز الحوار الاجتماعي في مجالات تطوير تشريعات الضمان الاجتماعي وتحديثها حتى تواكب المستجدات التي يعرفها سوق العمل والمخاطر الاجتماعية المستجدة.
4. إحداث فرع جديد في مزايا الضمان الاجتماعي يتعلق بالتأمين عن فقدان الشغل يستفيد منه كل عامل فقد عمله لأسباب غير إرادية.
5. مراجعة قوانين ونظم الضمان الاجتماعي وتشريعات العمل لتغطي أنماط العمل الجديدة ومنها العمل الحر من خلال المنصات الرقمية.
6. اعتماد مبادئ وقواعد الحوكمة الرشيدة بما يضمن ديمومة مؤسسات الضمان والتأمينات الاجتماعية.
7. القيام دوريا بالدراسات الإكتوارية الضرورية، للأخذ بعين الاعتبار التطورات الاقتصادية والمالية والتغيرات الديموغرافية.
8. تنويع مصادر التمويل من خلال اعتماد شبكة أمان مضمونة من الدولة، وتنويع الاستثمارات الخاصة بصناديق الضمان الاجتماعي، والتوجه للاستثمار من خلال أدوات مستقرة وآمنة.
9. استحداث أنظمة تكميلية الزامية وأنظمة تكميلية اختيارية والتشجيع على الانخراط بهذه الانظمة عبر التحفيز الضريبي.
10. إقرار الحق في تحويل الحقوق في مجال الضمان الاجتماعي عند تنقل العمال وذويهم من دولة عربية الى أخرى.
11. اشراك العمال بالدول العربية في أنظمة التقاعد لكل دولة عربية (انشاء نظام ضمان اجتماعي خاص بالعاملين في الخارج).

12. مواصـــلة جهود رقمنة نظم الحماية الاجتماعية بما يســـمح للوصـــول الى قاعدة بيانات تستهدف الفئات المستحقة مع التأكيد على أهمية تنسيق جهود الدول العربية لإنشاء قاعدة بيانات موحده اقتصادية واجتماعية تحقيقا للاستجابات السريعة في التعامل مع الأزمات.
13. العمل على الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية في تطبيق أسس ومبادئ الاستثمار في أموال التأمينات الاجتماعية.
14. تشجيع صناديق الضمان الاجتماعي في الاستثمارات ذات الصبغة الاجتماعية التي تساهم في زيادة فرص التشغيل والحد من نسب البطالة.
15. تشجيع الاستثمارات المشتركة بين أنظمة الضمان الاجتماعي العربية، بإنشاء صندوق استثماري موحد لمؤسسات الضمان الاجتماعي على مستوى الوطن العربي.
16. حث الدول العربية للتصديق على اتفاقيات العمل العربية ذات الصلة بالضمان الاجتماعي وعلى وجه الخصـــوص الاتفاقية رقم (3) بشـــأن المســـتوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية والاتفاقية رقم (14) بشـــأن حق العامل العربي في التأمينات الاجتماعية عند تنقله للعمل في الاقطار العربية.
17. دعوة منظمة العمل العربية والجمعية العربية للضـــمان الاجتماعي لمواصـــلة تكثيف الأنشطة المشتركة لفائدة الدول العربية (ندوات، ورش عمل، تدريب، تبادل خبرات ...) في مجال الضمان الاجتماعي.

الهدف (25): جعل مكافحة الاحتباس الحراري والحد من التلوث البيئي أحد مرتكزات المنوال الجديد للتنمية وأحداث فرص العمل الخضراء من خلال:

1. مضـــاعفة الاســـتثمار في الاقتصـــاد الأخضـــر والدائري والأزرق، ودعم مشـــاريع ريادة الأعمال في هذه المجالات.
2. إعطاء عناية خاصـــة في برامج التعليم والتدريب لموضـــوع حماية البيئة، وخلق مســـالك متخصصة في المهن الخضراء.
3. منح امتيازات ضـــريبية للشـــركات والمقاولات التي تجعل من أنشـــطتها تحترم قواعد المسؤولية البيئية.
4. إلزام الاســـتثمار الأجنبي على التقيد بالمعايير العالمية في مجالات البيئة والصـــحة والسلامة ونقل المعرفة والتكنولوجيا وتبادل الخبرات.

5. مضـاعفة الضـغوط على الدول الصـناعية الأكثر إسـهاما في الانبعاثات الحرارية لتغيير سياساتها وتحمل تكلفة ذلك.
6. التوعية وإلزام الشـركات والمؤسـسـات بالعمل من أجل تنمية مسـتدامة تحفظ حق الأجيال القادمة في العيش في بيئة سليمة وتعزيز مفهوم جودة الحياة.
7. تبني نهج الاسـتهلاك وأسـاليب الإنتاج المسـتدامة، وتأهيل الأجيال العربية الجديدة على ذلك، من خلال تغيير نموذجنا الاسـتهلاكي وطرق التعاطي مع المحيط الطبيعي والتكيف مع تغير المناخ في المراكز الحضـرية بوضـع وإنفاذ السـياسـات المعنية بتغيرات المناخ، وإيجاد البدائل لمواجهة الأزمات المتوقعة في نقص المياه.

خامسا: آليات تنفيذ الاستراتيجية المحدثة :

أ- على المستوى الوطني:

1. إنشاء مجالس وطنية عليا أو هيئات للتشغيل بالدول التي لم تنشأ بها بعد، **على أن يتم:**
   - رعاية هذه المجالس من قبل أعلى المستويات السياسية.
   - يمثل في هذه المجالس هيئات التعليم (بأنواعه) والتدريب والتشـغيل والإنتاجية والاستثمار والصناعة والضمان الاجتماعي والإحصاءات والخبراء، مع ضمان تمثيل منظمات أصحاب الأعمال والتنظيمات النقابية العمالية.
   - تقر هذه المجالس خطط تنمية القوى العاملة والتشـغيل متوسـطة وبعيدة المدى وتبدي رأيها في الخطط السنوية أو الخطط قصيرة المدى.
   - يكون لهذه المجالس، مجالس أدنى شـبيهة له في التركيب على مسـتوى المحافظات، ترتبط به وتكون مسئولة أمامه وتدعم هذه المجالس لجان استشارية.
   - تنشـر هذه المجالس أو الهيئات تقارير دورية عن أوضـاع القوى العاملة والتشـغيل وتطورها والمشـاكل التي تواجهها وتحدياتها المسـتقبلية وعلى أن تكون هذه التقارير محل اهتمام وزارات العمل العربية وباقي الوزارات المعنية.
2. تشكيل لجان استشارية وطنية لتنمية القوى العاملة والتشغيل والعمل اللائق، تشرف عليها وزارات العمل العربية ويمثل فيها منظمات أصـحاب العمل واتحادات العمال وبمشـاركة الأطراف المعنية بتنمية القوى العاملة والتشغيل حسب احتياج كل دولة. وتمثل هذه اللجان أمانة فنية للمجلس الوطني الأعلى أو الهيئة العليا لتنمية القوى العاملة والتشغيل.

وتقوم هذه اللجان بشكل خاص بما يلي:

- استكمال الجانب المعرفي لتنمية القوى العاملة والتشغيل.
- تحديد مشاكل التشغيل والتدريب وسياسات معالجتها.
- تصميم واقتراح برامج وطنية لدعم ومواكبة رواد الأعمال.
- اقتراح صور التعاون العربي في هذا المجال.

3. إنشـــاء معاهد وطنية (أو هيئات وطنية) للإنتاجية تمثل فيها الجامعات (والبحث العلمي) وأصحاب الأعمال (خاصة المؤسسات الكبيرة) والاتحادات النقابية للعمال أو أي جهات أخرى ذات الصلة.

وتتولى هذه المعاهد بشكل خاص:

- دراسة الإنتاجية في مختلف قطاعات النشاط.
- تقديم حلول للرفع من الإنتاجية في القطاعات والأنشطة التي تعاني من تدنى الإنتاجية.
- نشـر المعرفة والوعي بالإنتاجية وأهميتها من خلال التأليف والترجمة ووضـع الأدلة العملية.
- التدريب والتكوين.

4. إنشاء صناديق وطنية للتشغيل أو للتشغيل والتدريب معا في البلدان التي تتفاقم فيها مشاكل البطالة وفقا لما تقره كل دولة ويكون من مهامها تنمية القوى العاملة والتشـــغيل وتخفيف البطالة **خاصة للفئات التالية:**

- الشباب الباحث عن عمل لأول مرة.
- العمال المتضررون من التحولات التكنولوجية والمناخية التي يعرفها سوق العمل.
- المرأة العاملة.
- المتعطلون لمدة طويلة.
- الأشخاص ذوو الإعاقة.

5. إنشـاء قواعد بيانات وطنية شـفافة ومتطورة حول سـوق العمل يتم تبادل بياناتها من خلال شبكات الاتصـال الوطنية أو الدولية وإتاحة الاتصـال بها من بلدان عربية أخرى. على أن تضم قواعد البيانات تلك:

- فرص التدريب والتشغيل.

- عروض وطلبات العمل.
- ابتكارات الشركات الناشئة لرواد الأعمال.
- إمكانيات إنشاء صناعات صغرى وتشغيل دائمة وفرص التمويل وقواعده.

6. القيام بمسوح دورية حول التدريب والتشغيل تأخذ بنظر الاعتبار الفئات الأكثر تضررا بالبطالة أو المرشحة لفقدان مناصب عملها والاعتبارات المنهجية المتعلقة بتشغيل المرأة والاسترشاد بالتصنيف العربي المعياري للمهن لضمان المقارنة.
7. تشجيع القطاع الخاص ومؤسسات الدولة لاستحداث فرص عمل جديدة والسعى لتبادلها بين البلدان العربية .
8. السيطرة على معدلات التضخم من خلال أحداث التوازن فى سوق العمل بين الوظائف والمهن ومستويات الأجور لتنفيذ وتطبيق خطط التنمية .
9. ضرورة توفير التأمين الجيد وأخذ الاحتياطات الاحترازية لتأمين العمالة العربية خاصة فى الدول التى يكثر بها الكوارث الطبيعية وموجات الجفاف الحادة .

ب- على المستوى العربي:

- إدراج البعد الاجتماعي من تدريب وتشغيل ضمن برامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- السعي لعقد منتدى تشاوري بين أطراف الإنتاج الثلاثة بمعية المؤسسات العربية المعنية كمؤسسات الضمان الاجتماعي والمنصات الرقمية لبحث أوجه التعاون معها للوصول إلى عقد اتفاقية إطارية لتكييف العمل بالمنصات، بما يسمح بتمتع العاملين بها بالحماية القانونية والحصول على مزايا الضمان الاجتماعي.
- تأسيس هيئة تنسيقية بين مراكز الإنتاجية في البلدان العربية.
- تقديم مختلف أوجه الدعم لجهود الدول العربية لحفز تحولها نحو الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري.
- تكامل الجهود لسد الفجوات في رأس المال البشري والتشغيل من خلال جهود المنظمات والمجالس العربية المعنية بالتعليم والمالية والصناعة والقياس والإدارة والزراعة والشئون الاجتماعية.
- تسهيل نقل السلع والأفراد والعمل على تقليل الكلفة.
- تنمية الشركات العربية المشتركة.

- تنسيق جهود المسوح الميدانية حول القوى العاملة تعريفا ومنهجية ونشرا.
- اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن للأغراض الإحصائية والتخطيطية.
- دعم السعي لتمويل برامج تشغيل الشباب عربيا ودوليا والتعاون في تنفيذها.
- إنشاء وتطوير شبكة عربية للمعلومات والتنسيق بشأن الصناعات الصغرى أو متناهية الصـــغر، وذلك بهدف تبادل التجارب وتحســين أداء هذه الصـــناعات وتوفير فرص أفضل لتشغيل الشباب.
- التنسيق مع منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك والاتحادات والمنظمات غير الحكومية ذات العلاقة لتكامل الجهود لتحقيق مرامي هذه الاستراتيجية حسب مجالات عملها، وتوجيه الدعم اللازم لتنفيذ أهدافها وبرامجها.
- العمل على مراجعة وتحديث الاتفاقيات الثنائية فى مجال تنقل الأيدى العاملة الموقعة بين وزارات العمل بالدول العربية .

ج - على مستوى منظمة العمل العربية :

1. تقديم المشـــورة الفنية بشـــأن عمل المجالس الوطنية للتشـــغيل أو الهيئات العليا واللجان الاستشارية الوطنية والهيئات المعنية بالإنتاجية، والصناديق الوطنية للتشغيل والضمان الاجتماعي، كلما طلب منها ذلك.
2. تصـــميم برامج نموذجية لتشـــغيل الشـــباب والمرأة والأشـــخاص ذوي الإعاقة تمول وتنفذ عربيا.
3. المساعدة في دعم الجهود البحثية والمسوح الميدانية في مجالات التشغيل والعمل اللائق، ووضع أدلة وتصانيف وتعاريف ومنهجيات تخدم ذلك.
4. الاستمرار فى إعداد تقرير دوري كل عامين حول أوضـــاع التشـــغيل والبطالة في الوطن العربي.
5. إعادة النظر بشـــكل دوري بالتصـــنيف العربي المعياري للمهن في ضـــوء تطور المفاهيم التكنولوجية والصناعية والعمل على تطبيقه في جميع الدول العربية.
6. تقديم الدعم للبرامج الهادفة للحد من تشغيل الأطفال والأحداث.
7. متابعة انعكاسات المتغيرات الدولية والإقليمية على قضايا العمل والتشغيل.
8. السعى إلى تفعيل دور الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل ، بحيث يتم من خلالها متابعة مؤشرات أسواق العمل فى البلدان العربية .

9. تطوير شبكة المعلومات العربية حول الصناعات الصغرى ومتناهية الصغر.
10. إقامة مرصد عربي للهجرة.
11. اقتراح أدوات قانونية جديدة من اتفاقيات وتوصـــيات جديدة أو معدلة في المجالات التي تتعلق بتنمية القوى العاملة وتشغيلها وتحسين ظروف وشروط العمل.
12. دعم جهود التعريب والترجمة في مجالات التشغيل والإنتاجية.
13. القيام بجهود منسقة للتوسع في تبنى معايير متابعة إدارة الجودة الدولية والتدريب عليها.
14. إعداد تقارير دورية لمتابعة حالة إنجاز هذه الاسـتراتيجية وفق مؤشـرات مضـبوطة حال إقرارها تعرض على الجهات الدستورية للمنظمة .

سادسا: الإطار الزمني لتنفيذ الاستراتيجية:

1. تحل هذه الاستراتيجية المحدثة من تاريخ إقرارها محل الاستراتيجية السابقة.
2. يمتد نفاذ هذه الاستراتيجية لمدى عشر سنوات.
3. يتم إدخال تعديلات عليها كلما استدعت الضرورة لذلك.

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
تقديم	2
تمهيد	4
اولا : تشـــخيص الواقع العام لتنفيذ الاســـتراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل.	7
ثانيا : المنطلقات	9
ثالثا : الرؤية والرسالة	10
رابعا : الهدف الاستراتيجي والأهداف الفرعية	10
خامسا : آليات تنفيذ الاستراتيجية المحدثة	32
أ- على المستوى الوطني	32
ب- على المستوى العربي	34
ج- على المستوى منظمة العمل العربية	35
سادسا : الإطار الزمني لتنفيذ الاستراتيجية	36

جامعة الدول العربية
منظمة العمل العربية
ARAB LABOR ORGANIZATION
1965

مؤتمر العمل العربي

الدورة الخمسون

بغداد، جمهورية العراق | 27 أبريل / نيسان - 4 مايو / آيار 2024